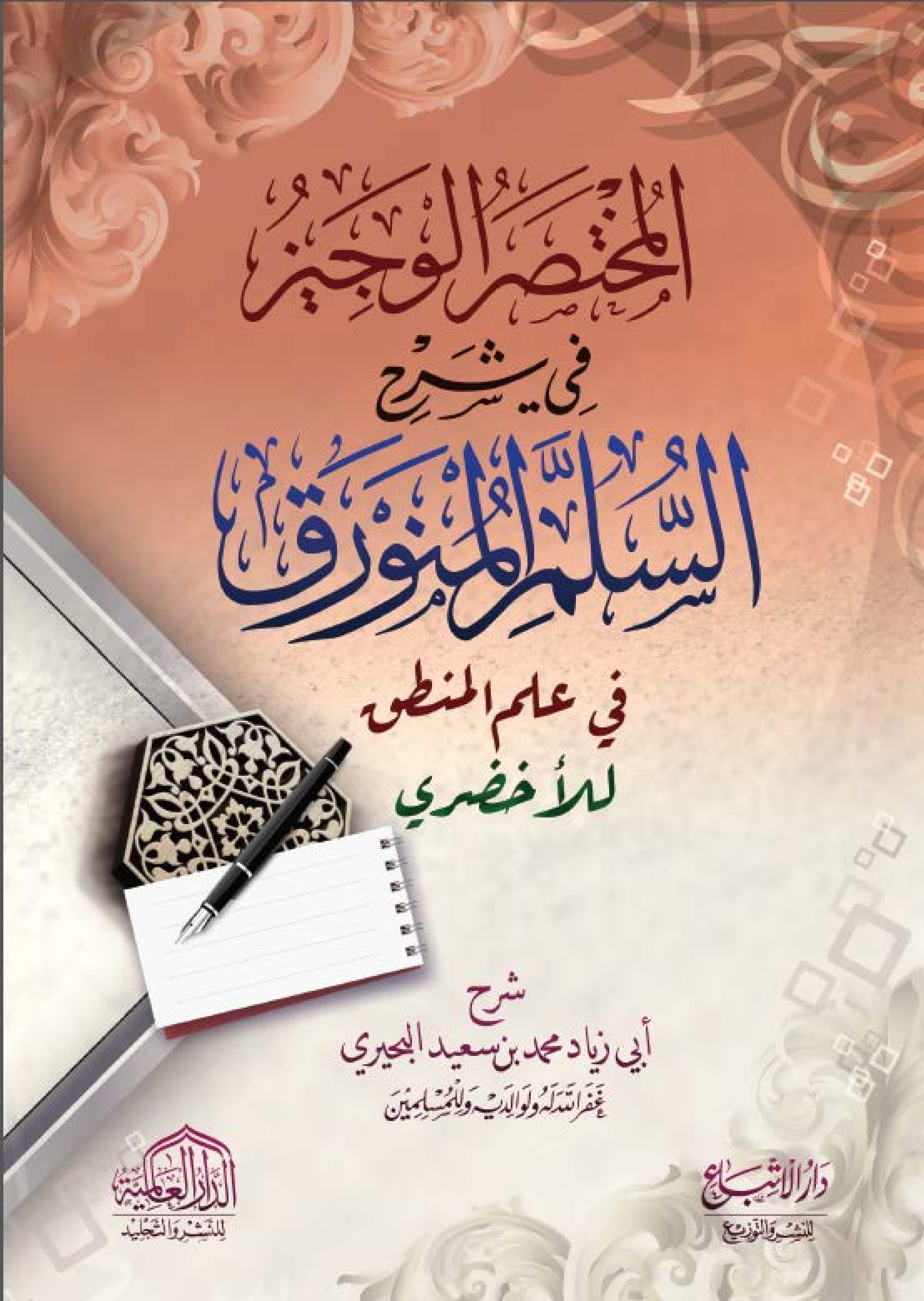

المختصر الوجيز
في شرح
السلم المنورق
في علم المنطق
للأخضري
شرح
أبي زياد محمد بن سعيد البحيري
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
الدار العلمية للنشر والتجليد
دار الاتباع للنشر والتوزيع

المختصر الوجيز

في شرح السلم المنورق

في عِلْمِ المَنْطِقِ

لِلأَخْضَرِيِّ

شرح

أبي زياد محمد سعيد البحيري

عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عنه- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ وَإِنمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**». رواه الجماعة.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَلمَ عِلْمًا مِما يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ لَا يَتَعَلمُهُ إِلا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**». أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومن طريقه أبو داود بإسناد صحيح.

وعرف الجنة: ريحها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الهادي إلى الصواب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وصحبه ذوي الرشد والألباب.

أما بعد

فهذا شرح [1] مختصر لطيف مهذب على سُلَّمِ الأَخْضَرِيِّ في علم المنطق، سَأَلَنِيهِ مَنْ لا أَرُدُّ لَهُ طَلَبًا، ولا أُخَيِّبُ لَهُ ظَنًّا، فاللهَ أسأل أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

أبو زياد

محمد سعيد البحيري

---

[1] هذا الشرح مفرغ من شرحي الصوتي على متن السلم.

مبادئ علم المنطق

أولا : حده.

المنطق لغة: مصدر ميمي على وزن «**مَفْعِلٍ**» سماعا من «**نَطَقَ يَنْطِقُ مَنْطِقًا**»، ثم نُقِلَ وصار علما على هذا الفن، ويُطلق بالاشتراك على النُّطْقِ، والإِدْرَاكِ، والقُوَّةِ العَاقِلَةِ.

واصطلاحا: قَوَاعِدُ تَمْنَعُ مُرَاعَاتُهَا الذِّهْنَ عَنِ الخَطَإِ فِي الفِكْرِ.

فقولنا: «**تَمْنَعُ مُرَاعَاتُهَا**».

خرج به مَنْ لم يُرَاعِ تلك القواعد، فكما أن النحو يمنع الإنسان من أن يلحن إذا راعى قواعدَهُ، وإذا لم يُرَاعِ النحويُّ تلك القواعد لحن في كلامه، والرِّيَاضِيُّ إذا لم يُراعِ قَوَاعِدَ الرياضيات أخطأ في حسابه، كذلك المَنْطِقِيُّ إذا لم يُرَاعِ قواعدَ علم المَنْطِقِ أخطأ في فكره.

أو نقول فيه: علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

أو: علم يُعرف به كيفية الانتقال من أمور موجودة في الذهن لأمور مُسْتَحْصَلَةٍ فيه.

ثانيا : اسمه.

يُسمى «**عِلْمَ المَنْطِقِ، والمِيـزَانَ**»؛ لأنه تُوزن به الحُجَجُ والبراهين، «**وَرَئِيسَ العُلُومِ، ومِعْيَارَ العُلُومِ**»؛ لكونه حاكما على العلوم العقلية.

ثالثا: واضعه.

أول من كتب فيه مؤلفا مستقلا هو إِرَسَطُو، وهو اسمٌ مُخْتَصَرٌ من «**إِرَسَطُوطَالِيس**»، **ويقال له**: أَرِسْطُو، أو أَرِسْطُوطَالِيس، وهو فيلسوف يوناني، وأول مَنْ نَقَلَهُ من اليُونَانِيَّةِ إلى العَرَبِيَّةِ هو أبو نَصْرٍ الفَارَابِي.

رابعا: موضوعه.

معرفة التصورات والتصديقات من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات.

خامسا: ثمرته.

عدم الخطإ في الفكر، والقدرة على الجدل والمناظرة، وإقامة البراهين.

سادسا: حكم تعلمه.

سيأتي الكلام عليه في "**فَصْلٌ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ**".

سابعا: استمداد.

من العقل، ومنه شيءٌ فِطْرِيٌّ.

ثامنا: نسبته.

هو كُلِّيٌّ لباقي العلوم باعتبار موضوعه؛ لأن العلومَ كلَّهَا لا تخرج عن التصورات والتصديقات، وهو مباين لغيره من العلوم باعتبار مفهومه.

تاسعا: مسائله.

القضايا النظرية الباحثة عن المُعَرِّفَاتِ، والأقيسة، والحُجَجُ، والأَشْكَالُ.. إلخ.

شرح مقدمة الأخضري

١. الحَمْــدُ للهِ الذي قَــدْ أَخْرَجَــا *** نَتَــائِجَ الفِكْــرِ لِأَرْبَــابِ الحِجَـــا

٢. وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمــاءِ العَقْــلِ *** كُلَّ حِجَــابٍ مِــنْ سَــحَابِ الجَهْــلِ

٣. حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ *** رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَـــــا مُنْكَشِفَــــــهْ

٤. نَحْمَــدُهُ ـ جَــلَّ ـ عَلَى الإِنْعَــامِ *** بِنِعْمَـــةِ الإِيمَــــانِ والإِسْــــلَامِ

٥. مَنْ خَصَّنَا بِخَيْــرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا *** وَخَيْــرِ مَــنْ حَــازَ المَقَامِــاتِ العُــلَا

٦. مُحَمَّــدٍ سَيِّــدِ كُــلِّ مُقْتَفَـــى *** العَـــرَبِيِّ الهَاشِمِـــيِّ المُصْطَفَـــى

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَــا دَامَ الحِجَــا *** يَخُــوضُ فِي بَحْــرِ المَعَــانِي لُجَجَــا

٨. وَآلِهِ وَصَحْبِـــهِ ذَوِي الهُـــدَى *** مَــنْ شُــبِّهُوا بِأَنْجُـــمٍ فِي الاِهْتِــدَا

٩. وبَعــدُ فَالمَنْطِــقُ لِلْجَنَــانِ *** نِسْبَتُـــهُ كَالنَّحْـــوِ لِلِّسَـــانِ

١٠. فَيَعْصِمُ الأَفْـكَارَ عَـنْ غَيِّ الخَطَا *** وَعَــنْ دَقِيــقِ الفَهْــمِ يَكْشِــفُ الغِطَـا

١١. فَهَــاكَ مِــنْ أُصُولِــهِ قَوَاعِــدَا *** تَجْمَــعُ مِـــنْ فُنُونِـــهِ فَوَائِــــدَا

١٢. سَمَّيْتُـــهُ بِالسُّلَّـــمِ المُرَوْنَــقِ *** يُــرْقَى بِــهِ سَمَــاءُ عِلْــمِ المَنْطِــقِ

١٣. واللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُــونَ خَالِصَــا *** لِوَجْهِـــهِ الكَرِيـــمِ لَيْـــسَ قَالِصَـــا

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًــا لِلْمُبْتَـــدِي *** بِـــــهِ إلى المُطَــــوَّلَاتِ يَهْتَـــــدِي

قال:

الحَمْدُ للهِ الذي قَدْ أَخْرَجا *** نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ *** كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

«**الحَمْدُ لغة**»: خِلَافُ الذَّمِّ، وهو الثناء بالجميل، والحمد مصدر «حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ، وحَمِيدٌ».

وشرعا: **قال ابن القيم في** "بدائع الفوائد" (٢/٣٢٥): "ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه".

فالمعنى: الحمد مُسْتَحَقٌّ لله، أو مُخْتَصٌّ به وحده.

وقد بدأ الناظم بالبسملة في بعض النسخ، فإن صحت فيكون ابتدائه بالحمد ابتداءً إضافيا، اقتداءً بكتاب الله، وبسنة النبي ﷺ الفعلية والقولية.

فمن السنة الفعلية: افْتِتَاحُ النبي ﷺ خُطْبَةَ الحاجةِ بالحمد، كما عند مسلم «ح٢٠٤٥» وغيره.

ومن السنة القولية: النطق بخطبة الحاجة، وقد احتج بعضهم بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه «١١٦/٩/ ٢٧٢١٩» من طريق قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ**».

وهو حديث ضعيف، كما بينته في كتاب «**قَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**»، وإذا قلنا بتحريم دراسة المنطق لم يجز له أن يبدأ بالحمد، إذا كيف يُحمد الله على شيء محرم.

«**وقد**»: حرف تحقيق، «**وأخرجا**»: أي: أظهره بخروجه، والألف فيه إطلاقية.

«**نتائج**»: جمع نتيجة، **وهي في اللغة**: مَا تَوَلَّدَ مِنَ الشَّيْءِ، **ويقال**: للمولود «**نَتِيجَةٌ**».

وفي الاصطلاح: القَضِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِمُقَدِّمَتَينِ؛ **كقول**: كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، **وقول**: **زيد فاعل من قول**: جَلَسَ زيدٌ، **إذن**: زيد مرفوع.

فقول: «**كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ**». يُسمى مقدمةً كبرى.

و «**زيدٌ**» في قول: **جَلَسَ زيدٌ**. فاعل، يسمى مقدمةً صغرى.

فنتيجة هاتين المقدمتين: زيدٌ مرفوعٌ.

«**والفِكْرُ**» لغة: إِعْمَالُ الخَاطِرِ في الشَيْءِ.

واصطلاحا: حَرَكَةُ النَّفْسِ في المَعْقُولَاتِ؛ كما لو تحركت النفس في "نَظْمِ قَصِيدَةٍ شِعْرِيَّةٍ"، فهذا فِكْرٌ؛ لأن النفس تَحَرَّكَتْ في شيءٍ مَعْنَوِيٍّ.

أما التَّخْيِيلُ: فهو حركة النفس في المحسوسات؛ كما لو حركتها في الذهاب من مكان إلى مكان.

والنَّفْسُ عند المناطقة: هي القُوَّةُ العَاقِلَةُ المُدْرِكَةُ.

وَأَرْبَابُ: جَمْعُ رَبٍّ، **والمُرَادُ بهم**: أصحاب.

والحِجَا: العَقْلُ والفِطْنَةُ.

والإضافة في قوله: «**نَتَائِجَ الفِكْرِ**». من إضافة المُسَبَّبِ إلى السَّبَبِ، **أي**: نتائج تنشأ عن الفكر.

وقوله: «وَحَطَّ عنْهُمْ».

الحَطُّ: الوَضْعُ، **أي**: وَوَضَعَ عَنْ أرباب الحجا، وَأَزَالَ عنهم.

وقوله: «مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ».

أي: عَنْ العَقْلِ المُشَبَّهِ بالسماء، بجامع أن كلًّا منهما مَحَلٌّ لطلوع النور، فالعقل مَحَلٌّ لطلوع النور المعنوي الذي هو المعرفة، والسماء مَحَلٌّ لطلوع النور الحسي.

وقوله: «كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ».

أي: وأزال عنهم كُلَّ حَائِلٍ مِنَ الجهل المشبه بالسحابِ؛ بجامع أن كلًّا منهما حاجب، فكما أن السحاب حاجبٌ لنور الشمس، فكذلك الجهل حاجب لنور العلم.

وحاصل معنى البيتين:

الحمد لله الذي أظهر لأصحاب العقول السليمة، والفِطَرِ القَوِيمَةِ غَوُامِضَ العِلْمِ وَدَقَائِقَهُ، وأزال عن عقولهم التي هي كالسماء كلَّ حَائِلٍ من الجهل الذي هو كالسحاب.

وقال:

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ * رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ**

يعني: حتى ظَهَرَتْ لَهُمْ المَعْرِفَةُ المُشَبَّهَةُ بالشمس بجامع الهداية.

«**وشُمُوسُ**»: جمع شَمْسٍ، والشمس لا تُجمع حقيقة؛ فَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ نَاحِيَةٍ منها شمسًا، **ويقال لِمَعَالِيقِ القَلَائِدِ**: الشُّمُوسُ.

والمَعْرِفَةُ: مصدر ميمي سماعي من «**عَرَفَ يَعْرِفُ مَعْرِفَةً**»، «**رَأَوْا**»: الضمير يعود على أرباب الحجا، **ومُخَدَّرَاتٌ**: جمع مُخَدَّرَةٍ، وهي المرأة المُسْتَتِرَةُ، **والمراد بها**: مخدرات شموس المعرفة، وهي المسائل الدقيقة، فكما أن المرأة تستتر في خدرها، فمن المسائل كذلك ما يكون خَفِيًّا دقيقا، **ومُنْكَشِفَةٌ**: أي: ظاهرة.

وقال:

نَحْمَدُهُ ـ جَلَّ ـ عَلَى الإِنْعَامِ * بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ والإِسْلَامِ**

أي: «**نَحْمَدُهُ**» -سبحانه- حمدا مقيدا «**عَلَى**» لإجل «**الإِنْعَامِ**» علينا بِنِعْمَةٍ هي نِعْمَةُ «**الإِيمَانِ**» التي هي الأعمال الباطنة، ونعمةُ «**الإِسْلَامِ**» التي هي الأعمال الظاهرة، الذي لا يصح إلا ببعض أعمال الباطن.

وليس معنى ذلك أنه -سبحانه- إذا لم يُنعم لم يُحمد، وجملة «**جَلَّ**» معترضة للتنزيه.

والإسلام والإيمان من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت، فإذا أُطْلِقَ أحدُهُمَا شَمِلَ الآخر؛ كما قال -سبحانه-: ﴿ **إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ** ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال -تعالى-: ﴿ **وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ** ﴾ [المائدة:٥]، وقال -تعالى-: ﴿ **وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ** ﴾ [آل عمران:٨٥].

وإذا اجتمعا افترقا؛ فيُراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان الأعمال الباطنة؛ كما في حديث جبريل المشهور.

وقال:

مَنْ خصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا	***	**وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا**
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى	***	**الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى**
صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الْحِجَا	***	**يَخُوضُ فِي بَحْرِ الْمَعَانِي لُجَجَا**
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى	***	**مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الِاهْتِدَا**

أي: «**مَنْ خصَّنَا**» نحن المسلمين بالهداية إلى الإيمان «**بِخَيْرِ**» أي: بأَخْيَرِ «**مَنْ**» أي: نَبِيٍّ، وهو النبيُّ محمدٌ ﷺ ﴿ **وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ** ﴾ [الأعراف:٤٣]، الذي «**قَدْ**» حَقًّا «**أُرْسِلَا**» أي: بُعِثَ وَوُجِّهَ للعالمين.

وليس مُرَادُهُ أن النبيَّ محمدًا لم يُرْسَلْ إلا للمسلمين!

وخَصَّنَا نحن المسلمين «**بِخَيْرِ**» بأفضل «**مَنْ**» مَخْلُوقٍ «**حَازَ**» بَلَغَ «**الْمَقَامَاتِ**» المَوَاضِعَ والدَّرَجَاتِ «**الْعُلَا**» العَالِيَةَ الرَّفِيعَةَ.

وقوله: «**مُحَمَّدٍ**». بدل من قوله: خَيْـرِ، **وقوله**: «**سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى**».

أي: سَيِّدِ كُلِّ مُتَّبَعٍ من النبيين، فالأنبياء هم صفوة الناس؛ كما قال الله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج:٧٥].

والنبي محمد ﷺ هو أفضلهم وخيرهم، فهو إمامُ الأنبياء والمرسلين، فإذا كان سيدُ المَتْبُوعِينَ فهو سَيِّدُ وَلَدِ آدم من باب أولى؛ فقد روى البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٥٠١، ٥٠٢) عن أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

ولا خلاف بين العلماء في تفضيل النبي محمد ﷺ على غيره مِن الأنبياء عليهم السلام، وفضائلُهُ ﷺ أكثرُ من أن تحصى في هذا المقام.

وقوله: «**العَرَبِيِّ**» المَنْسُوبِ إلى العرب «**والهَاشِمِيِّ**» المَنْسُوبِ لبني هاشم «**والمُصْطَفَى**» أي: المختار.

فقد أخرج مسلم (ح ٦٠٧٧) عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ -رضى الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِى هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِى هَاشِمٍ**».

وقوله: «**صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ**»

أصل الصلاة في اللغة: الدُّعاءُ بِخَيْرٍ.

وصلاةُ اللهِ على النبي ﷺ هي ثَنَائُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وهو الذي ذكره البخاريُّ في صحيحه (٤٨٢/٢) عن أبي العالية.

وجملة «**صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ**»: خبريةٌ لفظا، إنشائيةٌ معنى.

وقوله: «مَا دَامَ الحِجَا * يَخُوضُ فِي بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا».**

الحِجَا: تقدم أنه العقل والفطنة، **واللُّجَجُ**: جمع «لُـجَّـةٍ»؛ وهي الماءُ الكثير الذي لا يُرَى طرَفاه إذا تَلاطَمَتْ أَمْواجُه.

يعني: أطلب من الله الصلاة على النبي ﷺ ما دام العَقْلُ يخوض في معانٍ صعبةٍ متواردةٍ عليه كالبحر الواسع كثيرِ الأمواج.

وهذا مجاز مركب -عند من يقول بالمجاز- يريد منه: ألا تنقطعَ الصلاةُ أبدا على رسول الله ﷺ، كما في حديث: «**سبحان الله وبحمده عدد خلقه...**».

وقوله: «وَآلِهِ».

الْآلُ: اسمُ جمعٍ لا واحد له، وهم الأتباع على الصحيح، **كما قال -تَعَالَى-**: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ (غافر: ٤٦)، **أي**: أتباع فرعون.

والمراد بهم في كلام الناظم أهلُ بيت النبي ﷺ.

وقوله: «وَصَحْبِهِ».

أي: ومصليا على أصحابه رضوان الله عليهم، **وصاحب النبي**: هو كلُّ مَنْ رأى النبيَّ ﷺ وآمَنَ بِهِ، وَمَاتَ على ذلك.

والصحب اسم جَمْعٍ لصاحب، كَرَكْبٍ وَرَاكِبٍ، وليس جمعَ تكسير كما قال الأخفش؛ لأنه لم يأت على زنة جموع التكسير؛ **قال ابن مالك في "الكافية الشافية"**:

وَمَا سِوَاهُ وَزْنُ فَعْلٍ أَوْ فَعَلْ *** فَهْوَ اسْمُ جَمْعٍ نَحْوُ رَكْبٍ وَهَمَلْ

وقوله : «ذَوِي الهُدَى».

نعتٌ لصحبه، **أي**: وصحبِهِ المُتَّصِفِينَ بالهداية، وهي صفةُ مدحٍ كَاشِفَةٌ لا تُفِيدَ تَخْصِيصًا لِصَحْبِهِ عن آله؛ **قال ابن مالك في "الكافية الشافية"**:

والنَّعْتُ -غَالِبًا- لِتَخْصِيصِ الذي *** يَتْلُوهُ كَـ " اهْجُرَنَّ زَيْدًا البَذِي"

وَقَدْ يُفِيدُ مَدْحًا اوْ تَرَحُّمَا *** أَوْ ذَمًّا اوْ تَوْكِيدَ مَا تَقَدَّمَا

ويجوز أن يكون النعتُ لِآلِهِ ولصحبه، لكن يعارضه قوله: «**مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ في اِلاهْتِدَا**».

يشير بذلك إلى حديث: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ**»، وهو حديث واه، وأسانيده ما بين موضوع وضعيف جدا.

لكن صح عن النبي كما عند مسلم (ح٦٦٢٩) وغيره أنه وصف أصحابه بالنجوم دون تقييد ذلك بالاقتداء؛ فقال: «**أَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**».

ولو جعلنا النعت شاملا لآله ولصحبه لكان النعتُ الثاني في قوله: «**مَنْ شُبِّهُوا**» يُراد به الآلُ والصحبُ، وهذا فيه إشارة إلى حديث: «**أَهْلُ بَيْتِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهُمُ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ**» وهو موضوع أيضا.

فَائِدَةُ عِلْمِ الـمَنْطِقِ

ثم قال:

وبَعــدُ فَالـمَنْطِـقُ لِلْجَنَــانِ	***	نِسْبَتُـهُ كَالنَّحْـوِ لِلِّسَــانِ
فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا	***	وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
فَهَـاكَ مِنْ أُصُولِـهِ قَـوَاعِـدَا	***	تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِـهِ فَوَائِــدَا
سَمَّيْتُـهُ بِالسُّلَّـمِ الـمُرَوْنَقِ	***	يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المنطقِ
واللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُـونَ خَـالِصَـا	***	لِوَجْهِهِ الكَرِيـمِ لَيْسَ قَالِصَـا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَــدِي	***	بِـهِ إِلَى الـمُطَوَّلَاتِ يَهْتَـدِي

قوله: «وَبَعْدُ».

الواو نائبة عن «أَمَّا» النائبةِ عن «مَهْمَا»، والسنة أن يقول: «أَمَّا بَعْدُ»، كما قال النبي ﷺ.

وأمَّا: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وهو بمعنى مهما، **وَبَعْدُ**: ظرف زمان مبهم يفهم بإضافته، وهو مقطوع عن الإضافة التي نُوِيَ معناها، فبُنِيَ على الضم.

والمعنى: مَهْمَا يَكُنْ من شيء بَعْدَ مُقَدِّمَتِي من الحَمْدَلَةِ والصلاةِ على رسولِ الله ﷺ وآلِهِ وَصَحْبِهِ فأقول: كذا وكذا.

وقول: «أَمَّا بَعْدُ».

هو فَصْلُ الخِطَابِ-على الصحيح- الذي آتاه اللهُ داودَ، كما في قوله –تعالى-:

﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٠].

وقوله:

.... فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ * نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ**

فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا * وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا**

يعني: فائدة علم المنطق للعقل كفائدة علم النحو للسان، فَمَنْ راعى قواعدَ علم المنطق لا يخطئ في فِكْرِهِ، كما أن مَنْ رَاعَى قواعدَ علم النحو لا يلحنُ لسانُهُ.

وقوله: «فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا».

أي: يحفظ الأفكار عن الخطإ والضَّلَالِ في أمور الدنيا، أما في الشرع فقد أغنانا الله بالوحي، ولذلك لما اعتمد عليه الضُّلَّالُ من المعتزلة والأشاعرة في فهم مسائل الشرع ضلوا وأضلوا.

وليس المُرَادُ بالعصمة ههنا العصمةَ الشرعية التي يستحيل معها وقوع الشيء المعصوم منه، كالتي للنبي ﷺ، بل أكثرُ المَنَاطِقَةِ ضلال عند التحقيق.

وقوله: «وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا».

أي: ويُزيل المنطقُ الغِطَاءَ عن الفهم الدقيقِ الخَفِيِّ فَيُظْهِرُهُ.

وقوله: «فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا * تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا».**

أي: خُذْ أيها القارئُ مِنْ أُصُولِ المَنْطِقِ بَعْضَ القَوَاعِدِ التي تجمع لك فَوَائِدَ من فروعه المُنْشَعِبَةِ التي كأنها فنونٌ مختلفة.

وقوله: «سَمَّيْتُه» أي: هذا النظمَ **«بِالسُّلَّمِ المُرَوْنَقِ».**

والسُّلَّمُ: ما يُرْتَقَى عليه لِيُصْعَدَ أو لِيُنْـزَلَ، وجمعه: «**سَلَالِيمُ**».

والمُرَوْنَقُ: المُزَيَّنُ الحَسَنُ البَهِيُّ.

ووقع في بعض النسخ: «**المُنَوْرَق**» بتقديم النون.

وقوله: «يُرْقَى» يُصعد **«بِهِ»** بواسطة هذا السلم المَجَازِيِّ **«سَمَاءُ عِلْمِ المنطقِ»** **أي**: يَرْقَى به مَنْ يَفْهَمُهُ مَسَائِلَ عِلْمِ المَنْطِقِ البعيدة التي هي كالسماء في بُعْدِهَا والوُصُولِ إليها.

وقوله: «والله أَرْجُو» لا أرجو غيرَه **«أَنْ يَكُونَ»** هذا النظمُ **«خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ»** لا رِيَاءَ فيه.

ووَجْهُ الله: صِفَةٌ ذاتية من صفاته -سبحانه-، وليس هو الثوابَ، ولا ذَاتَ اللهِ فقط دون إثبات صفة الوجه كما يقول المبتدعة من الأشاعرة والجهمية، بل نثبت لله وجها حقيقيا يليق بكماله وجلاله، وهو موصوف بالجلال والإكرام، ولا يُمَاثِلُ أَوْجُهَ المخلوقين؛ لأن الله -جل وعلا- ليس كمثله شيء؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقال -سبحانه-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

وفي حديث أبي موسى عند مسلم (ح٤٦٣) قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**».

وقوله: «لَيْسَ قَالِصَا».

أي: ألا يكون ناقصا.

وقوله: وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا» لطالب العلم «**الْمُبْتَدِي**» وهو مَنْ لا قُدْرَةَ لَدَيْهِ على مَعْرِفَةِ مسائلِ العِلْمِ الذي يَقْرَأُ فيه أو يسمع.

وقوله: «بِهِ» بهذا النظم «**إلى المُطَوَّلَاتِ**» من كتب علم المنطق «**يَهْتَدِي**».

ولا شك أن هذه المُقَدِّمَةَ في الثناء على علم المَنْطِقِ فيها من الغلو والمبالغة ما لا يخفى، كما سيأتي بيانه في حكم تعلمه.

فَصْلٌ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

١٥.	وَالخُلْــفُ فِي جَــوَازِ الاِشْــتِغَالِ	***	بِــــهِ عَــــلَى ثَـلَاثَـــــةٍ أَقْـــــوَالِ
١٦.	فَابْنُ الصَّــلَاحِ وَالنَّـوَاوِي حَرَّمَـا	***	وَقَـــالَ قَـــوْمٌ يَنْبَـغِـــي أَنْ يُعْـــلَمَا
١٧.	وَالقَـوْلَةُ المَشْهُــورَةُ الصَّـحِيحَهْ	***	جَـــــوَازُهُ لِـكَامِـــــلِ القَـرِيـحَـــــهْ
١٨.	مُمَــــارِسِ السُّـــــنَّةِ وَالكِتَــــابِ	***	لِيَـهْتَـــدِي بِـــهِ إِلَـــى الصَّــــوَابِ

الفَصْلُ لُغَةً: تَمْيِيزُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَإِبَانَتُهُ عَنْهُ، كذا قال ابن فارس، **أو**: هو الحَاجِزُ بين الشيئين، كما قال ابن سيده، وهو مصدر «**فَصَلَ يَفْصِلُ فَصْلًا**» وهو مصدر أريد به اسم الفاعل.

واصطلاحا: هو أَحدُ أَجْزَاءِ الكتاب مما هو مُندرج تحت باب معين، ويكون غالبا للتفرقة بين حكمين.

وقد شرع في الكلام على حكم تعلم علم المنطق في هذا الفصل، **فقال**:

«**وَالخُلْفُ**» والاختلافُ الحَاصِلُ بين أهل العلم «**فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ بِهِ**» بِعِلْمِ المَنْطِقِ حَاصِلٌ «**عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ**» إذا عرفتَ ذلك فأقول لك: القول الأول منها: «**ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا**» قالا: بأن تَعَلُّمَهُ مُحَرَّمٌ، «**وَقَالَ قَوْمٌ**» وهم الغَزَالِيُّ والرَّازِيُّ «**يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا**» يَجِبُ تَعَلُّمُهُ، إما على سبيل الكفاية، وإما على سبيل التعيين «**وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ جَوَازُهُ**» جوازُ تَعَلُّمِهِ «**لِكَامِلِ القَرِيحَهْ**» لِمَنْ كَمُلَ عَقْلُهُ، وَقَوِيَ ذَهْنُهُ وفِطْنَتُهُ وهو «**مُمَارِسُ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِي بِهِ**» بعلم المنطق «**إِلَى**» معرفة «**الصَّوَابِ**».

والقَرِيحَةُ في اللغة: ما جُبِلَ عليه الإنسانُ؛ لأنه أولُ ما خُلِقَ به، **وَلِذَلِكَ يُقَالُ**: فُلَانٌ جَيِّدُ الْقَرِيحَةِ; يُرَادُ بِهِ اسْتِنْبَاطُ الْعِلْمِ، ويقال لأولِ مَا يُسْتَنْبَطُ مِنَ الْبِئْرِ: قَرِيحَةٌ، كذا قال ابن فارس في مقاييس اللغة.

وحاصل ما أراد ذكرَهُ أنَّ في حكم تعلم المنطق ثلاثةَ أقوال:

القول الأول: يحرم تَعَلُّمُهُ، وبه قال ابن الصلاح، والنووي، والسيوطي.

وعللوا: بأنه من علوم الفلاسفة، ولا يَسْلَمُ هذا العلمُ من المسالك المُلْتَوِيَةِ المُؤَدِّيَةِ إلى الوقوع في الضلال، فيُمْنَعُ سدًّا للذريعة.

والقول الثاني: يجب تَعَلُّمُهُ، وبه قال الغزالي والرازي، واختُلِفَ في المراد من كلام الغزالي؛ هل يريد به الوجوبَ الكِفَائِيَّ أو العَيْنِيَّ؟! **وقيل**: يستحب.

وعللوا: بأنه لا يُوثق في علم من لم يتعلمه !، وبأن تَعَلُّمَهُ لَازِمٌ لإقامة البراهين على علم أصول الدين، والردِّ على شبه المخالفين!!

ويريدون بالمخالفين: أهلَ السنة، والمُعْتَـزِلَةَ؛ لأنهم من الأشاعرة!

والقول الثالث: يجوز تَعَلُّمُهُ لِمَنْ كان عارفا بالسنة والكتاب، وكَمُلَ عَقْلُهُ، وَقَوِيَ ذَهْنُهُ.

قلتُ:

أما القول بوجوب تَعَلُّمِهِ فظاهرُ البطلان والفساد؛ لأنه ليس من علوم الشريعة، ولا من علوم الآلة، بل هو قولُ غُلَاتِهِ، فإن كان واجبا كما قالوا لكانوا هم أولَ الآثمين؛ لأنهم لم يَلْتَـزِمُوا قَوَانِينَهُ!

والقول الراجح هو جوازُ تعلمِهِ؛ لأن التحريم والتحليلَ حكمٌ شرعي؛ **أعني**: لا يجوز إلا بدليل، والعلل التي علل بها ابن الصلاح، والنووي، والسيوطي ليست موجودةً في المنطق الخالص من كلام الفلاسفة؛ ولأن ابنَ الصلاح، والنوويَ، والسيوطيَّ لم يدرسوا المَنْطِقَ، والحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوره، فكلامهم عارٍ عن الصواب؛ لأنهم حكموا على شيء لم يعرفوه جيدا.

أو نقول كما قال بعضُ أهل العلم:

كلامُهُمْ في المَنْطِقِ المَشُوبِ بكلام الفلاسفة، هذا الذي حصل فيه الخلاف على ثلاثة أقوال، أما المنطقُ الخالصُ من كلام الفلاسفة؛ كَسُلَّمِ الأخضري، والشمسية، ونحوهِمَا فلا خِلَافَ في جواز الاشتغال به.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في "المقدمة المنطقية" (ص٣):

"**وأما قول الأخضري في** "**سلمه**":

فابن الصلاح والنواوي حرما *** وقال قـوم ينبغي أن يعلما

إلخ..، فمحلُهُ المَنْطِقُ المَشُوبُ بكلام الفلاسفة الباطل".

ثم إن الأصلَ في تَعَلُّمِ العلوم الدنيوية الجواز، والمنطق رئيسُ العلومِ العقلية، فمن حَرَّمَ تَعَلُّمَهُ مطلقا دون تفصيل فليقل بتحريم عِلْمِ الرياضيات، وعِلْمِ الدَّلَالَةِ، وعُلُومِ الحَاسُوبِ...، فهذه العلوم وغيرُها من العلوم العقلية هي من علوم المنطق والفلسفة!، وهذا ما لا يعرفه كثيرٌ من المقلدين.

بل أقطع: بأن أكثر من يحرمون المنطق يَحْسَبُونَهُ عِلْمَ الكلام!!

ثم إننا نقول: يا من تقول بتحريم عِلْمِ المنطق مطلقا دون تفصيل اذكر لنا مسألةً واحدةً في السلم المنورق تخالف شيئا من الشريعة.

فإن لم يأت: عُلِمَ أن القول بتحريم تَعَلُّمِهِ قولٌ بغير علم، ليس عليه دليل.

وإياك أن تأتي بنتيجة فاسدة؛ لأننا نتفق جميعا على أن القياسَ الأصوليَّ من أدلة الأحكام خلافا للظاهرية، ولا نمنعه مطلقا إذا ما استخدمَهُ أحدٌ في مقابلة النص، بل نثبته بضوابطه، فكذلك القياس المنطقي، أكثره لا يخالف الشرع كما سيأتي بيانه، وإنما يُطَوِّعُهُ المُتَكَلِّمُونَ من الأشاعرة والمعتزلة وغيرِهِمْ لنصرة عقيدتهم الفاسدة.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في "المقدمة المنطقية" (ص٢):

"ومن أجل ذلك كان فن آداب البحث والمناظرة يتوقف فهمُهُ كما ينبغي على فهم ما لا بد منه من فن المنطق، لأن توجيهَ السائلِ المَنْعَ على المقدمة الصغرى، أو الكبرى مثلا، أو القدحُ في الدليل بعدم تَكرار الحدَّ الوسط، أو باختلال شرط من شروط الإِنتاج، ونحو ذلك لا يفهمه مَنْ لا إِلْمَامَ له بفن المنطق.

وكانت الجامعة قد أسندت إلينا تدريسَ فن آداب البحث والمناظرة، وكان لا بد من وضع مذكرة تمكن طلابَ الفنِّ من مقصودهم، فوضعنا هذه المذكرةَ وبدأناها بإيضاح القواعد التي لا بد منها من فن المنطق لآداب البحث والمناظرة

واقتصرنا فيها على المهم الذي لا بد منه للمناظرة، وجئنا بتلك الأصول المنطقية خالصةً من شوائب الشبه الفلسفية، فيها النفعُ الذي لا يخالطه ضَرَرٌ البتة؛ لأنها من الذي خَلَّصَهُ علماءُ الإِسلام من شوائب الفلسفة".

فالمنطق الخالص من كلام الفلاسفة حُكْمُهُ كحكم جميع العلوم العقلية؛ كالطب، والهندسة، والرياضيات، والفيزياء، وغيرها من العلوم، إلا ما خالف منها دينَ الله -جل وعلا- فهو تحت القَدَمِ.

فالراجح عندي:

أنه يجوز تَعَلُّمُ عِلْمِ المنطق بشروط:

الأول: ألا يريدَ به فهمَ الكتاب والسنة؛ لأن المنطقَ ليس من علوم الشريعة، وليس من علوم الآلة التي تُفهم بها الشريعة، فإن نوى أن يفهم الشرعَ به فقد ابتدع.

والثاني: أن يَهُبَّ لِتَعَلُّمِهِ طائفةٌ معينةٌ من أهل السنة؛ لرد شبهات أهل الباطل من الأشاعرة، والمعتزلة، والجهمية؛ لأنهم يستخدمون القياسَ المنطقيَّ، ويُرَتِّبُونَ على بعضِ المقدمات المنطقية الصحيحة في نفسها، أو غيرِ الصحيحة نتائجَ باطلةً، ولا يُمكن دَحْضُ تلك الشُّبَهِ إلا بمعرفة شيء من المنطق، مثلا كما فعل شيخُ الإسلام ابن تيمية مع خصومه، ولا سيما أن عِلْمَ آداب البحث والمناظرة مبنيٌّ على علم المنطق.

والثالث: معرفةُ بعضِ مسالك المتكلمين من الأصوليين، لعدم الوقوع فيها.

والأصل أننا لا نحتاج إلى هذا العلم لسببين:

الأول: أن منه شيئا فِطْرِيًّا مَوجُودًا في الذهن عند كلِّ أحد، يتفاوت من واحد لآخر.

والثاني: ليس هو من علوم الشريعة، ولا من علوم الآلة، والله -جل وعلا- قد أغنانا عنه وشرفنا بالكتاب والسنة؛ لكنه صار من البلاء الطافح في كتب أهل العلم، ولا سيما الأصولُ، والبلاغةُ، والنحوُ، والتفسيرُ، وكتبُ الردود، وغيرها. فإذا لم يعرف الطالبُ شيئا من مبادئه ربما يقع في بعض المخالفات، ويدخل عليه شيءٌ من الشبهات، فإذا تنزلنا وقلنا بمنعه فيجوز للضرورة، **ورحم الله مَنْ قال**: عرفتُ الشرَّ لا للشر ولكن لتوقيه، ومَنْ لم يعرفِ الشَّرَّ يَقَعْ فيه.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في "المقدمة المنطقية" (ص٣):

"ومن المعلوم أنَّ فن المنطق منذ تُرجم من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية في أيام المأمون كانت جميعُ المؤلفاتِ تُوجد فيها عبارات واصطلاحات منطقية لا يفهمها إلا من له إلمام به، ولا يفهم الردَّ على المنطقيين فيما جاءوا به من الباطل إلا من له إلمام بفن المنطق. وقد يُعِينُ على ردِّ الشُّبَهِ التي جاء بها المتكلمون في أقيسةٍ منطقية، فزعموا أنَّ العقل يَمْنَعُ بسببها كثيرًا من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة؛ لأنَّ أكبر سبب لإفحام المبطل أن تكون الحجةُ عليه من جنس ما يحتج به، وأن تكون مركبةً من مقدمات على الهيئة التي يعترف الخَصْمُ المُبْطِلُ بصحة إنتاجها.

ولا شك أنَّ المنطقَ لو لم يُترجم إلى العربية ولم يتعلمه المسلمون لكان دينُهُمْ وعقيدتُهُمْ في غِنًى عنه، كما استغنى عنه سلفهم الصالح؛ ولكنه لمَّا تُرجم وتُعلم وصارت أقيستُهُ هي الطريقةَ الوحيدةَ لنفي بعضِ صفاتِ الله الثابتةِ في الوحيين، كان ينبغي لعلماء المسلمين أن يتعلموه، وينظروا فيه لِيَـرُدُّوا حُجَجَ المبطلين بجنس ما استدلوا به على نفيهم لبعض الصفات؛ لِأَنَّ إِفْحَامَهُمْ بنفس أدلتهم أدعى لانقطاعهم وإلزامهم الحق.

واعلم أنَّ نفسَ القياسِ المنطقيِّ في حدِّ ذاته صحيحُ النتائج إنْ رُكِّبَتْ مقدماتُهُ على الوجه الصحيح صورةً ومادَّةً، مع شروط إنتاجه فهو قَطْعِيُّ الصحة، وإنما يعتريه الخللُ من جهة الناظر فيه، فيغلط، فيظن هذا الأمرَ لازمًا لهذا مثلا، فيستدلُ بنفي ذلك اللازمَ في زعمه على نفي ذلك الملزوم، مع أنه لا ملازمةَ بينهما في نفس الأمر البتة.

ومن أجل غَلَطِهِ في ذلك تخرج النتيجةُ مخالفةً للوحي الصحيح لِغَلَطِ المُسْتَدِلِّ، ولو كان استعمالُهُ للقياس المنطقيِّ على الوجه الصحيح لكانت نتيجتُهُ مطابقةً للوحي بلا شك؛ لأنَّ العقلَ الصحيحَ لا يُخَالِفُ النقلَ الصريحَ".

وأكثر طلاب العلم لا يعرفون الفرق بين علم المنطق، والفلسفة، وعلمِ الكلام.

فالفلسفة: بَذْلُ الجُهْدِ في سبيل البحث عن طَبَائِعِ الأشياء، وحقائقِ الموجودات، سواء أكان في الطَّبِيعَاتِ، أم في الرياضيات، أم في الإلهيات؛ كالبحثِ عن أصل الأشياء، والكونِ، وَجَوْهَرِهِ، والبحثِ عن الخالق، والشكِّ، والتساؤلِ حَوْلَ وُجُودِ الله، إلى غير ذلك، وكثيرٌ منها ضلالٌ وزندقة، وهي علوم متعددة.

والمنطق: قَوَاعِدُ تَمْنَعُ مُرَاعَاتُهَا الذِّهْنَ عَنِ الخَطَإِ في الفِكْرِ.

وعلم الكلام: علم تُثْبَتُ به العَقَائِدُ الدِّينِيَّةُ بالحُجَجِ العَقْلِيَّةِ، وَدَفْعِ الشُّبَهِ.

فالفيلسوف: تائه حائر يبحث عن الحقيقة عن طريق الفلسفة، وليس لديه اعتقادٌ سابق.

والمتكلم: ضال يعتقد اعتقادًا باطلا يريد أن ينصره بالكلام.

وكثير من الفلاسفة ملحدون منكرون للأديان، بخلاف المتكلمين.

وبالجملة: فالفلاسفة والمتكلمون يتفقون في أشياء، ويفارق كلٌّ منهما الآخرَ في أشياء.

فيفترقون في القول في أصل الأعيان في العَالَمِ؛ فالفيلسوف يقول بقدمها، والمتكلم يقول بخلقها من العدم المحض، من دون مباشرةِ الله -جل وعلا- لذلك الخلق!!

ويتفق الفيلسوف مع المتكلم سواء كان أشعريا، أو معتزليا، أو جهميا، أو غيرَ ذلك في نفي الفَوْقِيَّةِ وعُلُوِّ الله جل وعلا، ونفيِ الصفات الاختيارية، وكثيرٌ من متأخري المتكلمين خلطوا الكلام بالفلسفة.

وضَلَالُ كلٍّ من المتكلم والفيلسوف راجعٌ إلى شيئين:

الأول: البعد عن الدين، فَهُمْ من أجهل الناس بالسنن والآثار.

والثاني: الاعتماد على العقل، ونبذُ الشرع، أو جعلُهُ تابعا للعقل.

ولذلك هم من أكثر الناس حَيْـرَةً، وشَكًّا، وضلالا.

فإذا عرفتَ ما سبق:

فاعلم أن المنطق إذا حُذِفَتْ منه المباحثُ الفلسفية -كما هو الحال في السلم المرونق مثلا- كان الأصل في تعلمه الإباحة، والله أعلم.

أما قوله : «لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ».

فإذا أراد به الاهتداءَ إلى الحقِّ من أمور الشرع فهذا باطل كما سبق بيانه، وإن أراد به معرفةَ الصوابِ في غير الشرع فيُمْكِنُ.

القسم الأول:

التَّصَوُّرَاتُ

فَصْلٌ فِي أنْوَاعِ العِلْمِ الحَادِثِ

١٩.	إِدْرَاكُ مُفْـــرَدٍ تَصَـــوُّرًا عُـــلِمْ	***	وَدَرْكُ نِسْـــبَةٍ بِتَـــصْدِيقٍ وُسِـــمْ
٢٠.	وَقَـــدِّمِ الأَوَّلَ عِنْـــدَ الوَضْـــعِ	***	لِأَنَّـــــهُ مُقَـــــدَّمٌ بِـالطَّبْـــــعِ
٢١.	وَالنَّظَـرِي مَـا احْتَـاجَ لِلتَّـأَمُّلِ	***	وَعَكْسُـــهُ هُـــوَ الضَّـــرُورِيُّ الـجَـلِـــي
٢٢.	وَمَـــا بِـــهِ إِلَى تَصَـــوُّرٍ وُصِـــلْ	***	يُدْعَـــى بِقَـــوْلٍ شَـــارِحٍ فَلْتَبْتَهِـــلْ
٢٣.	وَمَـــا لِتَصْـــدِيقٍ بِـــهِ تُوُصِّـــلَا	***	بِـحُـجَّـــةٍ يُعْـــرَفُ عِنْـــدَ العُقَـــلَا

هذا شُروع منه في فن المنطق بعد أن ذكر لك مقدمةً عنه، وقد بدأ بالكلام عن العلم وأنواعه؛ **فقال: «فَصْلٌ فِي أنْوَاعِ العِلْمِ الحَادِثِ».**

أي: هذا فصلٌ في بيانِ أنواعِ العلم الحادث، «**وأَنْوَاعٌ**» جمع «**نَوْعٍ**» وهو الضَّرْبُ مِنْهُ.

والحادث: اسم فاعل من «**حَدَثَ يَحْدُثُ فهو حَادِثٌ**».

وقوله: «أنواع العلم الحادث».

يُريد بوصف العِلْمِ بالحادث إخراجَ عِلْمِ الله القديم؛ لأنه لا يُوصف بضرورة ولا نظر، كذا قال الأخضري في شرحه على سلمه.

وقال غيرُهُ: خَرَجَ عِلْمُ الله القَدِيمُ بقوله: «**الحادث**»؛ لأن علمه -سبحانه- ليس بحادث.

وقال الدمنهوري في "إيضاح المبهم" (ص٥٧):

"إن لفظ أنواع مخرجٌ للعلم القديم؛ فإنه لا تنوع فيه! فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيدٌ وإيضاحٌ للمبتدئ".

وهذا كله باطل من أربعة أوجه:

الأول: أننا نتكلم في عِلْمِنَا، فلا نحتاج إلى إخراجِ علم الله، وليس علمُهُ -سبحانه- ينقسم أصلا إلى تصور وتصديق، ولا إلى نظريٍّ وضروريٍّ حتى نخرجه من الكلام!؛ ولأن هذا التقسيمَ كُلَّهُ مسبوقٌ بجهل، والله بكل شيء عليم.

والثاني: الحادث عند المتكلمين بمعنى المخلوق.

وعند أهل السنة: الحادث نوعان: «**حَادِثٌ مخلوق، وحادث غير مخلوق**».

فالحادث المخلوق: كلُّ ما سوى الله؛ لأنه -سبحانه- خالقُ كلِّ شيء.

والحادث غيرُ المخلوق: كصفات الله الاختيارية، فهي أفعالٌ تتعلق بمشيئته واختياره -سبحانه-؛ كالنزولِ، والاستواءِ، والمجيء يوم القيامة، ونحوِ ذلك، فهذا حادثٌ غيرُ مخلوقٍ؛ فالله -جل وعلا- استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويا عليه، وينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الآخر ولم يكن نازلا قبل ذلك، فهذا حدوث، وليس هو بمخلوق؛ لأنه من صفات الله الاختيارية.

بل وصف اللهُ كلامَه بالقرءان الكريم بأنه مُحدَث، كما قال -تعالى-: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢]، وقال -سبحانه-: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء:٥]. فكلام الله بالقرءان محدث، **أي**: جديد إنزاله، تكلم به الله -جل وعلا- متى شاء، وقبل ذلك لم يتكلم به، فالله -جل وعلا- لم يزل متكلما، فكلامه -سبحانه- من الصفات الذاتية، وهو -سبحانه- يتكلم متى شاء، وكلامه متى شاء من صفات الأفعال، التي تتعلق بمشيئته، ومن ذلك كلامه بالقرءان؛ لأنه تعلق بمشيئته، فهو محدث، وهو مع ذلك غير مخلوق.

والثالث: لم يأت في الشرع اسْمُ اللهِ القديم، ولا وصفُ عِلْمِ الله بأنه قديم، بل سلطانه، والأسماء والصفات توقيفية، وإنما يذكره بعضُهم من باب الإخبار، أما المتكلمون فيجعلون منه اسما وصِفَةً، وهو عندهم بمعنى الأول! فلعمري لماذا لم يقولوا «**الأول**» وهو الذي ليس قبله شيء؛ كما ورد به النص.

والرابع: أنهم قيدوا علمَ الله بالأزلي فقط، وهذا مخالف لمنهج أهل السنة.

والخلاف بين أهل السنة والمبتدعة في عِلْمِ الله على ثلاثة أقوال:

الأول: قول القدرية، وهو أن الله لا يعلم الشيءَ إلا بعد حدوثه، وقائل هذه المقالةِ الفاجرةِ كافرٌ زنديق؛ لأنه وَصَفَ اللهَ بالجهل، وكَذَّبَ اللهَ -جل وعلا- القائل: ﴿**وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ**﴾، والقائل -سبحانه-: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ**﴾ [المزَّمل:٢٠]، والأدلة على شمولية علم الله أكثرُ من أن تحصى.

والقول الثاني: قول الأشاعرة والكُلَّابِيَّةِ، وهو أن علمَ اللهِ أزليٌّ قديمٌ لا غير، فَعِلْمُهُ بأنه سيخلق آدم هو عينُ عِلْمِهِ بعدما خلقه! وهو ما أراده الأخضري، والدمنهوري، وغيرهما من شراح السلم.

والقول الثالث: قول أهل السنة، وهو أن علمَ الله قسمان: «**أَوَّلِيٌّ، ومُتَجَدِّدٌ**».
فالأولي: عِلْمُهُ بكل شيء؛ بما كان وما هو كائن، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، ولا يخالف في هذا النوع إلا كافر زنديق، **والأَوَّلِيُّ عندهم**: بمعنى الأزلي، والذي ورد في القرءان والسنة وصفُهُ بالأولية.

والمُتَجَدِّدُ أو الحَادِثُ: عِلْمُهُ بالشيء بعد وقوعه، عِلْمٌ يَسْبِقُهُ عِلْمٌ؛ فَعِلْمُهُ بأنه سيخلق آدمَ -عليه السلام- ليس هو عَيْنَ عِلْمِهِ بعدما خلقه، وهذا النوع هو من الصفات الاختيارية، وهو الذي يتعلق به الثواب والعقاب؛ كما قال -تعالى-: ﴿**وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ**﴾ [البقرة:١٤٣].

فقد أخرج غيرُ واحد عن علي بن أبي طالب وابن عباس أنهما قالا: مَعْنَى "لِنَعْلَمَ" لِنَرَى.

قال ابن كثير في "التفسير" (٣/٤٩٠):

"وذلك أن الرؤية إنما تتعلق بالموجود، والعلم أعم من الرؤية، فإنه يتعلق بالمعدوم والموجود".

وأخرج الطبري (٣/١٦٠) **وابن أبي حاتم في** "التفسير" (١/٣٧٥) **عن ابن عباس قال**: "لِنُمَيِّـزَ أهلَ اليقين من أهل الشرك والرِّيبَةِ".

وقال الشيخ الأمين في "أضواء البيان" (١/٤٦):

"وَمَعْنَى (إِلَّا لِنَعْلَمَ) أَيْ: عِلْمًا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ كَانَ عَالِمًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَفَائِدَةُ الِاخْتِبَارِ ظُهُورُ الْأَمْرِ لِلنَّاسِ. أَمَّا عَالِمُ السِّرِّ وَالنَّجْوَى فَهُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ مَا سَيَكُونُ كَمَا لَا يَخْفَى".

وقال -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:٣]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

فنوع العِلم أولي، وأما عِلْمُهُ -سبحانه- بالشيء المخلوق الحادث فهو علمٌ آخَرُ مسبوقٌ بالعلم الأول، فإثباتُ علمِ اللهِ الحادثِ لا يَستلزِمُ الجَهْلَ بالشيء كما يظن بعضُ الجهال، فهو علم مسبوق بِعِلْمٍ أَوَّلِـيٍّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٤٩٦/٨):

"وَأَمَّا قَوْله تَعَالَى {**وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ**}. وَقَوْلُهُ: {**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**} وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَمُجَرَّدُ ذَلِكَ الْعِلْمِ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَلَا ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ، فَإِنَّ هَذَا إنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ وُجُودِ الْأَفْعَالِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا: لِنَرَى. وَكَذَلِكَ الْمُفَسِّرُونَ قَالُوا: لِنَعْلَمَهُ مَوْجُودًا بَعْدَ أَنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَكُونُ، وَهَذَا الْمُتَجَدِّدُ فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِلنُّظَّارِ: **مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ**: الْمُتَجَدِّدُ هُوَ نِسْبَةٌ وَإِضَافَةٌ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ فَقَطْ، وَتِلْكَ نِسْبَةٌ عَدَمِيَّةٌ. **وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ**: بَلْ الْمُتَجَدِّدُ عِلْمٌ بِكَوْنِ الشَّيْءِ وَوُجُودِهِ، وَهَذَا الْعِلْمُ غَيْرُ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: {**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**} فَقَدْ أَخْبَرَ بِتَجَدُّدِ الرُّؤْيَةِ، فَقِيلَ نِسْبَةٌ عَدَمِيَّةٌ، وَقِيلَ الْمُتَجَدِّدُ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ. وَالْكَلَامُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا وَهَذَا وَحُجَجُ الْفَرِيقَيْنِ قَدْ بُسِطَتْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَعَامَّةُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْمُتَجَدِّدَ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ، وَهَذَا مِمَّا هَجَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْحَارِثَ الْمُحَاسِبِيَّ عَلَى نَفْيِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ ابْنِ كُلَّابٍ، فَرَّ مِنْ تَجَدُّدِ أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ وَقَالَ بِلَوَازِمِ ذَلِكَ، فَخَالَفَ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَفِ مَا أَوْجَبَ ظُهُورَ بِدْعَةٍ اقْتَضَتْ

أَنْ يَهْجُرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَيُحَذِّرَ مِنْهُ. **وَقَدْ قِيلَ**: إنَّ الْحَارِثَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ. والمتأخرون مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ عَلَى قَوْلَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةَ ابْنِ كُلَّابٍ وَأَتْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ؛ وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ".

وقال في "الرد على المنطقيين" (ص٤٦٥):

"وعَامَّةُ مَنْ يَسْتَشْكِلُ الآياتِ الواردةَ في هذا المعنى؛ كقوله: «**إلا لنعلم، حتى نعلم**» يتوهم أن هذا يَنْفِي علمهَ السابقَ بأن سيكون، وهذا جهل، فإن القراءنَ قد أَخْبَـرَ بأنه يعلم ما سيكون في غير مَوْضِعٍ، بل أَبْلَغُ من ذلك أنه قَدَّرَ مقاديرَ الخلائقِ كلَّها، وكتب ذلك قبل أن يخلقها، فقد علم ما سيخلقه علما مفصلا، وكتب ذلك وأخبر بما أخبر به من ذلك قبل أن يكون، وقد أخبر بعلمه المتقدمِ على وجوده، ثم لما خلقه عَلِمَهُ كائنا مع علمه الذي تقدم أنه سيكون، فهذا هو الكمال، وبذلك جاء القراءن في غير موضع، بل وبإثبات رؤية الرب له بعد وجوده؛ كما قال تعالى: {**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**} فأخبر أنه سيرى أعمالهم....

إلى أن قال:

" رُوِيَ عن ابن عباس في قوله: {**إِلا لِنَعْلَمَ**} أي لنرى وروي لنميز وهكذا قال عامة المفسرين إلا لنرى ونميز وكذلك قال جماعة من أهل العلم قالوا لنعلمه موجودا واقعا بعد أن كان قد عَلِمَ أنه سيكون، **ولفظ بعضِهِمْ قال**: العلم على منزلتين؛ علمٍ بالشيء قبل وجوده، وعلمٍ به بعد وجوده، والحكمُ للعلم به بعد

وجوده؛ لأنه يوجب الثوابَ والعقابَ، قال فمعنى قوله: «**لنعلم**» أي لنعلمَ العلمَ الذي يستحق به العامل الثوابَ والعقابَ، ولا ريب أنه كان عالما -سبحانه- بأنه سيكون، لكن لم يكنِ المَعْلُومُ قد وُجِدَ، وهذا كقوله: ﴿ **قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ [يونس: ١٨]، **أي**: بما لم يُوجَدْ؛ فإنه لو وُجِدَ لعَلِمَهُ، فَعِلمُهُ بأنه مَوْجُودٌ، ووجودُهُ متلازمان، يلزمُ من ثبوتِ أحدِهِمَا ثبوتُ الآخر، ومِنَ انْتِفَائِهِ انتفاؤُهُ".

وقال الشيخ ابن عثيمين في "شرح الأربعين" (ص٦٤):

فإن قال قائل: لدينا إشكال: مثل قول الله تعالى: «**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ**» (محمد: ٣١) وقال الله -عزَّ وجل-: «**لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ**» (المائدة: الآية ٩٤) وقال: «**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**» (آل عمران: ١٤٢) وأمثالُ هذه الآيات مُشْكِلَةٌ؛ لأن ظاهرَهَا تَجَدُّدُ علمِ اللهِ -عزّ وجل- بَعْدَ وُقُوعِ الفعل؟

والجواب عن هذا الإشكال من أحد وجهين:

الوجه الأول: إن عِلْمَ اللهِ -عزَّ وجل- بعد وقوعِهِ غيرُ عِلْمِهِ بِهِ قبل وقوعِهِ، لأن عِلْمَهُ به قبل وقوعِهِ علمٌ بأنه سيقع، وعِلْمَهُ بِهِ بعد وقوعه عِلْمٌ بأنه واقع، نظير هذا من بعض الوجوه: الله -عزّ وجل- مُرِيدٌ لكل شيء حتى المستقبل الذي لانهاية له، مريدٌ له لا شك، لكنِ الإرادةُ المُقَارِنَةُ تكون عند الفعل: «**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**» (يّس: ٨٢) **فهاهنا إرادتان**: إرادةٌ سابقةٌ،

وإرادةٌ مُقَارِنَةٌ للفعل، فإذا أراد الله -تعالى- أن يخلق شيئًا فإنه يُرِيدُهُ عند خَلْقِهِ، لكن كونُهُ أرادَ أن يخلقَ في المستقبل فهذا غير الإرادةِ المُقَارِنَةِ، كذلك العلم".

إذن: عِلْمُ اللهِ بالشيء مَعْدُومًا ليس هو عَيْـنَ عِلْمِهِ به مَوْجُودًا.

فَإِنْ حَصَرَ الأخضريُّ وغيرهُ الكلامَ في أنواع العلم الحادث في حق المخلوق لكان صوابا، لكنهم لا يريدون ذلك كما بينته، والله أعلم.

وحاصلُ كلامِهِ أن هذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث:

الأول: حقيقة العلم.

والثاني: أقسام العلم.

والثالث: الطريق المُوصِلُ إلى العلم.

المبحث الأول: حقيقة العلم.

العلم في اللغة: نقيض الجهل، وهو مطلق الإدراك، وهو مصدر «**عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا**».

والعِلْمُ: اسم جنس، قد يكون مُتَعَلَّقَهُ «**ذَاتًا**» كزيد، أو «**صِفَةً**» كجَمَالِ زَيْدٍ، أو «**فِعْلًا**» كَقِيَامِ زَيْدٍ، أو «**حُكْمًا**» كزكاة زيدٍ الواجبةِ عليه.

والعلم عند المناطقة: إدراك المَعَانِي مُطْلَقًا، أو مطلق الإدراك.

فالإدراك لغة: لُحُوقُ الشَّيْءِ والوُصُولُ إليه، وهو مصدر «**أَدْرَكَ يُدْرِكُ إِدْرَاكًا**».

واصطلاحا: حُصُولُ صُوَرَةِ الشيءِ في الذِّهْنِ، **أو هو**: وُصُولُ النَّفْسِ إلى المَعْنَى بِتَمَامِهِ، وهذا أخص من الأول.

والنَّفْسُ: هي القوة العَاقِلَةُ المُدْرِكَةُ للأشياء.

فإن وَصَلَتِ النفسُ إلى المعنى لا بتمامه كان شُعُورًا لا إدراكا.

والمَعْنَى: هو ما يُقْصَدُ من اللفظ، ويشملُ التصورَ والتصديقَ كما سيأتي.

فَخَرَجَ بالإدراك: عَدَمُ الإدراك، وهو الجَهْلُ البسيط لا غير، أما الجهلُ المركبُ، والظنُّ، والوَهَمُ، والشَّكُّ فَكُلُّهَا من الإدراك عند المناطقة.

المبحث الثاني: أقسام العلم.

ينقسم العلم باعتبارين:

الاعتبار الأول: باعتبار مُتَعَلَّقِهِ، وينقسم إلى: «**تَصَوُّرٍ، وَتَصْدِيقٍ**».

وهذا الذي ذكره في قوله:

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ * وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ**

دَرْكٌ: اسمُ مصدرٍ بمعنى الإدراك.

فالتصور: إدراك المفرد، والمفرد عند المناطقة ما ليس مركبا، **أو**: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ كفهم المعنى المراد من: «**زَيْدٍ، وَرَجُلٍ، وَضَرَبَ**» من حيث هو، **أي**: من غير إثباتِ حكمٍ له، أو نفيِهِ عنه.

والتصديق: إدراك المركب، أو إدراك النِّسْبَةِ الخَارِجِيَّةِ.

والمركب عند المناطقة: ما دل جزؤه على جزء معناه دَلَالَةً مقصودةً، وهو محصورٌ في الجلمة الاسمية، والجملة الفعلية وما كان ناقصا من المركبات؛ نحو: «**زَيْدٌ كَرِيمٌ، وَضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، وعبد الله، وإن قام زيد**».

فإذا فهمتَ المعنى المُرَادَ من اللفظ المفردِ سُمِّيَ تَصَوُّرًا.

وإذا فهمتَ المعنى المراد من الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية سُمِّيَ تصديقا.

فإذا قلتَ: «**زيدٌ كريمٌ**». اشتمل على أربعِ إدراكات:

الأول: تصورُ معنى زيد.

ويقال له عند المناطقة: المَوْضُوعُ، الذي هو المسند إليه، وهو المبتدأ عند النحاة في الجملة الاسمية، والفاعلُ في الجملة الفعلية.

والثاني: تصورُ معنى كريم.

ويقال له عند المناطقة: المَحْمُولُ، وهو الخبر عند النحاة في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

والثالث: إدراكُ النِّسْبَةِ الحُكْمِيَّةِ بينهما من حيث هي، ويُسمى بإدراك النسبة الكَلَامِيَّةِ؛ لأنَّ مَدْلُولَهَا الكلامُ، **ويقال له عندهم**: تَعَلُّقُ المَحْمُولِ بالمَوْضُوعِ، **أي**: هل العقل يَتَصَوَّرُ وُقُوعَ الكرمِ لزيد أو لا؟؛ لأن العقل قد لا يتصور حصولَ تلك النسبة؛ **كما لو قلتَ**: الجِدَارُ صَوَّامٌ قَوَّامٌ!، هذا غيرُ متصورٍ؛ لأن العقلَ لا يَجِدُ مُنَاسَبَةً بينهما.

والرابع: إدراكُ النسبةِ الخارجيةِ، **أي**: زيدٌ كريمٌ بالفعل وليس بخيلا، حينئذ يكون ما في الذهن مطابقا لما في الواقع، أو إدراكُ عدمِ وُقُوعِ النسبة؛ **كأن تقول**: زيد ليس كريما.

وأما إدراكُ النسبةِ الخارجيةِ مع عدم الإقرار بمضمونها فلا يكون تصديقا؛ كعلم أهلِ الكتابِ بصدق النبيِّ محمدٍ ﷺ دونَ الإقرار بنبوته والإيمانِ به.

فالتصورات ثلاثة:

«تصورُ الموضوعِ، وتصورُ المحمولِ، وتصورُ النسبةِ الحكميةِ بينهما».

أما التصديق: فهو إدراك وقوعِ النسبة، أو عدمِ وُقُوعِهَا، **ويقال له**: النسبة الخارجية.

فالتصورات الثلاثةُ المتقدمةُ على التصديق شروطٌ له؛ لأن وجودَهَا ذِهْنِيٌّ، **أي**: لم تقع في الخارِج، **والتصديق**: هو الواقع في الخارج، أو عدمُ الواقع فيه، **ويقال له**: إثباتُ أمرٍ لأمرٍ بالفعلِ أو نفيُهُ عنه.

وقوله: «**وَقَدِّمِ الأَوَّلَ**» الذي هو التصورُ على التصديق «**عِنْدَ الوَضْعِ**» أي: في كِتَابِةِ ذلك، أو تَعَلُّمِهِ، أو تَعْلِيمِهِ، أو ذكرِهِ، أو غيرِ ذلك «**لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ**» أي: مقدمٌ عليه بحيث يحتاج إليه المُتَأَخِّرُ، فالتصورُ مُقَدَّمٌ على التصديق؛ لأنه لا يُتَوَصَّلُ إلى إدراك المُرَكَّبَاتِ إلى بإدراك المفردات، فكلُّ تصديقٍ نحتاجُ معه إلى تصورٍ، والحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوره.

والاعتبار الثاني: باعتبار الطريق المُوصِلِ إليه، وينقسم إلى: «**ضَرُورِيٍّ، وَنَظَرِيٍّ**».

وهذا ما ذكره في قوله:

«**وَالنَّظَرِي مَا**» أي: عِلْمٌ تَصَوُّرِيٌّ أو تَصْدِيقِيٌّ «**احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ**» الاصطلاحي «**وَعَكْسُهُ**» وضده «**هُوَ**» العِلْمُ «**الضَّرُورِيُّ الجَلِي**».

يعني: أن العلمَ النظريَّ ما احتاج إلى تَأَمُّلٍ واجتهادٍ وإعْمَالٍ للفِكْرِ؛ كالعلم بأن سَيْفَ بْنَ محمدٍ الرَّاوِي كَذَّابٌ وَضَّاعٌ، وكالعلم بأن الواحدَ نِصْفُ سُدْسِ الاثني عشر! وكالعلم بلفظ «**السَّجَنْجَلِ**».

والضروري عَكْسُهُ، وهو العلم الذي لا يحتاج إلى نظر واستدلال وإعْمَالٍ للفِكْرِ، بل يحصل دَفْعَةً واحدةً؛ كالعلم بأن النارَ محرقةٌ، وكالعلم بِوُجُودِكَ.

فحاصل ذلك أن العِلْمَ أربعةُ أنواعٍ من حاصلِ ضربِ اثنين في اثنين، وهما: «تصديقيٌّ، وتصوريٌّ، ثم كل منهما قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا».

فالأول: التصور الضروري؛ كإدراك معنى لفظ «**المَوْتِ**».

والثاني: التصور النظري؛ كإدراك معنى لفظ «**عِذْيَوْطٍ**».

والثالث: التصديق الضروري؛ كإدراك وقوع النسبة في قول: «**المَوْتُ حَقٌّ**».

والرابع: التصديق النظري؛ كإدراك وقوع النسبة في قول: «**أَرْكَانُ الصَّلَاةِ سَبْعَةَ عَشَرَ**».

المبحث الثالث: ما الطريق الموصل إلى كلٍّ من التصور والتصديق.

قال:

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ * يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ**
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا * بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا**

يعني: إذا عرفتَ أن العلم منه ما هو تصور وتصديق، وعرفتَ أن كلًّا منها قد يكون نظريًّا وقد يكون ضروريًّا عرفتَ أن الضروريَّ منهما لا بحث لنا فيه؛ لأنه لا يحتاج إلى نظر واستدلال، حينئذ ينحصر البحثُ في التصور النظري، والتصديقِ النظريِّ، **أعني**: في التصورِ المجهول غيرِ المعروف، والتصديقِ المجهولِ غيرِ المعروف، فما الطريقُ المُوصِلُ إليهما؟

الإجابة: اصطلح المناطقة على أن الطريق المُوصِلَ إلى التصور الذي هو إدراك المفردات يُسمى «**بالقول الشارح**»؛ لأنه يَشْرَحُ حَقِيقَةَ المجهول الذي هو المَاهِيَّةِ، ويُسمى بالمُعَرِّفِ، والتَّعْرِيفِ.

واصطلحوا على أن الطريقَ الموصلَ إلى التصديق يُسمى «**بالحُجَّةِ**»؛ لأنَّ مَنْ تَمَسَّكَ به حَاجَّ خَصْمَهُ، **والمراد به**: القياسُ المَنْطِقِيُّ بأقسامه، **ويقال له**: البرهانُ، والدليل.

أما قوله: «**فَلْتَبْتَهِلْ**» فهو لتتميم البيت، وهو بمعنى: «**فلتجتهد**».

فانحصر عِلْمُ المَنْطِقِ كُلُّهُ في أربعة أبواب:

الأول: مبادئ التصورات، **وهي**: «**الكُلِّيَاتُ الخَمْسُ**».

والثاني: مَقْصِدُ التصورات، **وهو**: «**القول الشارح**».

والثالث: مبادئ التصديقات، **وهي**: «**القضايا وأحكامُهَا**».

والرابع: مقاصد التصديقات، **وهي**: «**القياس بأقسامه**».

وما سوى هذه الأبواب الأربعة فهو مما يتوقف عليه فهمُ شيءٍ منها.

خلاصة فصل في أنواع العلم الحادث

- المراد بالعلم الحادث علم المخلوق لا غير، ولا يدخل علم الرب أصلا.

- أن العلم ينقسم باعتبار مُتَعَلَّقِهِ إلى: «**تَصَوُّرٍ، وَتَصْدِيقٍ**»، وينقسم باعتبار الطريق الموصل إليه إلى: «**نظري، وضروري**».

فتكون أنواعُ العلم أربعةً: «**تصور ضروري، وتصور نظري، وتصديق ضروري، وتصديق نظري**».

والتصورات ثلاثة:

«تصور الموضوع، وتصور المحمول، وتصور النسبة الحكمية بينهما»

أما التصديق: فهو إدراكُ وقوعِهَا، أو عدمِ وُقُوعِهَا، ويُسمى تصورا أيضا بالمعنى العام، **أي**: يكون مُرادفًا للعِلْمِ.

- والتصورات مقدمة على التصديق وضعا؛ لأنها مقدمة طبعا.

فالحكم على الشيء: هو التصديق، وهو فرع عن التصورات.

-واصطلح المناطقة على أن الطريق المُوصِلَ إلى التصور يُسمى «**بالقول الشارح**»؛ لأنه يَشْرَحُ حَقِيقَةَ المَاهِيَّةِ، ويُسمى بالمُعَرِّفِ، والتَّعْرِيفِ.

واصطلحوا على أن الطريق الموصل إلى التصديق يُسمى «**بالحُجَّةِ**»؛ لأن من تمسك به حَاجَّ خَصْمَهُ، **والمراد به**: القياس المنطقي بأقسامه، **ويقال له**: البرهانُ، والدليل.

أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَةِ

٢٤.	دَلَالَـةُ اللَّفْـظِ عَلَى مَـا وَافَقَـهْ	***	يَدْعُـــونَهَا دَلَالَـــةَ المُطَابَقَـــهْ
٢٥.	وُجُزْئِـهِ تَضَـمُّنًا وَمَـا لَـزِمْ	***	فَهْــوَ الْتِــزَامٌ إِنْ بِعَقْــلٍ الْتُــزِمْ

شرع في الكلام على أنواع الدلالة الوضعية، مع أن هذا المبحث لغوي ليس من علم المنطق أصالة؛ لأن المناطقة لا يبحثون في الألفاظ، بل يبحثون في المعاني، لكنْ لما كانت معرفةُ الكليات الخمس متوقفةً عليها؛ لأنه لا يُعبر عنها إلا بلفظ من الألفاظ ذكرها أهل العلم من هذا الباب.

والدَّلَالَةُ: مثلثة الدال، والفتح أشهر على الصحيح، كـ «**دَجَاجَةٍ**»، يليه الكسر، فالضم، **واللفظ عند المناطقة**: هو الصوت الخارج من الفم، وهو عندهم أعم من اللفظ عند النحاة؛ لأنه يشمل كل صوت؛ كالأنين، **والدلالة اصطلاحا**: فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ آخَر، سواء فُهِمَ بالفعل أو لا، أو هي: كون الأمر حيث يفهم؛ **قال عبد السلام في** "احمراره على السلم":

صِحَّةُ كَوْنِ الَامْرِ حَيْثُ يُفْهِمُ *** أَمْرًا دِلَالَةٌ لَدَيْهِمْ تُعْلَمُ
أَوْ هِيَ فَهْمٌ وَلِلَفْظِ تُنْمَى *** وَغَيرِ لَفْظٍ كُلُّ تَيْـنِ إِمَّا

فالأمر الأول: دَالٌّ، **والثاني**: مَدْلُولٌ؛ نحو لفظ: «**الماء**»، فهذا اللفظ دالٌّ على شيء معين وهو السائل المائع الذي يتحيز فيما يُوضع فيه، **وهذا السائل**: هو المدلول، **فاللفظ**: دَالٌّ، وما دَلَّ عليه اللفظ هو المَدْلُولُ.

وقلنا: سواء فُهِمَ بالفعل أو لا؛ لأنه إذا لم يَفْهَمْ أحدٌ من لفظ «**المَاءِ**» هذا المعنى كان دالا أيضا، فهو دَالٌّ وإن لم يُفْهَمْ منه شيئا؛ لأن الوصف بالدلالة عائد على نفس اللفظ.

وأنواع الدلالة ستة؛ لأن الدَّالَّ نوعان: «**لَفْظِيٌّ وغَيْـرُ لَفْظِيٍّ**»، ثم كلٌّ منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: «**عَقْلِيٍّ، وطَبَعِيٍّ، وَوَضْعِيٍّ**»، فصارت الأنواع ستة.

فأنواع غير اللفظية: «**عَقْلِيَّةٌ، وطَبَعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ**»

فالعقلية: كدلالة البِنَاءِ على الباني، والبعرة على البعير، والدخان على النار.

والطَبَعِيَّةُ ويقال لها العَادِيَّةُ: كدلالة الحُمْرَةِ على الخجل، والقُشْعَرِيرَةِ على الخوف، والمَطَرِ على النبات، فكلما وُجد المطرُ وُجِدَ النبات، وكلما وُجِدَتِ الحُمْرَةُ وُجِدَ الخَجَلُ، وكلما وُجِدَتِ القُشْعَرِيرَةُ وُجِدَ الخوف، وإن لم يوجد بالفعل.

والوضعية: كدلالة المحراب على القبلة، وغروب الشمس على دخول وقت صلاة المغرب، ودلالة الإشارات على اتجاهات الطرق، وكالإشارة لأحدٍ من أعلى لأسفل لِيَفْهَمَ من ذلك الجلوس، أو الإشارةِ من أسفل لأعلى لِيَفْهَمَ منه القيام.

وهذه الأنواع الثلاثة لا مبحث للمناطقة فيها.

وأما الدلالة اللفظية: فثلاثة أنواع أيضا: «**عَقْلِيَّةٌ، وطَبَعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ**».

فالعقلية: كدلالة القول على وجود قائله، كأن ينادي عليك أحدٌ، فكونك سمعتَ صوتَه بالنداء يُعَدُّ دليلا عقليا على حياته حين تكلم بهذا الصوت.

والطبعية: كدلالة السعال على وجع الصدر، والأنين على المرض.

وهذان النوعان أيضا لا مبحث للمناطقة فيهما.

والوضعية: كدلالة الألفاظ الموضوعة على معانيها، كـ «**الإنسان**» على الحيوان الناطق، «**والأسد**» على الحيوان المفترس، ودلالة لفظ «**الصلاة**» على العبادة المخصوصة، وكدلالة لفظ «**اللحم**» على ما يؤكل عرفا.

وهذا النوع فقط هو الذي يبحث فيه المناطقة، وهو المراد من قوله: «**أنواع الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَةِ**».

فقوله: «أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَةِ».

أنواع: جمع نَوْعٍ، وهو الصِّنْفُ مِنَ الشَّيْءِ.

والوضعية: المراد بها الدلالة اللفظية كما سبق بيانه؛ ودليل ذلك قوله: «**دلالة اللفظ**» أي: دلالة اللفظ الوضعية.

وهذه الدلالة اللفظية الوضعية لها ثلاثة أنواع: «**مُطَابَقَةٌ، وتَضَمُّنٌ، والْتِـزَامٌ**».

فدلالة المُطَابَقَةِ أو التَّطَابُقِ أو الدلالة المُطَابِقِيَّة:

دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له؛ كدلالة «**الإنسان**» على الحيوان الناطق، وكدلالة «**الصلاةِ**» شرعا على العبادة ذات الأقوال المخصوصة والأفعال

المخصوصة، المفتتحةِ بالتكبير، المختتمة بالتسليم، أو كدلالة اسم الله «**الرحيم**» على ذاتِ الرب وصفةِ الرحمة معا، **وهذا معنى قوله**:

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ *** يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ

أي: «**دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا**» المعنى الذي «**وَافَقَهْ**» وَافَقَ اللَفْظُ مَعْنَاهُ؛ بحيث يُوضع اللفظُ للدلالةِ على تمام هذا المعنى بغير زيادة ولا نقصان «**يَدْعُونَهَا**» أي: يسميها المناطقةُ «**دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ**» لِمُوَافَقَةِ اللفظِ المعنى، أو لمطابقة الدَّالِّ للمَدْلُولِ.

ودلالة التَّضَمُّنِ، أو الدلالة التضمنية:

دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وُضِعَ له؛ كدلالة لفظ «**الإنسان**» على «**الحيوان**» فقط، أو على «**الناطق**» فقط، أو كدلالة لفظ البيت على الجدار، أو كدلالة لفظ «**الصلاة**» على «**الركوع**» فقط، أو «**القيام**» أو «**السجود**» فقط، أو كدلالة «**اسم الرحيم**» على «**ذات الرب -جل وعلا-**» فقط، أو دلالتِهِ على صفة «**الرحمة**» فقط، وهذا معنى قوله: «**وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا**»، أي: ودلالةُ اللفظِ على جزئِهِ يدعونها دلالةَ التضمنِ.

ودلالة الالتزام، أو اللزوم، أو الدلالة الالتزامية:

هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه الموضوع له، بحيث يكون لازمًا له لزوما ذهنيا؛ كدلالة لفظ «**السَّفِينَةِ**» على الماء، ولفظ «**الأسد**» على القوة والشجاعة، وكدلالة لفظ «**الفَهْدِ**» على السرعة، وكدلالة لفظ «**الإنسان**» على الضحك، وكدلالة لفظ «**العَمَى**» على البصر، وكدلالة اسم «**الرحيم**» على الحياة

والعلم والقدرة والقوة والملك...إلخ، وهذا معنى قوله: «**وَمَا لَزِمْ**» والذي لزم من دلالة اللفظ «**فَهْوَ الْتِـزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتُـزِمْ**» بشرط أن يكون اللزوم بين معنى اللفظ ولازمِهِ عقليا.

فاللازم: ما يَمْتَنِعُ انفكاكُهُ عن الشيء، بحيث لا يُتصور وجود هذا الشيء إلا واللازم موجود معه، كما سبق بيانه مثلا من قوة الأسد وشجاعته.

والملزوم: هو المعنى المُطَابِقِيُّ.

واللازم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: لازم في الذهن والخارج معا؛ كدلالة لفظ الأربعة على الزوجية، بحيث يقبل القسمة على اثنين عقلا وخارجا.

والثاني: لازم في الذهن فقط؛ كلفظ «**العَمَى**» يلزم منه إدراك معنى البَصَرِ، فإننا إن وجدنا رجلا أعمى العينين، أدركنا من ذلك معنى البَصَرِ ذهنا أولا، مع كونه لا وجود له في الخارج، فنحن حينئذ لا ندرك معنى العمى إلا إذا أدركنا معنى البصر ذهنا.

والثالث: لازم في الخارج فقط؛ كدلالة لفظ «**الغُرَابِ**» على السواد، والعقل لا يمنع من وجود غراب غيرِ أسودَ، كأن يكون أبيضَ أو أحمرَ أو غيرَ ذلك.

فخرج بقوله: «**إِنْ بِعَقْلٍ الْتُـزِمْ**» الثالثُ الذي هو اللازم الخارجي.

فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الألْفَاظِ

٢٦.	مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ	***	إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
٢٧.	فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى	***	جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا
٢٨.	وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا	***	كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
٢٩.	فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الكُلِّيُّ	***	كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ
٣٠.	وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ	***	فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
٣١.	وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ	***	جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ
٣٢.	وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ	***	جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

بعد أن فرغ من الكلام على مقدمات علم المنطق، وأنواعِ الدلالة أراد الشروعَ في الكلام على الكليات الخمس، ولأنه لا يُتوصل إليها إلا بمعرفة الألفاظ المستعملة شرع في ذكرها، فقال: «**فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ**».

أي: هذا فاصل بين ما سبق وبين ما هو قادم في مباحث الألفاظ.

ومباحث: جمع مَبْحَثٍ، وهو اسم مكان بمعنى البَحْثِ، **والبحث**: طَلَبُكَ الشَّيْءَ مُسْتَخْبِرًا عنه، ومُسْتَبْيِنًا له.

وهذا الفصل اشتمل على مبحثين: «**أنواع اللفظ من حيث الإفراد والتركيب، وأقسام الكلي**».

أولا : أنواع اللفظ من حيث الإفراد والتركيب

الألفاظ: جمع لَفْظٍ، **وهو في اللغة**: الطَّرْحُ، وسُمِّيَ ما طُرِحَ مِنَ الفَمِ لَفْظًا لذلك، ومنه الكلام، **وعندهم**: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية مستعملا كان أو مهملا.

فمعنى كلامه: هذا فاصل في اسْتِبْيَانِ مَسَائِلِ الألفاظ.

وقوله: «**مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ**» من إضافة الوصف إلى موصوفه، **أي**: الألفاظ المستعملة، وقد احترز به عن الألفاظ المهملة، كـ «**دَيْزٍ**» مقلوبَ زيد، فهذا لا مبحثَ لنا فيه؛ لأنه لم يضعه الواضع، «**حَيْثُ يُوجَدُ**» أي: متى وُجِدَ اللفظُ المستعملُ في أي تركيب لا يخرج عن قسمين: «**إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ**»، فدل ذلك على أن اللفظ المستعمل قسمان لا ثالث لهما: «**مُفْرَدٌ، ومُرَكَّبٌ**».

فالمركب عند المناطقة:

ما دل جزؤه على جزء معناه دَلَالَةً مقصودةً، وهو محصورٌ في الجلمة الاسمية، والجملة الفعلية، والمركبِ الإضافيِّ، والمركب التقييدي؛ نحو: «**زَيْدٌ جَالِسٌ**»، فزيد: جزء أول، وجالس: جزء ثان، وقد دل كل منهما على جزء معنى «**زيد جالس**»، فكان مركبا، كذلك نحو: «**جَلَسَ زَيْدٌ، وغلامُ زيدٍ، وحَيَوانٌ نَاطِقٌ**»، وهذا معنى قوله: «**فَأَوَّلٌ**» أي: المركب «**مَا دَلَّ جُزْؤُهُ**» خرج به ما لا جزء له؛ كياء النسبة، وباء الجر، و «**قِ**» فعلَ أمر، ونحوِهما، وخرج به ما له جزء لا يدل على جزء معناه؛ كـ «**زيد، وعبد الله، وشاب قرناها، وتأبط شرًا**» أعلاما.

فالزاي من «**زيد**» أو الياء منه، أو الدال، لا تدل على بعض ما دَلَّ عليه لفظُ «**زيد**»، فزيد حينئذ يكون مفردا.

وخرج به أيضا نحو: «**أَبْكَم**»، فإن له جزءًا لكن لا يدل على جزء معناه، فالهمزة له معان في نفسها، وجزؤه الأول «**أَبْ**» له معنى وهو الأبوة، وجزؤه الثاني «**كم**» له معنى أيضا، وهي خبرية أو استفهامية، لكن لا يدل واحد منها على جزء المعنى الذي يدل عليه لفظ «**أبكم**».

وقوله: «**عَلَى جُزُءِ مَعْنَاهُ**» تتميم للحد، «**وجزُء**» بضم الزَّاي لغةٌ فيه، وبها قرأ شعبة قولَه -تعالى-: ﴿**لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزُءٌ مَقْسُومٌ**﴾ [الحجر:٤٤].

ويدخل في المركب عند المناطقة كلُّ من المركبِ الإضافيِّ؛ نحو: «**غلام زيد**»، والمركب التقييدي؛ نحو: «**حيوانٌ ناطقٌ**» إذا لم تكن أعلاما؛ لأن كلًّا من «**غلام**» له معنى، و «**زيد**» له معنى، ودَلَّ كلٌّ منهما على جزء معناه.

حينئذ حد المركب عند المناطقة ما اشتمل على أربعة أشياء:

الأول: ما له جزء، فخرج بذلك ما لا جزء له؛ كباء الجر، ونحوها.

الثاني: أن يدل جزؤه على جزء معناه، فخرج بذلك ما له جزء، لكن لا يدل على معنى؛ كـ «**زيد، وخالد، واضرب، وضرب، ويضرب، والحروف الموضوعة على حرفين فصاعدا**».

الثالث: أن يدل جزؤه على جزء معناه، فخرج بذلك الأعلام المركبة؛ نحو: «**عبد الله، وتأبط شرا، وشاب قرناها**»، فهذه الأعلام كل جزء منها يدل على معنى، لكنه لا يدل على جزء المعنى الموضوع له، لأن المعنى الذي يدل عليه هذا العلم هو ذات مشخصة، وليس هذا مما يفيده الجزء الأول ولا الثاني.

الرابع: أن يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة للمتكلم والسامع، فخرج بذلك نحو: «**حيوان ناطق**» حالة كونه علما، فالإنسان وإن كان حيوانا ناطقا لكن دلالة هذا اللفظ بعد جعله علما ليست هي المقصودة، بل أصبح المقصودُ من «**حيوان ناطق**» ذاتًا مشخصة.

والمركب عند المناطقة قسمان: «تَامٌّ، ونَاقِصٌ».

فالتام: هو الجلمة الاسمية، والجملة الفعلية؛ نحو: «**زَيْدٌ جالس، وجَلَسَ زَيدٌ**».

والناقص: المركبات النحوية التي لم تكتمل؛ نحو: «**إذا جاء نصر الله، وغلام زيد، والمؤمن القوي، وأبوه كريم، وأحد عشر، جاء الذي أبوه، إلخ**».

فمتى فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروط الأربعة كان اللفظُ مفردا عند المناطقة، ولم يكن مركبا.

والمفرد عند المناطقة:

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، فدخل في المفرد الأربعة التي سبق ذكرها؛ نحو: «**زيد، وخالد، واضرب، وضرب، ويضرب، والحروف الموضوعة على حرفين فصاعدا**» ونحو: «**عبد الله، وتأبط شرا، وشاب قرناها، وحيوان ناطق**» أعلاما؛ فالمركبات النحوية إذا كانت أعلاما هي من قسم المفرد عند المناطقة، كذلك الجمع والمثنى؛ نحو: «مسلمين، ورجال، وفاطمات، ورَجُلَيْنِ»، هذا كله مفرد عند المناطقة، وهذا معنى قوله: «**بِعَكْسِ مَا تَلَا**» أي حالة كون المركب: «**بِعَكْسِ**» بخلاف «**مَا**» المُفْرَدِ الذي «**تَلَا**» المركبَ.

وعلى سبيل الاختصار:

المفرد عند المناطقة له ثلاثة أقسام: «**اسم، وكلمة، وأداة**»، **فالاسم**: كـ «زيد، وعبد الله»، **والكلمة**: هي الفعل؛ كـ «ضَرَبَ»، **والأداة**: الحرف بأنواعه.

ثم أراد أن يتكلم على المفرد بقسميه وأنه ينقسم إلى كلي وجزئي، **ولأنه لا مبحث ههنا للمناطقة في المركب قال:**

وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْـنِ أَعْنِـي المُفْرَدَا * كُلِّـيٌّ اوْ جُزْئِـيٌّ حَيْثُ وُجِدَا**

قوله: «**وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْـنِ**» حتى لا يظن ظان أن الضمير يعود إلى المركب قال: «**أَعْنِـي المُفْرَدَا**» بألف إطلاقية، وهذا القسمان هما: «**كُلِّـيٌّ اوْ**» بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها، «**جُزْئِـيٌّ**» أي: كلي وجزئيٌّ، ولم ينونه ضرورة، «**حَيْثُ وُجِدَا**» متى وُجِدَ في أي تركيب لا يخرج عنهما.

دل ذلك على أن المفرد قسمان: «**كلي وجزئي**».

فالكلي: ما أفهم اشتراكا معنويا بين أفراده في الخارج، بحيث يصدق على كثيرين، كلفظ «**أَسَدٍ**»، فإنه يصدق على كثيرين، ولا يُفهم من إطلاقه أسدٌ بعينه، ونحو: «**إنسان، وحيوان، وذَكَرٍ، وثُعْبَانٍ، وحَيَّةٍ، وهِرٍّ، ورَجُلٍ، وغيرِ ذلك**» وجميع النكرات من قسم الكلي.

وليس المراد بالاشتراك هنا اللفظي؛ كلفظ «**العين**» فهذا يَتَّحِدُ فيه اللفظُ، ويتعددُ فيه المعنى والوضع، وسيأتينا الكلام عليه إن شاء الله.

والجزئي: ما لم يُفْهِمِ اشتراكا معنويا بين أفراده؛ بحيث لا يصدق على كثيرين كالأعلام؛ نحو: «**زيد، وعمرو، وخالد**»، وكأعلام الأجناس؛ نحو: «**أسامةَ**» لجنس الأسود، و «**ثُعَالَةَ**» لجنس الثعلب، و «**أمِّ عِرْيَطٍ**» لجنس العقرب، فهي من الجزئي كذلك، على تفصيل لا يأتينا هنا، وجميع المعارف من باب الجزئي، **وهذا معنى قوله**:

فَمُفْهِمُ اشْتِـرَاكٍ الكُلِّـيُّ * كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الـجُـزْئِـيُّ**

يعني: إذا عرفت ما سبق من تقسيم المفرد إلى قسمين كلي وجزئي فأقول لك: الكليُّ ما أفهم اشتراكا؛ كلفظ «**أَسَدٍ**»، وعكسه هو الجزئي، **أو تقول في حد الكلي**: ما لا يمنع تصور معناه من صدقه على متعدد، أو ما لا يمنع تصوره من وقوع الشَّـرِكَةِ فيه، **والجزئيُّ**: ما يمنع تصور معناه من وقوع الشـركة فيه.

فإن قال قائل: أليس لفظ زيد يُطلق على كثيرين؟

قلت: بلى، لكنه كُلَّمَا أُطْلِقَ على معين منهم كان الوضع مختلفا، فلم ينصرف الذهنُ عند إطلاقه إلا إلى واحد، فلا يصدق حينئذ على كثيرين.

إذا عرفتَ ما سبق فاعلم أن المناطقة لا يبحثون في الجزئي، بل يبحثون في الكليات؛ لأنها مبادئ التصورات كما سبق الإشارة إليه.

فإن قلتَ: لماذا ذَكَرَ المركبَ ههنا مع أنهم لا يبحثون فيه؟

قلتُ: ذكره مقدمةً لفهم المفرد؛ لأن الشيء يتميز بضده، وتوطئةً للكلام على المركب في بابه.

ثانيا : أقسام الكلي والكلام على الكليات الخمس

وَأَوَّلًا لِلـ ـذَّاتِ إِنْ فِيهَـا انْـدَرَجْ *** فَانْسُـبْهُ أَوْ لِعَـارِضٍ إِذَا خَـرَجْ

وَالكُلِّـيَـاتُ خَمْسَـةٌ دُونَ انْتِقَـاصْ *** جِنْـسٌ وَفَصْـلٌ عَـرَضٌ نَـوْعٌ وَخـاصْ

وَأَوَّلٌ ثَلَاثَـةٌ بِـلَا شَـطَطْ *** جِنْـسٌ قَرِيـبٌ أَوْ بَعِيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

تُعتبر الأبيات الأربعُ المتقدمةُ مقدمةً للكليات الخمس، والكليات الخمس هي مبادئ المُعَرِّفَاتِ، ولذلك قدمها عليها كما سيأتي بيانه في موضعه.

قوله : «وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسُبْهُ»

أي: إن كان الكليُّ مندرجا في ماهية أفراده، بحيث يكون جزءًا منها حينئذ انسبه أولا إليها، فتقول: «**كُلِيٌّ ذَاتِيٌّ**»؛ كـ «**الحيوان للإنسان، وهو الجنس، والناطق له، وهو الفصل**»، فكل منهما كلي ذاتي؛ لأنهما داخلان في الماهية التي هي ذات الشيء، وهذا الكلي الذاتي لا يمكن تَعَقُّلُ المَاهِيَّةِ وفَهْمُهَا بدونه.

وإن كان الكُلِّيُّ خارجا عن الماهية ليس جزءا منها حينئذ يكون عَرَضِيًّا، ويدخل في هذا النوع اثنان من الكليات؛ هما الخَاصَّةُ والعَامَّةُ، أو العرض العام والخاصة، فمثال الخاصة: «**الضحك**» للإنسان، ومثال العامة «**المَشْيُ**» له، فالمشي صفة تعرض للإنسان ولغيره من أنواع جنسه، وهذا معنى قوله: «**أَوْ لِعارِضٍ إِذَا خَرَجْ**». **أي**: انسبه للعرضي إذا خرج عن الماهية.

أما النوع؛ كـ «**الإنسان**» فهو عند الناظم تمام الماهية، وهو واسطةٌ بينهما، فليس بذاتي، ولا بعرضي، وهو عند كثيرين من الذاتي، وهو الصحيح، وعند آخرين من العرضي.

فعلى القول الراجح يكون الكلي الذاتي: ما ليس خارجا عن الماهية، بحيث يكون جزءًا منها، أو تمامها.

فالكلي الذاتي على التحقيق يشمل ثلاثة أنواع من الخمسة، وهي: «**الجنس والفصل والنوع**».

الجنس والفصل: جزءا الماهية التي تتكون منهما، والنوع تمامها.

والكلي العرضي يشمل نوعين: «**العامةَ، والخاصةَ**».

هذه القسمة الأولى للكلي.

وينقسم الكلي باعتبار آخر إلى كلي له أفرادٌ في الخارج، وكلي ليس له أفرادٌ في الخارج، وينقسم بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام:

الأول: كلي ليس له أفراد في الخارج، ولا يمكن عقلا أن يكون له أفراد؛ كالشريك لله -جل وعلا-، وهذا مثال فاسد؛ لأنه جزئي، وأصح منه في التمثيل: اجتماع النقيضين.

الثاني: كلي ليس له أفراد في الخارج، لكنَّ العقل لا يمنع من وجود أفراد له؛ كجبل من فضة، وبحر من زئبق.

الثالث: كلي له فرد واحد في الخارج، ويستحيل عقلا أن يُوجد فرد آخر معه؛ كالرب -جل وعلا-؛ كذا يقولون، وهذا فاسد أيضا؛ لأنه جزئي لا كلي.

الرابع: كلي لا يوجد منه إلا فرد واحد، ولا يمنع العقل من وجود أفراد أخر معه؛ كالشمس، خلافا لما عليه بعض الفلكيين اليوم، والحق أيضا أنه جزئي.

الخامس: كلي له أفراد كثيرة متناهية؛ كإنسان، فإنه مهما كثرت أفراده لا بد من أن تصل إلى غاية معينة، وتتناهى عندها.

السادس: كلي له أفراد كثيرة غير متناهية، ككلمات الله جل وعلا.

فتحصل مما سبق أنَّ الكلياتِ محصورةٌ في خمسٍ: «**جِنْسٌ، وفَصْلٌ، ونَوْعٌ، وخَاصَّةٌ، وعَامَّةٌ**»، **وهذا معنى قوله:**

وَالكُلِّـيَـاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ *** جِنْـسٌ وَفَصْلُ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ

قوله: «**وَالكُلِّـيَـاتُ**» نسبة إلى «**كُلِّـيٍّ**»، لكنه لم يشدد الياء للوزن، وقد حصل لكل من العروضة والضرب تذييل؛ **لأننا إذا قَطَّعْنَاهُ قلنا:**

البيت	وَالكُلِّيَـاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ	جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ
تقطيعه	وَلْ كُلْ لِيَاْ- تُـخَمْسَتُـنْ- دُوْ نَنْـ تِقَاْصْ	جِنْ سُنْ وَفَصْ -لُنْ عَرَضُنْ- نَوْعُنْ وَخَاصْ
	/٠/٠//٠ - ///٠//٠- /٠/٠//٠٠	/٠/٠//٠ - /٠///٠ - /٠/٠//٠٠
	مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلَانْ	مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلَانْ

والتذييل علة من علل الزيادة، وهي زِيَادَةُ حَرْفٍ سَاكِنٍ آخِرَ كُلِّ تَفْعِيلَةٍ تنتهي بِوَتَدٍ مَجْمُوعٍ، فتصير به نحو «**مُسْتَفْعِلُنْ**» إلى «**مُسْتَفْعِلُنْ نْ - /٠/٠//٠٠**»، ثم إن شئتَ نقلتَها إلى «**مُسْتَفْعِلَانْ**».

وقوله: «**خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ**» ولا زيادة، وهي: «**جِنْـسٌ وَفَصْلٌ**» و «**عَرَضٌ**» عَامَّةٌ، و «**نَوْعٌ وَخاصْ**» أي: وخَاصَّةٌ، ثم رَخَّـمَـهُ للضرورة.

فالجِنْسُ: كُلِّـيٌّ يَصْدُقُ على كثيرين مختلفين في الحقيقة، يقع في جواب: ما هو.

فقولنا: «**كُلِّـيٌّ يَصْدُقُ على كثيرين**» جنس يشمل الكلياتِ الخمس.

وكثيرين: جمع «**كَثِيـرٍ**» والمراد بالجمع عندهم اثنان فصاعدا، وهذا خرج به المعرفات؛ كما سياتي بيانه؛ لأنها تصدق على واحد فقط.

وقولنا: «**مختلفين في الحقيقة**» خرج به النوع؛ لأنه يصدق على كثيرين متفقين في الحقيقة؛ كالإنسان، **فإنك تقول**: زيد إنسان، وعمرو إنسان، وخالد إنسان..، فجميع أفراده متفقة في حقيقة واحدة وهي كونه حيوانا ناطقا، **أي**: حَيًّا مُفَكِّرًا، بخلاف الجنس كـ «**الحيوان**»؛ فإنه يصدق على أفراد كثيرة مختلفة في الحقيقة؛ كـ «**الإنسان، والأسد، والفرس**».

وقولنا: «**يقع في جواب**» فصل ثان خرج به العامة؛ لأنه يصدق على كثيرين لكنه لا يقع في جواب.

وقولنا: «**ما هو**» فصل ثالث خرج به الفصل والخاصة؛ لأنهما يقعان في جواب: أي شيء هو في ذاته.

مثال الجنس: حيوان.

لأنه يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة؛ كـ «**الإنسان، والأسد، والفرس، إلغ**».

ويقع في جواب: ما هو [٢] **؛ لأننا نقول: ما الإنسان وما الأسد وما الفرس؟**

ج: حيوان.

أو تقول في حد الجنس: جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها.

والفَصْلُ: كُلِّـيٌّ يَصْدُقُ على كثيرين، يقع في جواب: **أيُّ** شيءٍ هو في ذاته؛ كـ «**نَاطِقٌ**»، بحيث يميز الماهية عن غيرها.

فقول: «**كُلِّـيٌّ**» جنس يشمل الكلياتِ الخمسَ.

وقول: «**يقع في جواب**» خرج به العامة؛ لأنه لا يقع في جواب.

وقول: «**أي شيء هو**» خرج به الجنس والنوع، لأنهما يقعان في جواب: ما هو.

وقول: «**في ذاته**» خرج به الخاصة؛ لأنه يقع في جواب: أيُّ شيءٍ هو في عَرَضِهِ.

أو تقول في الفصل: جزء الماهية الصادق عليها في جواب: أيُّ شيءٍ هو في ذاته.

٢- الأفصح لغة أن تقول: ما الإنسان؟ ما الحيوان؟ ما الأسد؟ .... إلغ، بغير «**هو**»، لكنه مصطلح خاص بالمناطقة.

مثال على الفصل: نَاطِقٌ للإنسان، والمراد بالناطق عند المناطقة: كونه مُفَكِّرًا.

فناطق: فصل؛ لأنه يَصْدُقُ على كثيرين؛ كـ «**خالد، وزيد، وعمرو**»، ويقع في جواب: أيُّ شيءٍ يميز الإنسان عن غيره؟

ج: ناطق.

لأنك لو قلت: «**الإنسان حيوان**» لم يتميز بذلك عن غيره؛ لأن الجنس كما -سبق بيانه-: يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة، والفصل يميز كل فرد عن غيره؛ نحو: أي شيء يميز الفرس عن غيره؟

ج: صاهل.

والعرض العام: كُلِّـيٌّ خارجٌ عن الماهية يَصْدُقُ عليها وعلى غيرها ولا يقع في جواب؛ كـ «**الماشي**» للإنسان.

فقول: «**كُلِّـيٌّ**» جنس يشمل الكليات الخمس.

وقول: «**خارجٌ عن الماهية**» خرج به الجنس والفصل؛ لأنهما جزءا الماهية.

وقول: «**وعلى غيرها**» خرج به الخاصة؛ لأنها لا يصدق إلا عليها.

وقول: «**ولا يقع في جواب**» خرج به النوع.

مثال العَرَضِ العَام:

المَاشِي للإنسان، سواء كان ماشيا بالفعل أو بالقوة، فالمشي وصف خارج عن الماهية؛ لأنه قد يوجد إنسانٌ لا يمشي، والمشيء صفة تعرض للإنسان ولغيره من أفراد جنسه؛ كالفرس والأسد، فلا يختص بالإنسان وحده، بل يصدق عليه وعلى غيره، ولا يقع في جواب.

والعرض الخاص: كُلِّـيٌّ خارجٌ عن الماهية يَصْدُقُ عليها فقط يقع في جواب: أيُّ شيءٍ يُمَيِّـزُهُ في عَرَضِهِ؛ كالكاتب للإنسان.

فقول: «**كُلِّـيٌّ**» جنس يشمل الكليات الخمس.

وقول: «**خارجٌ عن الماهية**» خرج به الجنس والفصل؛ لأنهما جزءا الماهية.

وقول: «**يقع في جواب**» خرج به العرض العام؛ لأنه لا يقع في جواب.

وقول: «**أيُّ شيءٍ يميزه في عرضه**» خرج به النوع؛ لأنه يقع في جواب: ما هو.

مثال العَرَضِ الخاص:

الكاتب للإنسان؛ لأنه خارج عن الماهية، فقد يوجد إنسان لا يكتب، ويصدق عليها فقط لا على غيرها، **وإذا سألت عنه فقلت**: أي شيء يميز الإنسان عن غيره من أفراد جنسه مما هو خارج عن الماهية؟

كان الجواب: الكتابة، سواء كان كاتبا بالفعل أو بالقوة.

والنَّوْعُ: كُلِّـيٌّ يَصْدُقُ على كثيرين متفقين في الحقيقة، يقع في جواب: ما هو.

فقول: «**كُلِّـيٌّ**» جنس يشمل الكليات الخمس.

وقول: «**يَصْدُقُ على كثيرين**» خرج به الخاصة.

وقول: «**متفقين في الحقيقة**» خرج به الجنس؛ لأنه يصدق على كثيرين مختلفين.

وقول: «**يقع في جواب**» خرج به العرض العام؛ لأنه لا يقع في جواب.

وقول: «**ما هو**» خرج به الفصل؛ لأنه يقع في جواب: أي شيء يُمَيِّـزُهُ في ذاته، ويجوز أن يخرج الخاصة كذلك بما هو؛ لأنه يقع في جواب: أي شيء يميزه في عَرَضِهِ.

مثال النوع: «**إنسان**»؛ فإنه يصدق على كثيرين؛ كـ «**زيد، وعمرو، وخالد، وفاطمة**» متفقين في حقيقة واحدة، يقع في جواب: ما هو؛ لأنك إن سألتَ: ما زيد، وعمرو، وخالد، وفاطمة؟ كان الجواب: إنسان.

حينئذ يجمع لك الكليات الخمس قول:

الإنسان حيوانٌ ناطقٌ ماشٍ كاتب.

فالإنسان: نوع.

وحيوان: جنس.

وناطق: فصل.

وماش: عرض عام.

وكاتب: عرض خاص.

أقسام الجنس والفصل والنوع

قال:

وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ * جِنْـسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ**

يعني بالأول: الجنس؛ **لأنه قال:** «**جنس وفصل....**»، ثم قال: «**وأَوَّلٌ**»، أي: والجنس: «**ثلاثة**» أنواع من حيث قربها وبعدها وتوسطها عن النوع «**بلا شطط**»، أي: بغير زيادة ولا نقصان، وقد عُرف ذلك بالتتبع والاستقراء، وهي: «**جنس قريب**»، وجنس «**بعيد**»، وجنس «**وسط**».

فالجنس القريب:

أقرب الأجناس إلى النوع؛ كـ «**حيوان**»، ولذلك سمي قريبا، وهو ما لا جنس تحته، بل تحته أنواع؛ كالإنسان، والفرس، والأسد، إلغ، وفوقه أجناس أخر؛ كـ «**نَامٍ، ومُتَحَرِّكٍ**».

والجنس البعيد، أو العالي:

أبعدها عن النوع، وهو ما لا جنس فوقه؛ كـ «**شيء**» بل تحته أجناس؛ كـ «**المخلوق، والجسم، والمتحرك، والنامي، والحيوان**» وقد قال بعضهم: بعدم وجوده.

والوسط، أو المتوسط:

ما فوقه جنس وتحته جنس؛ كـ «**جِسْمٍ**»، فوقه «**المخلوق**»، وتحت المتحرك «**النَّامِي**» وتحت النامي أجناس؛ كـ «**زرع، وشجر، وحيوان**»، وفوقه أجناس؛ كـ «**المتحرك**».

إذن الشيء: منه الخالق -جل وعلا-؛ كما قال -تعالى-: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ**﴾ [الأنعام:١٩]، ومنه المخلوق، **ثم المخلوق**: منه ما هو جسم، ومنه ما ليس بجسم، **والجسم**: منه ما هو نامٍ، ومنه ما ليس بنامٍ، **والنامي**: منه ما هو حيوان، ومنه ما ليس بحيوان، **قال عبد السلام في** "احمراره":

مَا فَوْقَهُ جِنْسٌ وَلَيْسَ دُونَهُ *** قَرِيبُهَا وَسَافِلًا يَدْعُونَهُ

ومَا عَلَى الأَجْنَاسِ طُرًّا عَالِ *** فَهْوَ البَعِيدُ ويُسَمَّى العَالِي

وقد ترك الناظم الكلام على تقسيم الفصل، وهو قسمان: «بعيد، وقريب».

فالقريب: ما مَيَّـزَ المَاهِيَّةَ عما يشاركها في جنسها القريب؛ كـ «**ناطق**».

والبعيد: ما مَيَّـزَ المَاهِيَّةَ عما يشاركها في جنسها البعيد؛ كـ «**حَسَّاسٍ**»، للإنسان، مع جنسه البعيد «**نامٍ**»؛ ولذلك يقال: أي شيء يميز الإنسانَ عن الشجر؟

ج: حَسَّاسٌ.

كذلك النوع قسمان:

نوع حقيقي: كالإنسان.

ونوع إضافي: وهو ما اندرج تحت كلي أعلى منه، كما سبق بيانه؛ كالحيوان، فهو وإن كان جنسا لأنه يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة لكنه مندرج تحت كليٍّ أعلى منه وهو النامي، فالحيوان نوع من النامي، كما أن النامي نوع من الجسم، والجسم نوع من المخلوق، وهو نوع من الشيء، وهكذا كل جنس نوع إذا ما أُضِيَف إلى ما هو فوقه.

فحاصل هذا الفصل

- أن اللفظ نوعان: «**مهمل ومستعمل**»، والمهمل لا مبحث لنا فيه.

- واللفظ المستعمل نوعان: «**مفرد، ومركب**».

- والمركب قسمان: «**مركب تام، ومركب ناقص**»، ولا مبحث لنا فيه ههنا.

- والمفرد قسمان: «**كلي، وجزئي**».

- فالجزئي لا مبحث للمناطقة فيه.

- والكلي قسمان: «**كلي ذاتي، وكلي عرضي**»، فالذاتي ينقسم إلى «**جنس، وفصل ونوع**»، والعرضي ينقسم إلى: «**عرض عام، وخاصة**».

- والجنس ثلاثة أنواع: «**جنس قريب، وجنس بعيد، وجنس متوسط**».

- والفصل قسمان: «**بعيد، وقريب**».

-والنوع قسمان: «**حقيقي، وإضافي**».

فَصْلٌ في بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ للمَعَانِي

٣٣.	وَنِسْــبَةُ الأَلْفــاظِ لِلْمَعَــانِي	***	خَـمْـسَـــــةُ أَقْسَـــامٍ بِـــلَا نُقْصَـــانِ
٣٤.	تَواطُـــؤٌ تَشَـــاكُكٌ تَخَـــالُفُ	***	وَالاشْتِـــــراكُ عَكْسُـــــهُ التَّـــــرادُفُ
٣٥.	واللَّفْـظُ إمَّـا طَلَـبٌ أَوْ خَـبَـرُ	***	وَأَوَّلٌ ثَلَاثَـ ـــــــــةٌ سَتُذْكَـ ــــــرُ
٣٦.	أَمْرٌ مَعَ اسْـتِعْلَا وَعَكْسُـهُ دُعَـا	***	وفي التَّسَـــاوِي فَالْتِمَـــاسٌ وَقَعَـــا

قوله: «**فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ للمَعَانِي**».

أي: هذا فاصل بين ما سبق وبين ما هو قادم في بيان نسبة لفظ الكلي مع معناه الذي يدل عليه، وبيان نسبة الألفاظ مع الألفاظ الأخر، وبيانِ نسبة المعاني للمعاني وللأفراد!!

فإن قلتَ: ليس هذا مما يفيده قوله: «**نسبة للألفاظ للمعاني**».

قلت: هو كذلك، ففي العنوان نقص؛ لأنه ذَكَرَ في النظم ما ليس من نسبة الألفاظ للمعاني، لكنه بين ذلك في نظمه، فيكون مراده حتما: «**بيان نسبة الألفاظ مع المعاني ومع الألفاظ، وبيان نسبة المعاني للمعاني وللأفراد**».

والنسبة: هي الارتباط بين شيئين، وهذان الشيئان قد يكونان «**لفظين مختلفين، أو لفظ ومعناه**؛ كـ «إنسان وحيوان»، أو «**معنى وأفراده**»؛ كـ «حيوان ناطق مع أفراده؛ نحو: زيد وعمرو».

والمراد بالمعنى هنا ما يُقْصَدُ، ويدخل فيه في هذا المقام الأفرادُ، فيصدق المعنى حينئذ على شيئين؛ مثلا لفظ «**إنسان**»، له معنيان:

الأول: «**حيوان ناطق**».

والثاني: «**أفراده**»، كـ «**زيد وخالد، وعمرو**».

وقوله: «**خمسةُ أقسام بلا نقصان**»، وهي: «**التواطؤ، والتشاكك، والتخالف، والاشتراك، والترادف**».

فالتواطؤ:

التوافق، وهو أن تتساوى الأفراد في معنى واحد دون وقوع تفاوت بينها؛ كالإنسان، فإن أفراده تتساوى في معنى الحيوانية والناطقية، فكل من اللفظ والمعنى يُسمى متواطئا، والنسبة بينهما التواطؤ.

والتشاكك:

أن يكون معنى اللفظ غير متساوٍ في أفراده؛ كالنور، فإنه لا يتساوى في أفراده، بل يتفاوت قوةً وضعفًا، فهو في الشمس أقوى منه في القمر، وفي القمر أقوى منه في المصباح، وكالبياض، يكون في اللبن أقوى منه في الثوب، وفي الثوب أقوى منه في الجدار، وكالحلاوة، فإنها في العسل أقوى منها في التمر، فكلٌّ من اللفظ والمعنى مشكك، والنسبة بينهما التَّشَاكُكُ.

وسُمِّيَ مشككا لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى حَسِبَهُ مُتَوَاطِئًا، وإذا نظر إلى الأفراد وجده متفاوتا.

والتخالف:

أن يتعدد اللفظ والمعنى، بحيث يتباين كل منهما؛ كـ «**إنسان، وفرس، وطائر**»، لا ينطبق معنى منها على فرد من أفراد الآخر، فكل منهما متباين، والنسبة التباين.

والاشتراك:

أن يتحد اللفظ ويتعددَ معناه وضعا؛ كـ «**عَيْــن**»، هو لفظ واحد، لكنه وُضع أوضاعا مختلفة لمعان مختلفة، فَوُضِعَ للعين الباصرة، ثم وُضع وضعا آخر للعين الجارية، ثم وُضع وضعا ثالثا للذهب والفضة، ثم للجاسوس، ثم لذات الشيء، وغير ذلك، فكل من اللفظ والمعنى مشترك فيه، والنسبة بينها الاشتراك.

والترادف:

عكس الاشتراك، وهو أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى؛ نحو: «**إنسان، وبشر**»، ونحو: «**أسد، وليث، وهزبر، وغضنفر**»، فاللفظان مترادفان، والنسبة بينها الترادف.

فإن قلتَ: **أليس البحث في الكلي؟**

قلتُ: بلى، وما سبق من التواطؤ والتشاكك ينحصر البحث فيه في الكلي، إلا أن الجزئي كذلك قد يكون كذلك مشتركا، أو مترادفا، أو متباينا، فإذا وقع واحد من هذه الثلاثة في الجزئي لا يبحث فيها المنطقي، وإنما البحث منحصر في الكلي.

فتكون النسب أربعًا:

١- نسبة بين المعنى والأفراد، ويدخل فيها نوعان: التواطؤ والتشاكك، وهذان يختصان بالكلي، **حينئذ نقول**: الكلي ينقسم إلى: «**متواطئٍ، ومشككٍ**».

٢- نسبة بين اللفظ والمعاني، وهي الاشتراك.

٣- نسبة بين لفظ ولفظ آخر، وهي الترادف.

٤- نسبة بين معنى ومعنى آخر، وهي التباين.

وهذه النسب الثلاثة «**الاشتراك، والترادف، والتباين**» لا تختص بالكلي، بل تكون في الكلي والجزئي، فكلٌّ من الكلي والجزئي قد يكون مشتركا، ومترادفا، ومتباينا، ولا بحث للمناطقة فيها إذا كانت في الجزئي.

أو نقول من وجه آخر: اللفظ إما أن يكون واحدًا أو متعددا، والمعنى مثلُه؛ إما أن يكون واحدا أو متعددا، فالقسمة رباعية:

الأول: لفظ واحد ومعنى واحد؛ وتحته قسمان: «**كلي متواطئ، وكلي مشكك**».

الثاني: لفظ واحد ومعنى متعدد؛ كلفظ «**العَيْـن**»، ويسمى كلٌّ من اللفظ والمعاني التي يدل عليها بالمُشْتَـرَكِ، والنسبة بينها الاشتراك.

الثالث: لفظ متعدد ومعنى واحد؛ ويسمى كلٌّ من اللفظين بالمُتَـرَادِفِ؛ كلفظ «**إنسان وبشر**»، والنسبة بينهما الترادف.

الرابع: لفظ متعدد ومعنى متعدد؛ ويُسمى كلٌّ منهما بالمُتَبَايِنِ؛ كلفظ «**إنسانٍ، وفرسٍ، وبقرٍ**»، والنسبة بينهما التباين.

كذلك من النِّسَبِ التي لم يذكرها الأخضري العمومُ والخصوص الوجهي، والعموم والخصوص المطلق.

فالأول: أن يكون بين اللفظين اجتماع في أفراد، ثم ينفرد كل منهما عن الآخر في أفراد أخر؛ نحو: «**العسل، والأسود**» فيجتمعان في العسل الأسود اللون، وينفرد العسل بلون آخر غير الأسود، وينفرد الأسود في غير العسل كالغراب مثلا.

والثاني: أن يكون بين اللفظين اجتماع في بعض الأفراد، ثم ينفرد أحدهما بأن يكون عاما في أفراد أخر؛ نحو: «**الإنسان والحيوان**»، فالحيوان أعم مطلقا من الإنسان؛ لأن كلَّ إنسان حيوانٌ من غير عكس، فيصدق على زيد أنه إنسان وحيوان، وينفرد الحيوان في الأسد.

وعلى كلٍّ كلام الناظم فيه نقص، **ويمكن أن نقول**: مَرَدُّ النِّسَبِ إلى أربعة: «**التساوي، والانفراد، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجهي**».

لأن المعقولين إما أن يجتمعا، وإما أن يفترقا، أو يجتمعا تارة، ويفترقا أخرى.

فإن كانا لا يجتمعان البتة فهما منفردان متباينان؛ كـ «**الإنسان والشجر**».

وإن كانا لا يفترقان البتة فهما متساويان؛ كـ «**الإنسان والناطق**».

وإن كانا يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلهما حالتان:

الأولى: أن يكون أحدهما يفارق صاحبه، والآخر لا يفارقه البتة، فالعلاقة بينهما حينئذ هي العمومُ والخصوص المطلق، فالذي يفارقه أعمُّ مطلقا، والآخر المُفَارَقُ أخص منه مطلقا، كما سبق بيانه في الحيوان والإنسان.

والثانية: أن يكون كل واحد منهما يفارق الآخر في بعض الأفراد، ثم يجتمعان في بعض الأفراد، فتكون العلاقة بينهما حينئذ هي العمومَ والخصوص الوجهي.

وهذه النسب الأربعة -كما قال الشيخ الأمين- هي الميزان الذي يُعرف به الصادق والكاذب من القضايا.

ثم قال:

واللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أو خَبَرُ * وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ**

أمرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا * وفي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا**

قوله: «**واللفظُ**» المستعمل المركب «**إمَّا طلَبٌ**» أي: إنشاء، وهو ما لا يحتمل الصدق ولا الكذب لذاته؛ نحو: «**قُمْ، ولا تقم**»، والإنشاء لا بحث للمناطقة فيه؛ لأنه لا صدق ولا كَذِبَ فيه، ومدار علم المنطقِ عليهما، فكان بحثهما في الخبر، كما قال: «**أو خَبَرُ**»؛ نحو: «**قَامَ زَيْدٌ، وزيد قائم**»، وهو ما احتمل الصدقَ والكذبَ لذاتِهِ لا باعتبار قائله، **والصدق**: مطابقة الواقع، **والكذب**: عكسه؛ والخبر سيأتي الكلام عليه في باب "القَضايا وَأَحْكامِها" **في قوله**:

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرَى * بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا**

وقوله: «**وَأَوَّلٌ**» الذي هو الطلب «**ثَلَاثَةُ**» أنواع «**سَتُـذْكَـرُ**» لك، وهي: «**استعلاءٌ، ودعاءٌ، والتماسٌ**» **ذكرها في قوله**:

أمرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا *** وفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

الأمر في اللغة له معان كثيرة، منها أن يكون ضد النهي، **وهو**: ما دل على طلب الفعل مطلقا.

وفي الاصطلاح: أن يكون صادرا بقهر وكبرياء، وهذا يُسَمَّى استعلاءً، كأمر الأمير للرعية، والأبِ لأولاده، والرجل لخادمه.

وإن كان من مساوٍ سُمِّيَ التماسا؛ كقولك لصاحبك: «**اسقني**».

وإن كان ممن هو أقل رتبة سمي دُعَاءً؛ كقول العبد لربه «**رب اغفر لي**».

لكنه ليس بلازم، كما بينتُه تفصيلا في " الشرح الكبير على نظم الورقات في علم أصول الفقه".

وهذا اصطلاح خاص ببعضهم، والذي يظهر لي أنهم نقلوه من كتب الأصول إلى المنطق، وصيغه أربعٌ، وهي: «**اِفْعَلْ، واسم فِعْلِ الأمر، والمضارع المقرون بلام الطلب، والمصدر النائب عن فعله**».

هذا بخلاف الأمر عند النحاة، وهو ما كان بصيغة «**اِفْعَلْ**» فقط، وبخلاف الأمر عند الصرفيين، وهو ما كان بصيغة «**اِفْعَلْ، أو لِتَفْعَلْ**»، والله أعلم.

فَصلٌ في بَيَانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ والجُزْءِ والجُزْئِيَّةِ

٣٧.	الكُـلُّ حُكْمُنَـا عَلَى المَجْمُـوعِ	***	كَكُـلِّ ذَاكَ لَيْـسَ ذَا وُقُـوعِ
٣٨.	وَحَيْثُمَـا لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِمَـا	***	فَإِنَّـهُ كُلِّـيَّةٌ قَـدْ عُلِمَـا
٣٩.	وَالحُكْـمُ لِلْـبَعْضِ هُـوَ الجُزْئِيَّـهْ	***	وَالجُـزْءُ مَعْرِفَتُـهُ جَلِيَّـهْ

«**الكُلِّ**»: ما تركب من جزأين فصاعدا؛ كـ «**البيت**» تركب من أشياء كثيرة؛ كـ «**الطوب، والرمل، والحديد، والأسمنت ....**» ولا يُطلق البيت على واحد منها، بل يُطلق عليها مجتمعة، فقد اصطلح المناطقة على أن الحكم على هذه الأفراد مجتمعة يسمى الكل، وما تركبت منه الماهية يُسمى كُلًّا كذلك.

فالكل: الحكم على مجموع الأفراد لا جميعهم، **كقولك**: أهل مصر مسلمون، **أي**: أكثرهم، أو بعضهم، لأن فيهم المشركين؛ كالنصارى والروافض، وكقوله -تعالى-: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٧]، فقد حكم -سبحانه- على المجموع بحمل العرش، فكل ملك من الملائكة الثماني شارك في حمل العرش، ولم يستقل كل واحد منهم بحمل العرش، بل يحملونه مجتمعين، كما مثل به في شرحه، وقد ضرب مثالا آخر بقوله: «**كَكُـلِّ ذَاكَ لَيْـسَ ذَا وُقُـوعِ**» يشير بذلك في شرحه إلى حديث ذي اليدين، وفيه: "**أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، قال كل ذلك لم يقع، أي: مجموعه وإلا فبعضه وقع**".

والحق أن هذا المثال غير صحيح، بل هو من باب الكلية، وتوضحه رواية البخاري "**لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرِ الصَّلَاةُ**"، وقد نفى النبي ﷺ ذلك باعتبار ظنه.

وقوله:

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا * فَإِنَّهُ كُلِّـيَّةٌ قَدْ عُلِمَا**

يعني به: أن الكلية هي الحكم على كل فرد من الأفراد، كقولك: «**الله على كل شيء قدير، المسلم في الجنة، وكل نفس ذائقة الموت، ولا يدخل الجنةَ مشركٌ، والمشركون في النار خالدين فيها أبدا**».

فالكل يكون الحكم فيه على المجموع، والكلية يكون الحكم فيه على الجميع، **أي**: على كل فرد من الأفراد على سبيل الاستقلال.

وقوله: «وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ».

يعني به: أن الحكم على بعض الأفراد هو الجزئية؛ كما لو قلت: «**بعض الحيوان إنسان**» لكان الحكم على بعض أفراد الحيوان.

وقوله: «وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ».

أي: واضحة ظاهرة، **فالجزء**: هو ما تركبت منه الماهية، كما سبق بيانه من قولنا في الكل: «**البيت**»، فما تركب منه البيت؛ كـ «**الطوب، والرمل، والحديد، والأسمنت**» أجزاء، وكل واحد منها يسمى جزءًا، والبيتُ الذي هو المَاهِيَّةُ المُرَكَّبَةُ يُسَمَّى كُـلًّا، وليس المرادُ بالكل هنا الحكمَ على المجموعِ، بل هذا كلٌّ باعتبار تركيبه.

فصل في المُعَرِّفَاتِ

٤٠.	مُعَــــرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَـــةٍ قُسِـــمْ	***	حَـــدٌّ وَرَسْـــمِيٌّ وَلَفْـــظِيٌّ عُـــلِمْ
٤١.	فَالـحَـدُّ بِالْـجِـنْسِ وَفَصْـلٍ وَقَعَا	***	وَالرَّسْـــمُ بِالجِنْـــسِ وَخَـاصَـــةٍ مَعَـا
٤٢.	وَنَاقِـصُ الحَـدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَـعَا	***	جِنْـــسٍ بَعِيـــدٍ لَا قَـــرِيبٍ وَقَـعَـا
٤٣.	وَنَاقِـصُ الرَّسْمِ بِـخَـاصَـةٍ فَقَـطْ	***	أَوْ مَــعَ جِنْـــسٍ أَبْعَـــدٍ قَـدِ ارْتَـبَطْ
٤٤.	وَمَـــا بِلَفْـظِـــيٍّ لَدَيْهِـمْ شُـهِـرَا	***	تَبْـدِيـــلُ لَفْـــظٍ بِرَدِيـــفٍ أَشْهَــرَا
٤٥.	وَشَـــرْطُ كُـــلٍّ أَنْ يُـرَى مُطَّـرِدَا	***	مُنْعَكِـــسًا وَظَـاهِـــرًا لَا أَبْعَـــدَا
٤٦.	وَلَا مُسَـاوِيًـــا وَلَا تَـجَـــوُّزَا	***	بِـــلَا قَـــرِينَـــةٍ بِهَـــا تُـحُـــرِّزَا
٤٧.	وَلَا بِمَـــا يُـــدْرَى بِمَحْـدُودٍ وَلَا	***	مُشْـتَـــرَكٍ مِـــنَ القَـــرِينَةِ خَـــلَا
٤٨.	وَعِنْـــدَهُمْ مِـنْ جُمْــلَةِ المَـرْدُودِ	***	أَنْ تَدْخُـــلَ الأَحْكَـــامُ فِـــي الـحُـــدُودِ
٤٩.	وَلَا يَـجُـوزُ فِي الحُـــدُودِ ذِكْـرُ أَوْ	***	وَجَـائِـــزٌ فِي الرَّسْـــمِ فَـــادْرِ مَـــا رَوَوْا

بعد أن فرغ من الكلام على الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات، والتي هي المادة التي يتألف منها المعرف، شرع في الكلام على مقاصدها وهي المُعَرِّفَاتُ، فقال: «**فصل في المعرفات**».

المُعَرِّفَاتُ: جمع مُعَرِّفٍ، اسم فاعل من «**عَرَّفَ يُعَرِّفُ تَعْرِيفًا**».

والتعريف: **في اللغة**: الإعلام والإخبار، **تقول**: عَرَّفْتُ الشيءَ، **أي**: أخبرتُ به وأعلمتُ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍۖ﴾ [التحريم:٣].

وعند المناطقة: ما يَجْمَعُ أَفْرَادَ المُعَرَّفِ، **أو**: مَا يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِهِ تَصَوُّرُ المُعَرَّفِ؛ كـ «**الحيوان الناطق**» معرفٌ للإنسان، وهو شرح لحقيقة الإنسان، وهذا الحد جامع مانع؛ إذ لا يخرج عنه منها فَرْدٌ واحدٌ، ويمنع لكل ما سواها من الدخول فيها.

وإذا قلنا: "**الإنسان حيوان كاتب**"، فقد ميزناه بصفة تخصه عن باقي الأفراد التي تشاركه في الحيوانية.

ويقال له: التعريف، والحَدُّ، والقولُ الشَّارِحُ؛ لأنه يَشْرَحُ حَقِيقَةَ المجهول الذي هو المَاهِيَّةِ.

والكلام في هذا الفصل يكون في مبحثين: «**أقسام المُعَرِّفَاتِ، وشُرُوط المُعَرِّفِ**».

المبحث الأول: أقسام المعرفات

للمعرفات خمسة أنواع، ذكرها في قوله:

مُعَـرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَـةٍ قُسِـمْ * حَـدٌّ وَرَسْـمِيٌّ وَلَفْـظِيٌّ عُلِمْ**

قوله: «**مُعَـرِّفٌ**» **أي**: المُعَرِّفُ بحذف أل للوزن، أو سوغ الابتداءَ بالنكرة تنويعُها وتفصيلها «**عَلَى**» وقع في بعض النسخ "**إلى**" وهو أحسن؛ لأن قسم يتعدى بإلى كثيرا «**ثَلَاثَـةٍ**» أقسام «**قُسِـمْ**» وهي «**حَـدٌّ**» وهو نوعان: تام، ناقص «**وَرَسْـمِيٌّ**» وهو نوعان أيضا: تام، وناقص «**وَلَفْـظِيٌّ**» هذا الخامس «**عُلِمْ**».

فالحد: هو التعريف بالفصل، سواء أكان معه الجنس أم لا.

والرسم: التعريف بالخاصة، سواء أكان معها الجنس أم لا.

واللفظي: إبدال لفظ بلفظ آخر مرادف له.

وعند التفصيل نقول هي خمسة: «**حد تام، ورسم تام، وحد ناقص، ورسم ناقص، ولفظي**».

فالحد التام:

تعريف الماهية بالجنس القريب مع الفصل؛ كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، وهذا معنى قوله: «**فَالحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا**». أي: فالحد التام بدليل قوله بعد ذلك: "**وناقص الحد...**". **وسُمِّيَ تاما**: لأنه يكشف الحقيقةَ كلها، ويسمى بالحد الحقيقي، ويلزم فيه أن يكون الجنسُ القريبُ مذكورا أولا ثم الفصل.

والرسم التام:

تعريف الماهية بالجنس القريب مع الخاصة الشاملة؛ كتعريف الإِنسان بأنه: " **حيوان كاتب بالقوة**"، وهذا معنى قوله: «**وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا**». أي: والرسم التام؛ لقوله فيما هو آت: "**وناقص الرسم**".

والحد الناقص:

تعريف الماهية بالفصل القريب مع الجنس المتوسط؛ كتعريف الإنسان بأنه: "**جسم ناطق**"، أو تعريفها بالفصل القريب مع الجنس البعيد؛ كتعريف الإنسان بأنه: "**شيء ناطق**"، أو تعريف الماهية بالفصل وحده، كتعريف الإنسان: "**بالناطق**" فقط، وهذا معنى قوله: «**وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا * جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا**». فأراد بالبعيد ما سوى القريب، فدخل في ذلك الوسط والبعيد.

كذلك لو ذُكر الفصل أولا ثم الجنس لكان حدا ناقصا؛ كما لو قال: "**الإنسان ناطق حيوان**".

والرسم الناقص:

تعريف الماهية بالخاصة وحدها؛ كتعريف الإنسان بأنه: "**كاتب**"، أو تعريفها بالجنس البعيد أو الوسط مع الخاصة؛ كتعريف الإنسان بأنه: "**شيء كاتب، أو جسم كاتب، أو نامٍ كاتب، أو متحرك كاتب**"، **وهذا معنى قوله:**

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ * أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ**

كذلك يدخل في الرسم الناقص: تعريف الماهية بالخاصة الشاملة أولا ثم الجنس القريب؛ كتعريف الإنسان بأنه: "**كاتب بالقوة حيوان**".

واللفظي:

تعريف اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه؛ كتعريف "**الهِزَبْرِ**" بالأسد، أو كتعريف "**العَسْجَدِ**" بالذهب، **وهذا معنى قوله**:

وَمَا بِلَفْظِـيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا * تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَـرَا**

«**وَمَا**» والذي «**بِلَفْظِـيٍّ لَدَيْهِمْ**» لدى المناطقة «**شُهِرَا**» اشتهر هو: «**تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِـ**» لفظ «**رَدِيفٍ**» مرادف «**أَشْهَـرَا**» من اللفظ الأول.

إذا يشترط في التعريف بالحد أن يكون بالجنس والفصل، إذ كل منهما جزء الماهية، لكنَّ الجنس جزؤها الذي هو أعم منها، والفصل جزؤها المساوي لها، فإذا لم يكن الحد مشتملا على جميع الذاتيات كان حدا ناقصا.

وهذه الكليات الخمس كما ترى هي المادة التي يتألف منها المُعَرِّفُ، ومن ثَمَّ نصل بالمُعَرِّفِ إلى تَصَوُّرِ المُعَرَّفِ، لكن هناك شروط لا بد من أن تتوفر في المُعَرِّفِ، وهو ما سيذكره في الأبيات القادمة.

المبحث الثاني: شُرُوطُ المُعَرِّفِ

٤٥.	وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا	***	مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا
٤٦.	وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزَا	***	بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
٤٧.	وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا	***	مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا
٤٨.	وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ	***	أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ
٤٩.	وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ	***	وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

قوله: «وَشَرْطُ كُلٍّ»

الشَّرْطُ: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، حينئذ متى فُقِدَ شَرْطٌ من الشروط التي سيذكرها لم يكن الحد صحيحا.

وقوله: «أَنْ يُرَى مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا».

أي: وشرطُ كلٍّ من الحد والرسم رؤيتُه مُطَّرِدًا بحيث يكون مانعا من دخول غير المُعَرَّف، ومنعكسا، بحيث يكون جامعا لجميع أفراده، **ويقال للمنعكس والمطرد**: الجامع المانع.

فالمَنْعُ: الطَّرْدُ، **والمَانِعُ**: المُطَّرِدُ، **أي**: كلما وُجِدَ المُعَرِّفُ وُجِدَ المُعَرَّفُ.

والجَمْعُ: العكس، **والجامع**: المنعكس، **أي**: كلما وجد المُعَرَّفُ وُجِدَ المُعَرِّفُ.

إذن: كلما انتفى الحد انتفى المحدود، ومنه سمي الحد حدا؛ لأنه لا بد من أن يكون جامعا مانعا.

مثال الحد الفاسد:

تعريف الإنسان بأنه: "**حيوان**". فهذا الحد وإن كان جامعا لجميع أفراد الإنسان إلا أنه ليس مانعا من دخول غير المُعَرَّفِ في التعريف؛ لأن الحيوان جنس يصدق على كثيرين مختلفين في الحقيقة؛ كالإنسان، والأسد، والفرس، وغير ذلك، حينئذ لا يصح تعريف الإنسان بالحيوان فقط.

مثال ثان:

تعريف الإنسان بأنه: "**جسم ماش**" فهذا أيضا جامع غير مانع من دخول أفراد آخرين؛ كالبغل والأسد والحمار؛ إذ يصدق على الجميع أنه جسم يمشي.

مثال ثالث:

تعريفه بأنه: "**حيوان صغير**" فهذا الحد فاسد لأنه غير جامع لجميع أفراد الإنسان.

الشرط الثاني: أن يكون المُعَرِّفُ أَظْهَرَ من المُعَرَّفِ وأوضحَ منه، لا أبْعَدَ من المُعَرَّفِ وأخفى، ولا مساويا له، وهذا يُشترط في اللفظي.

فلا يصح مثلا تعريف "**المِرْآة**" بالسَجَنْجَلِ، ولا: "**الشَّابّ**" بالغُرَانِقِ، ولا أن يقال: "**ما النَّفْسُ**"؟ فيقال: الحَوْبَاءُ!! لأن هذه الكلمات أغربُ من الكلمات التي أريد تعريفها، والأصل في التعريف أنه وسيلة لتصور المجهول، فلا يصح فيه أن يكون أخفى من المُعَرَّفِ، كذلك لا يصح أن يكون المُعَرِّفُ مساويا للمُعَرَّفِ، **كما لو قيل**: ما البَلِيدُ؟ **فقال**: الذي ليس بِذَكِـيٍّ، وهذا معنى قوله: «**وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا وَلَا مُسَاوِيًا**».

الشرط الثالث: **أن يكون التعريف بألفاظ تدل على المعنى المراد، لا أن يكون في التعريف لفظ مجازي يمنع من المعنى المراد.**

فلا يصح مثلا أن يقال في تعريف الرجل البليد أنه: "**حمار**"؛ لأنه يحتمل الحمار الحقيقي، إلا إذا وُجدت قرينة تمنع من إرادة غير المعنى المراد حينئذ صح التعريف، كما لو قلت في البليد: "**حمار يقرأ**" فامتنع حينئذ أن يُراد به الحمار الحقيقي، **وهذا معنى قوله:**

.... وَلَا تَـجَـوُّزَا * بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُـحُـرِّزَا**

ثم قال:

وَلَا بِمَـا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا * مُشْـتَـرَكٍ مِـنَ القَـرِينَةِ خَلَا**

أي: كذلك لا يصح التعريف بلفظ يُدْرَى ويُعلم بالمُعَرَّفِ! لأن المُعَرِّفَ هو الذي يكشف حقيقة المُعَرَّفِ، فإذا توقف فهم المُعَرِّف على المُعَرَّفِ لزم منه الدور، وهذا ما يُعرف عندهم بالدَّوْرِ السَّبَقِـيِّ، وهو توقف معرفة الحَدِّ على معرفة المَحْدُودِ ؛ كقول بعض الأصوليين في حد الأمر: "**هو الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ، بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ**" فهذا الحد فاسد يلزم منه الدور؛ لأننا نريد معرفةَ الأمر، والمأمورُ مشتق من الأمر، فتتوقف حينئذ معرفة المأمور على معرفة الأمر، والأمر هو المراد معرفته من التعريف، حينئذ توقف فهم كلٍّ منهما على الآخر، وهذا لا يصح.

ويدخل في الدور السبقي: إدخالُ الأحكام في الحدود والرسوم؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، **فإذا قلتُ لك**: "ما المبتدأ"؟ **لم يجز لك أن تقول**: "الاسم المرفوع المذكور قبله فعله" لأن معرفةَ كونِه مرفوعا لا يحصل إلا بعد تصوره، ونحن نريد أن نتصوره أولا قبل أن نحكم عليه بأنه مرفوع حتى لا نحكم على مجهول؛ لأنه لا يُتصور المُعَرَّف إلا بالتعريف، **وهذا معنى قوله**:

وَعِنْـدَهُمْ مِنْ جُمْـلَةِ المَرْدُودِ * أَنْ تَدْخُـلَ الأَحْكَامُ فِـي الـحُـدُودِ**

أي: وعند المناطقة من جملة ما يُردونه دخولُ الأحكام في الحدود والرسوم، لفقدان شرط من الشروط وهو التعريف بما لا يُدْرَى.

كذلك لا يصح التعريف بلفظٍ مشترك دون قرينة تمنع من دخول غير المراد في التعريف؛ كما لو قيل في تعريف "**الشمس**" أنها "**عين**"، فلفظ العين مشترك، وهو وإن كان جامعا لجميع الأفراد لكنه لا يمنع من دخول غير المحدود في الحد، فلم يحصل به التعريف حينئذ، إلا إذا وجدت قرينة تعين المراد؛ كما لو قيل في تعريف "**الشمس**": "**عين تُضِيءُ الآفاقَ نهارا**" حينئذ صح التعريف.

ثم قال:

وَلَا يَـجُـوزُ فِي الحُـدُودِ ذِكْرُ أَوْ * وَجَائِزٌ فِي الرَّسْـمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا**

أي: كذلك لا يجوز إدخال «أو» مطلقا في الحد الحقيقي، سواء كانت للتقسيم والتنويع أو للشك؛ لأن الحقائق محلها الذهن، ولا تُرى في الخارج إلا في بعض الأفراد، فالماهية من حيث هي شيء واحد لا يتنوع.

ويجوز دخول «أو» التي للتنويع في الرسم؛ كما في قول بعض النحاة: "**الكلمة: اسم أو فعل أو حرف**"؛ وصح دخولها في الرَّسْمِ لأنها علامة مختصة بالمرسوم الذي هو المُعَرَّفَ، والتعريف فيه بالخاصة، وهي علامة خارجة عن الماهية، ولا مانع من أن يكون للحقيقة الواحدة أكثر من علامة تختص بها.

فشروط المعرفات إذن حدا كانت أو رسما أو لفظيا خمسة:

الأول: أن يكون الحد أو الرسم منعكسا مطردا، **أي**: جامعا مانعا.

الثاني: أن يكون اللفظ المُعَرِّفُ أَظْهَرَ من المُعَرَّفِ وأوضحَ منه.

الثالث: لا يصح أن يكون في التعريف دور سبقي.

الرابع: ألا يكون التعريف بلفظ مجازي أو مشترك يمنع من المعنى المراد، إلا إذا وجدت قرينة.

الخامس: لَا يَـجُـوزُ فِي الحُـدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ.

ومن التعريف بالرسم: "**القِسْمَةُ، والمِثَالُ**"

فالقسمة كما سبق في تعريف الكلمة، **والمثال**: كقولك في تعريف "العلم": هو إدراك؛ كإدراك أن الواحد نصف الاثنين وأن الكل أكبر من الجزء، أو كقولك في الاسم والفعل والحرف: "**الاسم نحو**: "**زَيْدٍ وخَالدٍ، وعَمْرٍو، والفعل نحو**: "**ضرب، ويضرب، واضرب**"، **والحرف نحو**: "**هل، وفي، ولم**".

القسم الثاني:

التَّصْدِيقَات

بعد أن فرغ من الكلام في الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات، والتي هي المادة التي يتألف منها المعرف، تكلم في مقاصدها وهي المُعَرِّفَاتُ، ثم بعد أن انتهى منهما شرع في الكلام عن مبادئ التصديقات، وهو القسم الثاني من السلم، وهذا القسم يشتمل على مبحثين:

الأول: مبادئ التصديقات، **وهي**: «**القضايا وأحكامُهَا**».

والثاني: مقاصد التصديقات، **وهي**: «**القياس بأقسامه**».

أولا : مبادئ التصديقات

بابٌ في القَضَايَا وأَحْكَامِها

٥٠. مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى *** بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

٥١. ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: *** شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ، وَالثَّانِي:

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ، وَالأَوَّلُ: *** إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى *** وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

٥٤. إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا *** شَيءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

٥٥. وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ *** فَهْيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

٥٦. وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ *** وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ *** فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَتَنْقَسِمْ

٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ *** وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ

٥٩. جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي *** أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ *** وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا *** أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا *** وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

أولا: تعريف القضية

قال: «باب في القَضَايَا وأَحْكَامِها».

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى * بَيْنَهُـمُ قَضِـيَّةً وَخَـبَـرَا**

القضايا: جميع قضية، والمراد بها عند المناطقة: **الخَبَـرُ.**

وهي: مَا احْتَمَلَ الصِّـدْقَ والكذب لِذَاتِهِ.

فما: جنس يصدق على اللفظ مفردا كان أو مركبا.

وقوله: «**احتمل الصدق**» **والكذب**، خرج به ما لم يحتمل، وهي ثلاثة أشياء:

الأول: المفردات، كزيد، وعمرو وخالد، فهذا لا يحتمل صدقا ولا كذبا.

الثاني: جميع المركبات الناقصة، نحو: «**إن جاء زيد**».

الثالث: خرج به الإنشاء بقسميه: «**الطلبي، وغير الطلبي**»، وهي: «**الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والدعاء، والقسم، والمدح والذم، والعقود، والتعجب، والرجاء**» فالمنطقي لا يبحث في الإنشاء، ذلك أن الإنشاء يقتضي إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، والمنطقي يبحث في الأخبار من حيث صدقها وكذبها، ويَحتج لها.

وقوله: «لذاته».

أي: لذات الكلام، بصرف النظر عن اعتبار قائله.

فخرج به ما احتمل الصدق والكذب باعتبار لازمه، نحو قولك: «**عَلِّمْنِـي**» فهذا وإن كان إنشاء إلا أنه يلزم منه خبر، وهو: «**أنا جاهل**» هذا اللازم يحتمل الصدق والكذب، لكن لا لذات قولك: «**علمني**» بل للازمه، والحكم يكون مترتبا على اللفظ نفسه بقطع النظر عن لازمه.

أما باعتبار القائل فالخبر على ثلاثة أنحاء:

الأول: ما لا يكون إلا صدقا، ككلام الله -جل وعلا-، وكلام رسله صلى الله عليهم وسلم.

والثاني: ما لا يكون إلا كذبا، كقول بعض المشركين: «**إن الوَلِـيَّ يخلق، وينفع ويضر، ويتحكم في الكون**».

وما خالف الضرورات العقلية وقُطع بصدقه، **كالقول**: بأن الأب أصغر سنا من الابن.

والثالث: ما احتمل الصدق والكذب، كقول: «**جاءنا الأمير**».

فقوله: «**ما احتمل الصدق....**»

أي مركب أو قول احْتَمَلَ الصِّـدْقَ والكذب لِذَاتِهِ.

فإن كان قائله مطابقا للواقع فهو صادق، وإن لم يكن مطابقا للواقع فهو كذب، ولو كان خطأ فإنه يسمى كذبا لأنه لم يُطابق الواقع.

وقوله: «**وأحكامها**» فيريد به الفصليين التاليين، وهما: «**فصل في التناقض، وفصل في العَكْسِ المُسْتَوِي**».

وقوله: «**............... جَرَى بَيْنَهُمُ**» أي: بين المناطقة حالة كونه «**قَضِيَّةً وَخَبَرَا**» فيسمى «**قضيةً وخبرا**»؛ يسمى خبرا عند البلاغين، ويسمى قضية عند المناطقة، وربما سموه خبرا؛ لأن القضية مشتقة من القضاء، والقضاء في اللغة له معان، منها "**الحُكْمُ**"، والخبر حُكْمٌ كذلك؛ لأنك حكمتَ به على المبتدإ.

كذلك تُسمى القضية «**مقدمةً**» صغرى أو كبرى إذا كانت جزء قياس، وتُسمى «**نتيجة**» إذا أنتجها الدليل، وتُسمى «**دعوى**» إذا كانت عارية عن الدليل، وتُسمى «**مطلوبا**» عند الشروع في الاستدلال عليها لخصم.

ثانيا: أقسام القضايا

٥١. ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: *** شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ، وَالثَّانِي:

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ، وَالأَوَّلُ: *** إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى *** وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

٥٤. إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا *** شَيءَ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا

٥٥. وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ *** فَهْيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

٥٦. وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ *** وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

القضية قسمان: «شرطية، وحَمْلِيَّةٌ»، **وهذا معنى قوله:**

ثُمَّ القَضَايا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: * شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ ....**

أي: «**ثم**» للترتيب الذكري «**القضايا عندهم**» عند المناطقة قسمان: الأول: «**شرطية**» والثاني: «**حملية**» حذف حرف العطف لضرورة الشعر.

أما الشرطية:

فسيأتي الكلام عليها عند قوله: «**وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ *** فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ**».

وأما الحَمْلِيَّةُ:

فهي ما كان طرفاها مفردين، وهي التي سيتكلم عليها أولا، وقدمها حين تكلم عليهما على الشرطية؛ لأن الحملية جزء من الشرطية، والجزء مقدم على الكل.

القضية الحَمْلِيَّةُ

عرفت أن الحملية ما كان طرفاها مفردين، من الإفراد المقابل للتركيب، أو نقول فيها: ما اشتملت على موضوع ومحمول، بأن يُحكم فيها بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه، نحو: «**زيد كريم، وزيد ليس كريما، وزيد أبوه كريم**».

ففي قولنا: "**زيد كريم**" حكمنها بثبوت الكرم لزيد، **وفي قولنا**: "**زيد ليس كريما**" نفينا عنه الكرم، **فالأولى**: تُسمى موجبة، **والثانية**: تُسمى سالبة.

وأجزاء الحملية ثلاثة:

الأول: الموضوع، وهو الطرف الأول من طرفيها، ويسمى «**المحكوم عليه**»، وسُمي موضوعا لأنه وُضع للحكم عليه بشيء.

والثاني: المحمول، وهو الطرف الثاني، وهو «**المحكوم به**»، وسُمي محمولا لحمله على شيء.

وهذا معنى قوله في البيت السادس والخمسين:

وَالأَوَّلُ المَوْضُـوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ * وَالآخِـرُ المَحْـمُـولُ بِالسَّـوِيَّـهْ**

أي: الجزء الأول منهما هو الموضوع، والمراد بالأول أي: الأول في الرتبة وإن تأخر؛ لأنه المحكوم عليه، **أو نقول على سبيل التقريب:**

الموضوع: هو المبتدأ في الجملة الاسمية، وهو الفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية.

والمحمول: هو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل واسم الفعل في الجملة الفعلية.

والثالث: النسبة الواقعة بينهما، فإذا دُلَّ على هذه النسبة بلفظ سُمي رابطة، وهذا لم يذكره الناظم.

فالرابطة: هو اللفظ الدال على النسبة الواقعة بين الموضوع والمحمول، وهي قسمان: «**رابطة زمانية**» بأن تكون فعلا ناسخا كالفعل "**كان**"، «**ورابطة غير زمانية**» كأن تكون اسما، كلفظ "**هو**".

وبهذا تعلم أن الحملية سميت بذلك لما فيها من حمل المحمول على الموضوع، **أي**: لما فيها من الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

أقسام القضية الحَمْلِيَّةِ

تنقسم القضيةُ الحَمْلِيَّةُ إلى قسمين باعتبار النظر إلى موضوعها:

الأول: كلية. وهي ما كان موضوعها كليا، **أي**: لا يمنع تصوره من وقوعِ الشَّــرِكَةِ فيه.

والثاني: شخصية. وهي ما كان موضوعها جزئيا. **أي**: ما يمنع تصور معناه من وقوعِ الشــركة فيه.

ثم الكلية لها ثلاثة أحوال بالنظر إلى السُّورِ:

١- مُسَوَّرَةٌ بسور كلي أو ما في معناه.

٢- مُسَوَّرَةٌ بسور جزئي أو ما في معناه.

٣- غير مُسَوَّرَةٍ.

فإن كانت مُسَوَّرَةً بسور كلي أو ما في معناه فالقضية كلية، نحو: «**كل إنسان حيوان**».

وإن كانت مُسَوَّرَةً بسور جزئي أو ما في معناه فالقضية جزئية، نحو: «**بعض الإنسان حيوان**».

وإن كانت غير مُسَوَّرَةٍ فالقضية مهملة، نحو: «**الإنسان حيوان**»؛ وسميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد.

فتحصل أن القضية الحَمْلِيَّةَ أربعة أقسام:

١- شخصية.

٢- جزئية.

٣- كلية.

٤- مهملة.

وهذه القضايا الأربع إما أن تكون موجبة، وإما أن تكون سالبة.

فالموجبة نحو: «**زيد كريم**».

والسالبة نحو: «**زيد ليس كريما، والإنسان ليس بِشَجَرٍ، ولا شيءَ من الإنسان بِشَجَرٍ، وبعضُ الإنسان ليس بحجر**» **فتصير أنواع الحملية ثمانية.**

وهذا معنى قوله:

«**ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ**» و «**حَمْلِيَّةٌ وَ**» القسم «**الثَّانِي**» أي: الحملية تنقسم إلى قسمين؛ القسم الأول: «**كُلِّيَّةٌ**» وهي ما كان موضوعها كليا، سواء أكانت مسورة أم لا، والقسم الثاني: «**شَخْصِيَّةٌ**» وهي ما كان موضوعها جزئيا، «**وَالأَوَّلُ**» أي: الكلية نوعان: «**إِمَّا مُسَوَّرٌ**» نحو: «**كل إنسان حيوان**»، «**وَإِمَّا مُهْمَلُ**» من السور، نحو: «**الإنسان حيوان**»، «**وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى**» أي: يُرى كليا ويُرى جزئيا، «**وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ**» أي: أقسام السور «**حَيْثُ جَرَى**» أي: متى وقع في أي تركيب؛ وذلك أن كلا السور الكلي والجزئي إما موجب، وإما سالب فتصير الأقسام أربعة: «**سور كلي موجب، وسور كلي سالب، وسور جزئ موجب، وسور جزئي سالب**».

والسور: هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع كلها، أو بعضها.

وسُمي سورا لأنه دال على الإحاطة، كما أن سور المدينة يحيط بها، فكل لفظ دال على الإحاطة فهو سور كلي، كلفظ «**كل، وجميع، وعامة، وأجمع، وكافة، وأل الاستغراقية**»، وكل لفظ لم يدل على الإحاطة فهو سور جزئي، نحو: «**بعض، وطائفة، وقسم، ونوع، وفريق، وكثير، وأكثر**»، **وهذا معنى قوله:**

«**إِمَّا بِكُلٍّ**» أي: أن يقع السور بلفظ "**كل**" ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة، في حالة الإيجاب، نحو: "**كل إنسان حيوان**" وتُسمى حينئذ قضية "**كلية**" «**أَوْ**» أن يقع السور «**بِـ**» لفظ «**بَعْضٍ**» ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة ببعض الأفراد في حالة الإيجاب، نحو: «**بعض الإنسان كاتب**» وتُسمى القضية حينئذ "**جزئية**" «**أَوْ**» أن يقع السور «**بِـ**» لفظ «**لَا شَيءٍ**» أي: النكرة في سياق النفي، ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بالأفراد في حال السلب، نحو: «**لا شيء من الإنسان حجر**» وتُسمى حينئذ قضية كلية أيضا، أو بلفظ «**لَيْسَ بَعْضُ**» في حالة السلب، نحو: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**» «**أَوْ شِبْهٍ جَلَا**»، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ، نحو: «**ليس كل حيوان حمارًا**»، ونحو: «**لا شيء من الفرس بحجر**».

ثم قال:

«**وَكُلُّهَا**» أي: القضايا الأربع السابق ذكرها: «**الشخصية، والجزئية، والكلية، والمهملة**» فتُضرب في اثنين هما: الموجبة والسالبة «**مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ فَهْيَ**» أي: القضية الحملية «**إِذَنْ**» أي: إِذْ ضُرِبَت في اثنين «**إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ**» راجعة، **فتصير أقسامُ القضية الحملية ثمانية:**

١- شخصية موجبة، نحو: «**زيد كريم**».

٢- شخصية سالبة، نحو: «**ليس زيد كريما**».

٣- جزئية موجبة، نحو: «**بعض الإنسان حيوان**».

٤- جزئية سالبة، نحو: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**».

٥- كلية موجبة، نحو: «**كل إنسان حيوان**».

٦- كلية سالبة، نحو: «**ليس كل حيوان بناهق**».

٧- مهملة موجبة، نحو: «**الإنسان حيوان**».

٨- مهملة سالبة، نحو: «**الحيوان ليس بإنسان**».

تنبيه:

القضية المشخصة تماثل القضيةَ الكليةَ المسورةَ بسور كلي في القوة.

والقضية المهملة تماثل القضيةَ المسورة بسور جزئي في القوة.

القضية الشرطية

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ *** فَـإِنَّـــهَا شَـرْطِيَّـــةٌ، وَتَنْقَـــسِمْ

٥٨. أَيْـضًا إِلَـى شَرْطِـيَّةٍ مُتَّصِـلَهْ *** وَمِثْـــلِهَا شَـرْطِيَّـــةٍ مُنْفَـصِلَـــهْ

٥٩. جُـــزْءَاهُمَا مُقَـــدَّمٌ وَتَـالِـــي *** أَمَّـ ـــا بَيَـ ـــانُ ذَاتِ الِاتِّصَـــالِ

٦٠. مَـــا أَوْجَبَـتْ تَـلَازُمَ الجُـزْأَيْنِ *** وَذَاتُ الِانْفِصَـ ـــالِ دُونَ مَيْـ ـــنِ

٦١. مَـــا أَوْجَبَـتْ تَنَافُـــرًا بَيْنَهُمَـا *** أَقْسَـامُـهَـــا ثَـلَاثَـــةٌ فَلْتُـعْلَـــمَا

٦٢. مَـانِـــعُ جَمْـعٍ أَوْ خُلُـوٍّ أَوْ هُمَـا *** وَهْـــوَ الحَقِيـقِـــيُّ الأَخَـــصُّ فَاعْلَمَـا

القضية الشرطية:

ما لا يكون طرفاها مفردين، بل جملتين ارتبطت الأولى بالثانية بأداة شرط أو تنافي، أي: تتكون من قضيتين حمليتين، أو: هي التي يُحكم فيها بالتعليق بشرط، نحو: «**إذا كانت النجومُ باديةً فالليل موجود**»، فإن الجملة الثانية: "**الليل موجود**" معلقة على الجملة الأولى: "**كانت النجوم بادية**". فإن ظهور النجوم ملزوم لوجود الليل، وأداة شرط وهي "إذا".

مثال ثانٍ: «إذا جاء عمرٌو أكرمته».

فهذه القضية شرطية، أي: فيها قضيتان حَمْلِيَّتَانِ:

الأولى: "جاء عمرو".

والثانية: "أكرمته".

والرابط بينهما: هو أداة الشرط "**إذا**".

فإكرام عمرو متوقف على مجيئه، **إذن**: وجود القضية الثانية مُعَلَّقٌ على وجود القضية الأولى.

وكذلك نفي القضية الأولى يتوقف عليه نفي الثانية، كما لو قلت: "**إذا لم يأت زيد عاقبته**"، **وهذا معنى قوله**:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ * فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ ....**

أي: وإن حُكم في القضية بتعليقٍ، **أي**: بربط إحدى القضيتين بالأخرى فإنها حينئذ تكون قضية شرطية.

أقسام القضية الشرطية

٥٧. .... *** ....، وَتَنْقَسِمْ

٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ *** وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ

٥٩. جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي *** أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ *** وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا *** أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا *** وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

تنقسم القضية الشرطية إلى قسمين: «مُتَّصِلَة، ومنفصلة».

أما القضية الشرطية المتصلة:

فهي ما أوجبت تلازم الجزأين، بأن يكون أحدهما لازما للآخر، كما في المثال: "**إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**" فإن ظهور الشمس ملزوم لوجود النهار، فيجتمعان في الوجود، وينتفيان في العدم، بحيث إنه "**إذا لم تكن الشمس طالعة فالنهار لا يكون موجودا**".

أو نقول فيها: هي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى.

وسُميت متصلة: لاتصال طرفيها وجودا وعدما.

وأما المنفصلة:

فهي ما دلت على التنافر بين القضيتين الحمليتين، نحو: "**الاسم إما معرب، وإما مبني**" أو: "**تارة معرب، وتارة مبني**" فإن الإعراب منافر للبناء، والبناء منافر للإعراب، فلا يجتمعان بمعنى إن "**نفس الاسم لا يكون معربا ومبنيا**"، ولا ينتفيان، بحيث إن الاسم من حيث أحوال أواخر الكلم "**إما معرب وإما مبني**" ولا يخرج عنهما البتة.

أو نقول فيها: هي التي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين أو أكثر في الجملة.

وهذا معنى قوله:

.... * ....، وَتَنْقَسِمْ**

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ * وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ**

أي: «**وتنقسم**» القضية الشرطية «**أيضا**» كما انقسمت القضية الحملية إلى ما سبق بيانه «**إلى**» قضية «**شرطية متصلة ومثلها**» في التعليق والربط إلى «**شرطية منفصلة**».

وسميت منفصلة: لانفصال طرفيها وعدم اجتماعهما في الوجود.

وقوله: «جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي».

يعني به: أن جزئي القضيتين هو المُقَدَّمُ والثاني هو التالي، **أي**: الجزء الأول منهما يُسمى: «**مُقَدَّمًا**»، والجزء الثاني يسمى: «**تَالِيًا**»، وليس يُسمى الأولُ موضوعا، والثاني محمولا كما في الحملية.

وهناك جزء ثالث وهو أداة الشرط، وتُسمى عند المناطقة بالرابط.

وعلى سبيل التفصيل:

الجزء الأول في الشرطية المنفصلة يُسمى: «**مُقَدَّمًا**»، والجزء الثاني فيها يسمى: «**تَالِيًا**»، نحو: «**الاسم إما معرب وإما مبني**».

فإن الجزء الأول وهو "**معرب**" يسمى مقدما، والجزء الثاني وهو "**مبني**" يسمى تاليا.

وفي المتصلة يُراد بالجزء الأول: الأول ذِكْرًا، أو في الرتبة وإن تأخر ذكره، والمراد بالتالي في المتصلة ما تأخر وإن ذُكر أولا، نحو: "**إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**"، فإن "**الشمس طالعة**" هو المقدم، "**والنهار موجود**" هو التالي.

أنواع القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

أراد في هذه الأبيات أن يبين حد كل من الشرطية المتصلة والمنفصلة وبيانَ أنواع كلٍّ منهما، **وبدأ بالمتصلة فقال:**

.... * أَمَّـا بَيَـانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ**

مَا أَوْجَبَتْ تَـلَازُمَ الجُزْأَيْنِ * ....**

يعني: أن القضية الشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين في الوجود، بأن يكون أحدهما مصاحبا للآخر ولازما له، وتنقسم إلى: «**لزومية، واتفاقية**». وهذا لم يبينه الأخضري.

فاللزومية: هي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما، وهي في نفسها نوعان من حيث العلاقة: «**قطعية، وظنية**».

فالقطعية: ما تكون العلاقة فيها توجب ذلك الحكم، كأن يكون المُقَدَّمُ علةً للتالي، نحو: «**إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**» أو أن يكون المُقَدَّمُ معلولا للتالي، نحو: «**إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة**».

وقد يكون كل من المقدم والتالي معلولين لعلة واحدة، نحو: «**إذا كان النهار موجودا فالعالم مضيء**».

أو أن تكون العلاقة هي التضايف، نحو: «**إن كان زيدٌ أبا عمرٍ فعمرو ابنه**».

والظنية: ما تكون العلاقة فيها تُرَجِّحُ ذلك الحكم، نحو: «**إن كان الزنا منتشرا فالعقاب يعقبه**» أو: «**إن كان الغيم موجودا فالمطر يعقبه**».

والاتفاقية: هي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى لا لعلاقة بينهما، بل لمجرد الصحبة والازدواج، نحو: «**إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق**» إذ لا علاقة مُلَاحَظَةٌ بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى يستلزم ترتبَ الثانية على الأولى، وإنما توافقا على الصدق، وهذا لا بحث للمناطقة فيها.

ثم ثنى بأنواع المنفصلة، فقال:

.... * وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ**

مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا * أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا**

مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا * وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا**

أي: أن الشرطية المنفصلة -بغير كذب- كما سبق بيانها: هي ما أوجبت تنافرا بينهما، **أي**: بين المقدم والتالي، بأن يُحكم فيها بالتنافر بين القضيتين الحمليتين، نحو: "**الاسم إما معرب، وإما مبني**" أو: "**تارة معرب، وتارة مبني**" فإن الإعراب منافر للبناء، والبناء منافر للإعراب.

أو نقول: هي التي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين أو أكثر في الجملة.

وللمنفصلة ثلاثة أنواع: «**مَانِعَةُ جَمْعٍ، ومَانِعَةُ خُلُوٍّ، وحَقِيقَيَّةٌ**».

فمانعة الجمع:

ما حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي صدقا فقط، بأنهما لا يجتمعان، نحو: «**هذا إما حيوان وإما شجر**» فإنه يمتنع اجتماع الحيوان والشجر، ويمكن أن يخلو عنهما؛ كأن يكون جمادا أو مَعْدِنًا.

ومانعة الخلو:

هي عكس مانعة الجمع، وهي ما حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي كذبا فقط، بأنهما لا يرتفعان، نحو: «**زيد إما نائم وإما ألا يَحْلُم**» فإنه يمكن اجتماع نوم زيد وعدم حُلُمِه، بأن ينام دون أن يَحْلُم، ويمتنع أن يخلو عنهما؛ بأن يَحْلُم وهو غير نائم.

والحقيقية:

ما حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي صدقا وكذبا، **أي**: لا يجتمعان ولا يرتفعان، كما سبق بيانه في المثال: «**الاسم إما معرب وإما مبني**» فإنه يمتنع اجتماع الإعراب والبناء في كلمة واحدة، وكذلك يمتنع خلو الاسم عن كل منهما.

ويقال لها: مانعة الجمع والخلو معا، وهو ما أشار إليه بقوله: «**أَوْ هُمَا**».

فمحصلة هذا الباب

أن القضية مرادفة للخبر، وهي: مَا احْتَمَلَ الصِّـدْقَ والكذب لِذَاتِهِ.

وهي قسمان: «**شرطية، وحَمْلِيَّةٌ**».

فالحملية: ما اشتملت على موضوع ومحمول، بأن يُحكم فيها بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه، نحو: «**زيد كريم، وزيد ليس كريما**».

وأجزاء الحملية ثلاثة:

الأول: الموضوع، وهو الطرف الأول من طرفيها، ويسمى «**المحكوم عليه**»، وسُمي موضوعا لأنه وُضع للحكم عليه بشيء.

والثاني: المحمول، وهو الطرف الثاني، وهو «**المحكوم به**»، وسُمي محمولا لحمله على شيء.

والثالث: النسبة الواقعة بينهما، فإذا دُلَّ على هذه النسبة بلفظ سُمي رابطة، وهذا لم يذكره الناظم.

وتنقسم القضيةُ الحَمْلِيَّةُ إلى قسمين باعتبار النظر إلى موضوعها:

الأول: كلية. وهي ما كان موضوعها كليا.

والثاني: شخصية. وهي ما كان موضوعها جزئيا.

وتنقسم إلى ثمانية أقسام باعتبار النظر إلى السور مع الإيجاب والسلب:

١- **شخصية موجبة**، نحو: «**زيد كريم**».

٢- **شخصية سالبة**، نحو: «**ليس زيد كريما**».

٣- **جزئية موجبة**، نحو: «**بعض الإنسان حيوان**».

٤- **جزئية سالبة**، نحو: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**».

٥- **كلية موجبة**، نحو: «**كل إنسان حيوان**».

٦- **كلية سالبة**، نحو: «**ليس كل حيوان بناهق**».

٧- **مهملة موجبة**، نحو: «**الإنسان حيوان**».

٨- **مهملة سالبة**، نحو: «**الحيوان ليس بإنسان**».

القضية الشرطية:

ما تكونت من قضيتين حمليتين، **أو**: هي التي يُحكم فيها بالتعليق بشرط، نحو: «**إذا كانت النجومُ باديةً فالليل موجود**»، فإن ظهور النجوم ملزوم لوجود الليل، وأداة شرط وهي "**إذا**".

وهي نوعان: «**متصلة، ومنفصلة**»

فالمتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين، بأن يكون أحدهما مصاحبا للآخر ولازما له، وتنقسم إلى: «**لزومية، واتفاقية**»..

فاللزومية: هي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما، وهي في نفسها نوعان من حيث العلاقة: «**قطعية، وظنية**».

والاتفاقية: هي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى لا لعلاقة بينهما، بل لمجرد الصحبة والازدواج.

والمنفصلة: ما أوجبت تنافرا بين المقدم والتالي، بأن يُحكم فيها بالتنافر بين القضيتين الحمليتين، **أو نقول**: هي التي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين أو أكثر في الجملة.

فالجزء الأول في المنفصلة يُسمى: «**مُقَدَّمًا**»، والجزء الثاني يسمى: «**تَالِيًا**»، وفي المتصلة يُراد بالجزء الأول: الأول ذِكْرًا، أو في الرتبة وإن تأخر ذكره، والمراد بالتالي في المتصلة ما تأخر وإن ذُكر أولا.

وللمنفصلة ثلاثة أنواع: «مَانِعَةُ جَمْعٍ، ومَانِعَةُ خُلُوٍّ، وحَقِيقَيَّةٌ».

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

٦٣.	تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي	***	كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
٦٤.	فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ	***	فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
٦٥.	وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ	***	فانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
٦٦.	فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ	***	نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
٦٧.	وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ	***	نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

قال: فضل في التناقض

أي: هذا «**فصل في**» بيان حد «**التناقض**» وأحكامه.

فبعد أن فرغ من بيان القضية وأنواعها، أراد أن يُثَنِّـيَ بالكلام عن أحكامها، وأحكام القضايا هي "**التناقض، والعكس المستوي**" وبهما يتم الكلام عن مبادئ التصديقات، لكنه قدم التناقض على العكس؛ لأن التناقض يعم جميع القضايا؛ إذ كل قضية لها نقيض، بخلاف العكس؛ إذ بعض القضايا لا ينعكس.

والتناقض في اللغة: التَّخَالُفُ والتَّعَارُضُ، **وتَنَاقَضَ الرجلُ**: إذا أثبت ما نفاه، وهو مصدر «**تناقض يتناقض تناقضا**»، وأصل النَّقْضِ في اللغة -كما قال ابن فارس- نَكْثُ الشَيْءِ، والنَّكْثُ مُخَالَفَةُ الشَّيْءِ وإِفْسَادُهُ؛ قال -تعالى-: ﴿**وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**﴾ [النحل:٩١]، وقال -تعالى-: ﴿**وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا**﴾ [النحل:٩٢].

وحده: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث إذا صدقت إحداهما كانت الأخرى كاذبة بالضرورة، **وهذا معنى قول الأخضري**:

تَنَاقُـضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي * كَيْـفٍ وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْرٌ قُفِي**

«**تَنَاقُضٌ**» نكرة في اللفظ معرفة في المعنى، أي: التناقض، وسوغ الابتداءَ بالنكرة قَصْدُ بيان لفظ التناقض، فالتناقض هو «**خُلْفُ**» اختلاف، فخلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف «**القَضِيَّتَيْنِ**» يُريد به الناظم: الاختلاف بين "**قضيتين**

حَمْلِيَّتَيْـنِ"، وخرج به اختلاف غير القضيتين، كاختلاف المفردين، نحو: "**زيد، لا زيد**"، «**فِي كَيْـفٍ**» أي: في الإيجاب والسلب، فلفظ الكيف عند المناطقة يُراد به "**السلب والإيجاب**" فخرج به اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان إنسان**" فهذا يُسمى بالعكس المستوي وسيأتي بيانه في الفصل القادم إن شاء الله، «**وَصِدْقُ وَاحِدٍ**» منهما، **أي**: واحدةٍ من القضيتين، حالة كون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة، وقد ذَكَّرَ لفظ "**واحد**" لأنه أراد الخبر، وهو معنى مذكر، وهي تسمى قضيةً وخبـرًا كما سبق بيانه «**أَمْرٌ قُفِي**»، **أي**: أنَّ صِدْقَ إحداهما وكَذِبَ الأخرى أَمْرٌ يَلْزَمُ دائما.

إذن حد التناقض:

اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب، بحيث إذا صدقت إحداهما كانت الأخرى كاذبة بالضرورة.

فـ «**اختلاف**»: يَعُمُّ كلَّ اختلاف.

و «**القَضِيَّتَيْنِ**» خرج به اختلاف غير القضيتين، وهو شيئان:

الأول: اختلاف المفردين، نحو: "**زيد، لا زيد**". والثاني: اختلاف قضية ومفرد، نحو: "**عمرو، وزيد كريم**". لكن لم يخرج به اختلافهما في الموضوع والمحمول.

و «**في الإيجاب والسلب**» أو: «**في كيف**» خرج به ثلاثة أشياء:

الأول: اختلافهما في الموضوع مع اتحاد المحمول، نحو: "**زيد قائم، وعمرو قائم**".

الثاني: اختلافهما في المحمول مع اتحاد الموضوع، نحو: "**عمرو قائم، وعمرو نائم**".

الثالث: اختلافهما في الكَمِّ، **أي**: في الكلية والجزئية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان إنسان**".

وقولنا: «**بحيث إذا صدقت إحداهما كانت الأخرى كاذبة بالضرورة**» يعني: لا تكونان صادقتين، ولا تكونان كاذبتين بل تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة

فلا يكون تناقضا إلا إذا اتحد الموضوع والمحمول إيجابا وسلبا فإذا اختلف أحدهما فلا يكون تناقضا.

مثال على التناقض:

زيد نائم، زيد ليس بنائم.

القضية الأولى: "**زيد نائم**". وهي قضية موجبة.

والقضية الثانية: "**زيد ليس بنائم**". وهي قضية سالبة.

وقد اتحد الموضوع والمحمول إيجابا وسلبا، فهذا يسمى بالتناقض؛ لأن إحدى القضيتين لا بد من أن تكون صادقة، والأخرى لا بد من أن تكون كاذبة؛ لأنه

لا يمكن أن يكون زيد نائما، وغيرَ نائم من جهة واحدة، أما إذا لم يتحد الزمان والمحل، بأن انفكت الجهة فلا يكون تناقضا؛ فقد يكون نائما بالليل وغير نائم بالنهار.

ونقول على سبيل التفصيل:

لا يحصل التناقض بين القضيتين إلا بالاتحاد في النسبة الحكمية، فهي التي يرد عليها الإيجاب والسلب، من ذلك الاتحاد في ثماني وَحْدَات:

١- وحدة الموضوع.

فلا تناقض بين: "**زيد نائم، وعمرو ليس بنائم**".

٢- وحدة المحمول.

فلا تناقض بين: "**زيد نائم، وزيد ليس بقائم**".

٣- وحدة الزمان.

فلا تناقض بين: "**زيد نائم بالليل، وزيد ليس بنائم بالنهار**".

٤- وحدة المكان.

فلا تناقض بين: "**زيد جالس في المسجد، وزيد ليس بجالس في البيت**".

٥- وحدة القوة والفعل.

فلا تناقض بين: "**زيد فقيه بالقوة، وزيد ليس بفقيه بالفعل**".

٦- وحدة الكل والجزء.

فلا تناقض بين: "**اليوم بارد**" أي: بعضه، "**واليوم ليس ببارد**" أي: كله.

٧- وحدة الإضافة.

فلا تناقض بين: "**زيد أبو عمرو، وزيد ليس أبا خالد**" لعدم اتحادهما في الإضافة.

٨- وحدة الشرط.

فلا تناقض بين: "**زيد ناجح**" إن اجتهد، "**وزيد ليس بناجح**" إن لم يجتهد.

ثم أراد أن يبين أمثلة للتناقض بين القضايا الحملية، فقال:

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ * فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ**

يعني: أن نقيض القضيتين الشخصية أو المهملة يحصل بأن تبدلها بالكيف، **أي**: بالإيجاب والسلب.

فنقيض الشخصية نحو: "**زيد قائم**" هو: "**زيد ليس بقائم**" والعكس، فنقيض: "**زيد ليس بقائم**" هو "**زيد قائم**".

ونقيض المهملة -على ما اختاره الأخضري- نحو: "**الإنسان حيوان**" هو: "**الإنسان ليس بحيوان**" والعكس.

وقيل: نقيض المهملة كليةٌ تُخالفها في الكيف؛ لأن المهملة عند جماهير المتأخرين في قوة الجزئية، ونقيض الجزئية أن تأتي بكُلِّيَّةٍ، فتقول في نحو: "**الإنسان حيوان**" تقول: " **لا شيء من الإنسان بحيوان**".

فالأولى: صادقة، **والثانية**: كاذبة.

ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ * فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ**

يعني: إن كانت القضية محاطة بسورٍ، كليا كان السور أو جزئيا، موجبا كان أو سالبا، فنقيضها حينئذ أن تأتي بضد ذلك السور، مع تبديل الكيف، فإن كان السور كليا أتيت بعكسه وهو الجزئي، وإن كان السور جزئيا أتيت بعكسه وهو الكلي.

ثم قال:

فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ * نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ**

إذا عرفت ما سبق من أن القضية إن كانت محصورة بالسور فنقضها يكون بضد ذلك السور المذكور، وأردت أن تعرف كيف يكون ذلك فأقول لك: إن تكن القضيةُ موجبةً كليةً، **أي**: محاطة بسور كلي حال الإيجاب نحو: "**كل إنسان حيوان**" فنقيضها حينئذ هو السالبة الجزئية، بأن تأتي بسور جزئي حال السلب، فتقول: "**بعض الإنسان ليس بحيوان**".

والعكس، **أي**: إن تكن القضيةُ موجبةً جزئيةً، **أي**: محاطة بسور جزئي حال الإيجاب، نحو: "**بعض الإنسان حجر**" فنقيضها سالبة كلية، نحو: "**لا شيء من الإنسان بحجر**".

إذن:

الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية.

والموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية.

ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ * نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ**

أي: وإن تكن القضيةُ سالبةً كلية نحو: "**لا شيءَ من الإنسان حجرٌ**" فنقيضها حينئذ موجبة جزئية، فتقول: "**بعض الإنسان حجر**".

فالأولى: صادقة، **والثانية**: كاذبة.

والعكس أيضا، **أي**: إن كانت القضية سالبة جزئية، فنقيضها موجبة كلية، نحو: "**ليس بعض الإنسان بحيوان**" مع "**كل إنسان حيوان**".

إذن:

السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية.

والسالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية.

ولم يُشر الناظم إلى التناقض بين القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة، ويكون بمثل ما سبق بيانه في الحملية، **أي**: يُشترط اتحاد القضيتين في النسبة الحكمية، ففي المتصلة نحو: " **كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**" فهي نقيض: "**ليس بعض أوقات كون الشمسِ طالعةً النهارَ موجودًا**"

وفي المنفصلة نحو: "**كلما كان اللفظ اسما فهو إما معرب وإما مبني**" نقيض "**ليس بعضُ أوقات كونِ اللفظ اسما أن يكون إما معربا وإما مبنيا**".

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي

٦٨.	العَكْسُ قَلْبُ جُـزْأَيِ القَضِـيَّهْ	***	مَــعَ بَقَــاءِ الصِّــدْقِ وَالكَـيْفِيَّــهْ
٦٩.	وَالكَـمِّ إِلَّا المُـوجَـبَ الكُـلِّيَّـهْ	***	فَعَـوْضُــهَا المُوجَــبَةُ الجُـزْئِيَّــهْ
٧٠.	وَالعَكْـسُ لَازِمٌ لِغَـيْرِ مَـا وُجِـدْ	***	بِــهِ اجْتِمَــاعُ الخِسَّــتَيْنِ فَاقْتَصِـدْ
٧١.	وَمِثْـلُهَـا المُهْمَـلَةُ السَّلْـبِيَّهْ	***	لِأَنَّهَـ ـــا فِــي قُــوَّةِ الجُـزْئِيَّــهْ
٧٢.	وَالعَكْـسُ فِـي مُرَتَّـبٍ بِـالطَّبْعِ	***	وَلَيْــسَ فِــي مُــرَتَّبٍ بِالوَضْــعِ

قوله : «فصل في العكس المستوى»

العكس لغة: قَلْبُ الشيءِ وَرَدُّ آخِرِهِ على أَوَّلِهِ.

وعند المناطقة: قَلْبُ طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق، **وهذا معنى قوله :**

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ * مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ**

والكَمِّ .... * ....**

أي: «**العَكْسُ**» المستوي «**قَلْبُ**» تبديل «**جُزْأَيِ القَضِيَّهْ**» أي: طرفي القضية، سواء كانت قضيةً حمليةً، أو شرطيةً متصلة، وليس العكس مختصا بالحملية خلافا للناظم، ففي الحملية يصير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، وفي الشرطية المتصلة يصير المقدم تاليا، والتالي مقدما، أما الشرطية المنفصلة فلا يدخلها العكس «**مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ**» أي: مع بقاء الصدق في عكس القضية، بحيث إنه لو صدقت القضية أو كذبت كان عكسُها صادقا، فخرج بذلك قلبهما مع عدم وجود الصدق، نحو: "**كل إنسان حيوان**" فإن عكسها هو "**كل حيوان إنسان**" وهذه قضية كاذبة، فلم يبق الصدق في عكسها؛ لأن قولنا: "**كل حيوان إنسان**" قضية كاذبة، فهذا لا يكون عكسا مستويا، ودخل في ذلك: صدق العكس مع كذب الأصل، نحو: "**كل حيوان إنسان**" فإنها قضية كاذبة، وعكسها هو "**بعض الإنسان حيوان**" وهي صادقة، «**وَ**» مع بقاء «**الكَيْفِيَّهْ**» أي: مع بقاء الإيجاب والسلب، بحيث إنه إذا كان الأصل موجبا كان العكس موجبا، وإذا كان سالبا كان سالبا، كما سيأتي في الأمثلة.

فإن قلت: "**بعض الإنسان حيوان**" ثم عكست فقلت: "**ليس بعض الحيوان بإنسان**" لم يكن عسكا مستويا؛ لأنه لم تبق الكيفية.

«**والكم**» أي: مع بقاء الكلية والجزئية، فإن كان الأصل كليا فالعكس كلي، وإن كان جزئيا فالعكس جزئي، إلا في القضية الموجبة الكلية فلا يبقى فيها الكم، بل عكسها هو الموجبة الجزئية، **وهذا معنى قوله :**

.... إِلَّا الْمُوجَبَ الكُلِّيَّهْ * فَعَوْضُهَا الْمُوجَبَةُ الجُزْئِيَّهْ**

أي: إلا الموجبةَ الكليةَ فإنها عكسَها موجبةٌ جزئيةٌ، نحو: "**كل إنسان حيوان**" فهذه موجبة كلية، عكسها "**بعض الحيوان إنسان**" موجبة جزئية؛ فلا يصدق عكس الموجبة الكلية؛ إلا إذا كان موجبة جزئية.

ما يدخله العَكْسُ الْمُسْتَوِي

قال:

وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ * بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ**

وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ * لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّه**

سبق أن عرفت أن القضية تنقسم إلى: «**حملية، وشرطية**».

فالقضية الحملية تنقسم إلى ثمانية أقسام، هي:

١- **شخصية موجبة**، نحو: «**زيد كريم**».

٢- **شخصية سالبة**، نحو: «**ليس زيد كريما**».

٣- **جزئية موجبة**، نحو: «**بعض الإنسان حيوان**».

٤- **جزئية سالبة**، نحو: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**».

٥- **كلية موجبة**، نحو: «**كل إنسان حيوان**».

٦- **كلية سالبة**، نحو: «**ليس كل حيوان بناهق**».

٧- **مهملة موجبة**، نحو: «**الإنسان حيوان**».

٨- **مهملة سالبة**، نحو: «**الحيوان ليس بإنسان**».

والقضية الشرطية تنقسم إلى قسمين: «**مُتَّصِلَة، ومنفصلة**». فالعكس المستوي يدخل هذه الأنواع كلها، إلا ما اجتمع فيه الخستان، والمراد بالخستين اجتماع "**الجزئية**" مع "**السلب**" فإنه لا عكس لها، ومثلها المهملة السالبة؛ لأنها في وقتها، ولا يدخل العكس المستوي أيضا الشرطية المنفصلة كما سيأتي بيانه، وما

سوى هذين النوعين، أعني ما سوى: "**السالبة الجزئية، والمهملة السالبة**" فإنه ينعكس، **وهذا معنى قوله:**

وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْـرِ مَا وُجِدْ * بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّـتَيْنِ فَاقْتَصِدْ**

يعني: «**والعَكْسُ**» المستوي «**لازم لـ**» كلِّ قضية «**غير**» إلا «**مَا وُجُد به**» إلا القضية التي وُجِدَ فيها «**اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْـنِ**»، وهي السالبة الجزئية والمهملة السالبة.

مثال السالبة الجزئية: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**». فهذه لا عكس لها،

أما المهملة السالبة، فإنها لا تنعكس أيضا؛ لأنها في قوة السالبة الجزئية، **وهذا معنى قوله:**

وَمِثْـلُهَـا المُهْمَـلَةُ السَّلْـبِيَّهْ * لِأَنَّهَــا فِـي قُـوَّةِ الجُـزْئِيَّـهْ**

«**وَمِثْلُهَا**» ومثل السالبة الجزئية «**المُهْمَـلَةُ السَّلْـبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ**» السالبة «**الجُـزْئِيَّـهْ**»

أما الشرطية المنفصلة نحو: «**الاسم إما معرب وإما مبني**» فهذه لا عكس لها كما سيأتي بيانه في قوله: "**والعكس في مرتب بالطبع .....**".

أمثلة على العكس المستوي

١- **الشخصية الموجبة**، نحو: «**زيد كريم**» تنعكس إلى «**بعض الكريم زيد**».

٢- **الشخصية السالبة**، إن كان محمولها جزئيا، نحو: «**زيدٌ ليس عمرا**» انعكست إلى نفسها، نحو: «**عمرٌو ليس زيدا**» وإن كان محمولها كليا، نحو: «**زيد ليس بحمار**» انعكست إلى سالبة كلية، نحو: «**لا شيء من الحمار بزيد**».

٣- **الكلية الموجبة**، نحو: «**كل إنسان حيوان**» تنعكس إلى جزئية موجبة، نحو: «**بعض الحيوان إنسان**».

٤- **الجزئية الموجبة**، نحو: «**بعض الإنسان حيوان**» تنعكس إلى نفسها، نحو: «**بعض الحيوان إنسان**».

٥- **الكلية السالبة**، نحو: «**لا شيء من الإنسان بحجر**» تنعكس إلى نفسها، نحو: «**لا شيء من الحجر بإنسان**».

٦- **المهملة الموجبة**، نحو: «**الإنسان حيوان**» تنعكس إلى نفسها، نحو: «**الحيوان إنسان**»، أو تنعكس إلى الموجبة الجزئية، نحو: «**بعض الحيوان إنسان**».

أما الجزئية السالبة، نحو: «**ليس بعض الحيوان بإنسان**» فإنها لا تنعكس.

وأما المهملة السالبة، نحو: «**الحيوان ليس بإنسان**» فإنها لا تنعكس أيضا؛ لأنها في قوة الجزئية السالبة، **ولذلك لا يقال**: "**الإنسان ليس بحيوان**"؛ لأنه يكون كذبا حينئذ.

وأما الشرطية بنوعيها المتصلة والمنفصلة فإنها لا تنعكس على قول الناظم، **وهذا معنى قوله:**

وَالعَكْسُ فِـي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ * وَلَيْسَ فِـي مُـرَتَّبٍ بِالوَضْـعِ**

يعني: «**وَالعَكْسُ**» المستوي كائن «**فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ**» أي: يكون فيما يقتضي المعنى أن يكون مرتبا على هذا النحو، بحيث يتغير بتغير المعنى، وذلك يكون في الحمليات، فلو قلت: "**زيد كريم**"، أفاد ثبوت الكرم لزيد، **أي**: ثبوت مفهوم المحمول للموضوع، فإذا غُيِّرَ ترتيبها تغير المعنى، «**وَلَيْسَ**» العكس كائنا «**فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ**» أي: في مرتب بالذِّكْرِ، بحيث لا يتغير معنى القضيةِ بتغير طرفيها، فلو قلت: "**الاسم إما معرب وإما مبني**"، لا يتغير معناه بتغير الطرفين، أي: لا يتغير إذا قلت: "**الاسم إما مبني وإما معرب**"، فهذا يُسمى مرتبًا بالوضع، فلا يكون العكس المستوي في الشرطية المتصلة ولا المنفصلة، وعند كثير من المتأخرين يدخل العكسُ القضيةَ الشرطيةَ المتصلةَ فقط، نحو: «**إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا**» فإنها تنعكس إلى موجبة جزئية: «**قد يكون إذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة**».

ملخص: فصل في العكس المستوي

١- **العكس المستوي**: قَلْبُ طرفي القضية المرتبةِ ترتيبًا طبيعيا مع بقاء الكيف والصدق والكم.

٢- **شروط العكس المستوي ثلاثة**:

الشرط الأول:

تبديل طرفي القضية، بحيث يصير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، في القضية الحملية، ويصير المقدم تاليا، والتالي مقدما في الشرطية المتصلة.

الشرط الثاني:

بقاء "**الصدق**"، بحيث إنه لو صدقت القضية أو كذبت كان عكسُها صادقا، **فحاصل ذلك أنه**:

- إذا صدق الأصل كان عكسه المستوي صادقا.
- وإذا كذب العكس المستوي كان الأصل كاذبا.

الشرط الثالث:

بقاء "**الكم**" أي: مع بقاء الكلية والجزئية، فإن كان الأصل كليا فالعكس كلي، وإن كان جزئيا فالعكس جزئي، إلا في القضية الموجبة الكلية فلا يبقى فيها الكم، بل عكسها هو الموجبة الجزئية.

٣- ما كان موجبا من القضايا، كالشخصية الموجبة، والكلية الموجبة، والجزئية الموجبة، والمهملة الموجبة فإنه ينعكس إلى الموجبة الجزئية.

٤- الشخصية السالبة إن كان محمولها جزئيا، انعكست إلى نفسها، وإن كان محمولها جزئيا، انعكست إلى سالبة كلية.

٥- الكلية السالبة تنعكس إلى نفسها.

٦- الجزئية السالبة، والمهملة السالبة لا تنعكسان.

٧- الشرطية المتصلة لا تنعكس على قول الناظم وبعض أهل العلم، **وقيل**: تنعكس إلى موجبة جزئية.

٨- الشرطية المنفصلة لا تنعكس؛ لأنها ليست مرتبة ترتيبا طبيعيا، بل ترتيبا وضعيا.

ثانيا: مقاصد التصديقات

بابٌ فِي القياس

٧٣.	إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا	***	مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا
٧٤.	ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	***	فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
٧٥.	وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ	***	بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ
٧٦.	فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا	***	مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
٧٧.	وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا	***	صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
٧٨.	فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ	***	بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ
٧٩.	وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى	***	فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى
٨٠.	وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا	***	وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
٨١.	وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ	***	وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

بعد أن فرغ الأخضري من ذكر مبادئ التصديقات شرع في بيان مقاصد التصديقات، وهي القياس وأحكامُه، فعقد أولا بابًا للقياس؛ لأنه المقصود لذاته، **ووضع في هذا البابِ ثلاثةَ مباحث:**

الأول: تعريف القياس.

الثاني: أقسام القياس.

الثالث: بيان حد القياس الاقتراني ومما يتركب.

المبحث الأول: تعريف القياس

قال:

إِنَّ القِيَـاسَ مِنْ قَضَـايَا صُوِّرَا * مُسْتَـلْزِمًـا بِالـذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا**

«**إِنَّ القِيَـاسَ**» عند المناطقة قولٌ «**مِنْ قَضَايَا**» أي من قضيتين فأكثر «**صُوِّرَا**» مؤلفٌ بصورة مخصوصة حالة كونه «**مُسْتَـلْزِمًا بِالذَّاتِ**» بذات القضيتين لا بقضية أخرى خارجة عنهما «**قَوْلًا آخَرَا**» أي: قضيةً أخرى وهي نتيجة القضيتين.

يعني أن القياس عند المناطقة: قولٌ مؤلف من قضيتين فأكثر يلزم من التسليم بهما قضيةٌ أخرى.

فقول....: أي: مركبٌ.

ومؤلف من قضيتين فأكثر: أي مؤلف من اثنين فأكثر من اثنين، فخرج به القضية الواحدة ولو كانت مركبة.

واحترز بقوله: «**لذاته**» من قياس المساواة، وهو ما تركب من قضيتين لكن جُعل مُتَعَلَّقُ محمولِ الأولى منهما موضوعا في الثانية، **ومثاله**: زيد مساوٍ لعمرو في الكرم، أو كعمرو في الكرم، وعمرو مساوٍ لخالد في الكرم، **فالنتيجة**: زيد مساوٍ لخالد في الكرم. فهذه النتيجة ليست لازمة لذات المقدمتين، بل لخارج عنهما وهو: أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

ويلزم من التسليم بهما قضيةٌ أخرى: أي يلزم من التسليم بهما نتيجة.

فالذي تركب من قضيتين فقط يُسمى عندهم قياسا بسيطا.

وإن تركب من أكثر من قضيتين يسمى قياسا مركبا.

مثال للقياس المؤلف من قضيتين فقط (القياس البسيط):

الإنسان حيوان

وكل حيوان مخلوق

فالإنسان مخلوق

فهذا قياس مركب من قضيتين فقط: **الأولى**: الإنسان حيوان، **والثانية**: وكل حيوان مخلوق، **ويلزم من التسليم بهاتين القضيتين قول ثالث وهو النتيجة، وهي**: الإنسان مخلوق.

مثال ثان:

زيد مخلوق.

وكل مخلوق فَانٍ.

فزيد فَانٍ.

مثال للقياس المركب من أكثر من قضيتين (القياس المركب):

النَّصْـرَانِـيُّ عَـابدٌ لغيـرِ الله

وكُلُّ عابدٍ لغيـر الله مُشْـرِكٌ

وكل مُشْـرِكٍ مخلد في النار

فالقضية الأولى: النَّصْـرَانِـيُّ عَـابدٌ لغيـرِ الله

والقضية الثانية: كلُّ عابدٍ لغيـر الله مُشْـرِكٌ

والقضية الثالثة: وكل مُشْـرِكٍ مخلد في النار

فيلزم من هذه القضايا الثلاث: **أن النصراني مخلد في النار يوم القيامة**

المبحث الثاني: أقسام القياس

قال:

ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: * فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي**

وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ * بِقُوَّةٍ، وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ**

يعني أن القياس عند المناطقة قسمان:

فالأول: القياس الاقتراني، ويُسمى "**قياسَ الشَّرْطِ**" أو "**القياس الحَمْلِي**".

والثاني: القياس الاستثنائي، وسيأتي الكلام عنه في البيت "**المئة**" عند قوله: «**ومنه ما يُدعى بالاستثنائي**».

أما الاقتراني: فهو ما دل على النتيجة بقوة. **أي**: بمعناه.

أو قل على سبيل التيسير: ما لم تُذكر معه النتيجة.

أي: لم تُذكر معه النتيجة بهيئتها وصورتها، لكن تُذكر معه تذُكر معه بمادتها، بحيث تكون أجزاء النتيجةِ مفرقةً فيه.

مثلا: "**الإنسان حيوان، وكل حيوان جسم**" فنتيجة ذلك: "**كل إنسان جسم**" فهذه النتيجة "**كل إنسان جسم**" لم تُذكر بهيئتها المجتمعة، بل ذُكرت مُفَرَّقة في القضيتين بمادتها وحروفها، فموضوع النتيجة الذي هو "**الإنسان**" هو موضوع القضية الأولى، ومحمول النتيجة الذي هو "**جسم**" هو محمول القضية الثانية.

وقد أشار الأخضري بقوله: «**وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ**»: إلى أن القياس الاقتراني مختص بالحملية، **أي**: يرى الأخضري أنه يتركب من قضايا حملية لا شرطية، **والصحيح**: أنه يدخل الشرطيةَ المتصلةَ، فيكون قياسا اقترانيا شرطيا، والاقتراني الشرطي يتركب من القضايا الشرطية والحملية، أو من القضايا الشرطية فقط، نحو: «**كلما كان الإنسان ناطقا كان حيوانا، وكلما كان الإنسان حيوانا كان جسما**»، فنتيجة ذلك: «**كلما كان الإنسان ناطقا كان جسما**».

فالقياس الاقتراني إذن نوعان: "**شرطي، وحملي**".

المبحث الثالث: بيان حد القياس الاقتراني ومما يتركب

قال:

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا * مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا**

وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا * صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا**

فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ**

وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى * فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى**

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا * وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا**

وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ * وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ**

بعد أن بين أن القياس ينقسم إلى قسمين: «**اقتراني، واستثنائي**» أراد أن يفرد الاقتراني ببحث، **فقال:**

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا * مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا**

قوله: «**فَإِنْ تُرِدْ**» أيها المنطقي «**تَرْكِيبَهُ**» تركيبَ القياس الاقتراني «**فَرَكِّبَا**» فَرَكِّبَنْ، أي: فاجمع «**مُقَدِّمَاتِهِ**» التي سبق بيانها من أنه يتركب من قضيتين فأكثر، فإن تركب من قضيتين فقط فهو قياس بسيط، وإن تركب من أكثر من قضيتين فهو قياس مركب «**عَلَى مَا وَجَبَا**» على الوجه الذي وجب عند المناطقة من ترتيب المقدمات، وتقديم الصغرى على الكبرى، بشكل من الأشكال الأربع، إذا كانت على أَضْرُبٍ مخصوصة، وغير ذلك مما سيذكره في الأبيات القادمة.

قال:

وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا * صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا**

قوله: «وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ» بحيث تُقَدِّمُ المقدمةَ الصغرى على الكبرى، نحو: «**الإنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق، فالإنسان مخلوق**».

فالمقدمة الأولى: التي هي: «**الإنسان حيوان**» تُسمى مقدمةً صغرى.

والمقدمة الثانية: التي هي: «**كل حيوان مخلوق**» تُسمى مقدمةً كبرى.

والنتيجة هي: «**الإنسان مخلوق**».

فالمقدمة التي تشتمل على موضوع النتيجة الذي هو: «**الإنسان**» هي المقدمة الصغرى.

والمقدمة التي تشتمل على محمول النتيجة الذي هو: «**مخلوق**» هي المقدمة الكبرى.

لكن بشرط أن يكون ذلك على وجه مخصوص وهو "**أن تكون الصغرى موجبةً، والكبرى كليةً في الشكل الأول**" كما سيأتي بيانه في الأشكال.

وقوله: «وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا».

وانظر أيها الطالب صحيحَ المقدمات من فاسدها حالة كونك مختبرا لها، فينبغي حينئذ النظر في صحيح المقدمات من فاسدها من جهة المادة والنظم.

فالمادة لا بد من أن تكون صادقة؛ إذ لا إنتاج من مقدمتين كاذبتين، أو من مقدمة كاذبة وصادقة، فلا بد من أن يكون كلٌّ من المقدمتين صادقا.

والنظم بأن لا يكونا سالبتين ولا جزئيتين؛ إذ لا إنتاج من سالبتين ولا من جزئيتين.

وينبغي اختبار المقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أو لا؟ وهل هي على تأليف منتج أو لا؟

وهذا الشرط من الشروط التي يهملها المتكلمون من الأشاعرة والكلابية وغيرهم؛ إذ أنهم يخرجون بنتائج فاسدة لأنها بُنيت على مقدمات غير صحيحة، **من ذلك قولهم**: "الله لا تقوم به الحوادث؛ لأن كل حادث مخلوق، ولو أثبتنا لله الصفات الاختيارية كالنزول والإتيان والضحك والمجيء، لكان الرب -جل وعلا- تقوم به الحوادث، **ومن ثَم يقولون**: "الله لا يتكلم بحرف وصوت، ولا يأتي يوم القيامة، ولا يضحك، ولا ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الآخر من الليل، ولم يستو على العرش"، فيقولون: إذا نصرفها -نحرفها- عن معناها، أو نؤولها، أو نرد بعضها بشبهة أنها أخبار آحاد!! وهذا كله كذب، فالحادث يكون بمعنى المخلوق إذا كان متعلقا بالمخلوقات، أما الله -جل وعلا- فيُحدث من أمره ما يشاء.

وهم يريدون بهذه النتيجة أن الله -جل وعلا- لا يُوصف بوصف من صفاته الاختيارية الفعلية، التي يفعلها الله متى شاء، وكيف شاء، قادهم إلى هذا الجهل

المركب اعتقادهم أن الله سبحانه لا تقوم به الحوادث، ولأنه إن قامت به الحوادث لكان هو حادثا، إذن لا يفعل شيئا باختياره!!

وأهل السنة والجماعة يقولون: هذا سفسطة باطلة ما أنزل الله به من سلطان، فلم يأت في كتاب الله، ولا في سنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، ولم ينطق به أحد من السلف أهل الحديث والأثر، بل أخذتموه عن الفلاسفة وأشياعهم.

ويقول أهل السنة:

نعم ننفي عن الله أن يكون محلا لمخلوقاته، فلا يحل بذاته في شيء من خلقه، ولا يحدث له وصف مكتسب من خلقه، وهو مباين لخلقه.

أما هو -سبحانه- فيُحدث من أمره ما يشاء، ويفعل ما يشاء متى شاء، فينزل إلى السماء الدنيا، ويضحك، ويعجب، ويفرح، ويأتي يوم القيامة للفصل بين العباد، ونَفْيُ ذلك عنه -سبحانه- باطل وتكذيب للكتاب والسنة، ولا مجال للعقل أصلا في ذلك؛ لأنه لا أحد أعلم بالله من الله، ولا أحد أعلم بالله من رسول الله، وقد أثبت -سبحانه- لنفسه تلك الصفات، وأثبتها له رسوله ﷺ، **فينبغي حينئذ لكل موحد أن يقول**: آمنا بالله وبرسول الله ﷺ، وبما جاء عن الله وعن رسول الله على مراد الله ورسوله ﷺ.

فصفات الله الاختيارية التي تتعلق بمشيئته صفات حادثة، بمعني أنها وقعت بعد أن لم تكن واقعة؛ فقد استوى سبحانه على العرش بعد خلق العرش، وينزل إلى السماء الدنيا بعد خلق السماء الدنيا، ويأتي يوم القيامة للفصل بين العباد، فهو -سبحانه- لم يزل فعالا لما يريد، كنزوله إلى السماء الدنيا، وكاستوائه على العرش، وكإتيانه يوم القيامة في ظل من الغمام للفصل بين العباد، فهذا كله حادث، وليس هو بمخلوق، لأنه سبحانه خالق كل شيء، وصفاته -سبحانه- كذاته، فكما أنه ليس كمثله شيء، فكذلك صفاته ليس كمثلها صفات.

وقوله :

فَـإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ * بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ**

«**فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ**» أي: نتيجة المقدمات تكون «**بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ**» فإن كان المقدمتان صادقتين صدقت النتيجة، وإذا كذبت المقدمتان أو كذبت إحداهما فلا تنتج المقدمتان، بل تكون النتيجة محتملةً للصدق والكذب، وغالبا ما تكون كاذبةً، وقد تصدق اتفاقًا لا لزومًا.

وقوله :

وَمَـا مِنَ الْمُقَدِّمَـاتِ صُغْـرَى * فَيَجِـبُ انْدِرَاجُـهَـا فِي الْكُبْـرَى**

يعني به: أن المقدمة الصغرى هي التي تكون مندرجة في الكبرى، بحيث تكون الكبرى عامة، والصغرى خاصة.

مثلا: «**الإنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق**».

فالإنسان حيوان: مقدمة صغرى؛ لأن الحكم على الإنسان بالحيوانية حكم خاص.

وكل حيوان مخلوق: كبرى؛ لأنها عامة، ولِأن الكبرى عامة فإن الصغرى مندرجة في مفهوم الحد الأوسط لها، بحيث إن كلَّ فردٍ من أفراد الإنسان مخلوق.

وقوله:

وَذَاتُ حَدٍّ أصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا * وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا**

وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ * وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ**

يعني:

أن المقدمة الصغرى: ما اشتملت على الحد الأصغر، مثلا في قولنا: «**الإنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق، فالإنسان مخلوق**» فالذي هو موضوع النتيجة هو «**الإنسان**» في قولنا: «**الإنسان مخلوق**».

والمقدمة الكبرى: ما اشتملت على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة، وهو «**مخلوق**».

فموضوع النتيجة يسمى حدًّا أصغر، ومحمولها يسمى حدًّا أكبر، وما تكرر بين الحد الأصغر والأكبر وهو «**حيوان**» يُسمى حدا وسطا.

والحد الأصغر مندرج في الحد الأكبر بواسطة الحد الأوسط، وسُمي حدا وسطا لأنه واسطة ورابطة بين القضيتين.

والحد الوسط يُحذف ويُلغى من المقدمتين عند إخراج النتيجة، **فنقول**: «**الإنسان مخلوق**» بضم الحد الأكبر للأصغر مع حذف الحد الوسط، بحيث إننا نخبر بالأكبر عن الأصغر، فتخرج النتيجة.

فصل في الأشكال

٨٢.	الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ	***	يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
٨٣.	مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ	***	إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
٨٤.	وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ	***	أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
٨٥.	حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى	***	يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
٨٦.	وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ	***	وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ
٨٧.	وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ	***	وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
٨٨.	فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ	***	فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ
٨٩.	فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ	***	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
٩٠.	وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ	***	كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
٩١.	وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا	***	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
٩٢.	وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ	***	إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
٩٣.	صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ	***	كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ
٩٤.	فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ	***	كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ
٩٥.	وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا	***	وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

٩٦.	وَتَتْبَعُ النَّتِيْـجَةُ الأَخَسَّ مِـنْ	***	تِلْـكَ المُقَـدِّمَـاتِ هَكَـذَا زُكِـنْ
٩٧.	وَهَــذِهِ الأَشْكَـالُ بِالحَـمْلِيِّ	***	مُخْتَصَّـةٌ وَلَيْـسَ بِالشَّـرْطِـيِّ
٩٨.	وَالحَـذْفُ فِي بَعْـضِ المُقَـدِّمَاتِ	***	أَوِ النَّتِـيْجَةِ لِعِـلْمٍ آتِ
٩٩.	وَتَنْتَـهِي إِلَى ضَـرُورَةٍ لِمَـا	***	مِـنْ دَوْرٍ اوْ تَسَلْـسُلٍ قَـدْ لَزِمَـا

بعد فرِغ الأخضري من بيان نوعي القياس، ثم أفرد القياس الاقتراني بكلام، أراد أن يبين لك الأشكال التي يتشكل منها القياس الاقتراني بحسب اجتماع الحد الأوسط مع الحدين الأصغر والأكبر، **ووضع في هذا الفصل ثلاثةَ مباحث:**

الأول: تعريف الشَّكْلِ والضَّـرْبِ.

الثاني: أنواع الشكل.

الثالث: الضروب المنتجة لكل شكل من الأشكال.

المبحث الأول: تعريف الشَّكْلِ والضَّرْبِ

قال:

الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ * يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ**
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ * إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ**

قوله: «**الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ**» أي: المناطقة «**يُطْلَقُ عَنْ**» يُطلق على الهيئة الحاصلة من اجتماع «**قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ**» هما الصغرى والكبرى من حيث اقتران الحدود فيها، **أي**: باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الأوسط «**مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ**» أي: لا من حيث النظر إلى السور؛ «**إِذْ ذَاكَ**» أي: إذ اعتبارُ الأسوارِ «**بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ**» أي: يُشار بالضرب عليه، فيُسمى ضَرْبًا.

فالشكل: الهيئة الحاصلة من اجتماع قضيتي قياس من غير اعتبار الأسوار.

والضرب: الهيئة الحاصلة من اجتماع قضيتي قياس باعتبار الأسوار.

مثلا: الإنسان حيوان، والحيوان مخلوق.

فباعتبار النظر إلى الهيئة الحاصلة من اجتماع المقدمتين الصغرى والكبرى بواسطة الحد الأوسط نسمى هذا شكلا، من غير أن ننظر إلى كونها كلية أو جزيئة، سالبة أو موجبة.

وباعتبار النظر إلى تلك الهيئة مع اعتبار الأسوار يُسمى ضربا.

فالنظر في المقدمتين إذن يكون باعتبارين:

الأول: باعتبار الشكل، ويكون النظر فيه باعتبار الحد الأوسط مع المقدمتين.

والثاني: باعتبار الضرب، ويكون النظر فيه باعتبار الكم والكيف، **أعني**: ننظر فيه إلى الإيجاب والسلب، والكلية والجزئية.

أما الشكل فلا ننظر فيه إلى الكم والكيف.

فالحاصل إذن:

أن اعتبار الأسوار عند الناظم شرط في الضرب، وعدم اعتبارها شرط في الشكل، فالضرب إذن مباين للشكل، وهو أخص من الشكل.

المبحث الثاني: أنواع الشَّكْلِ

قال:

وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ * أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ**

قوله: «**وَلِلْمُقَدِّمَاتِ**» وللمقدمتين فأكثر «**أَشْكَالٌ**» أربعة «**فَقَطْ**» من غير زيادة عليها ولا نقصان، فتحصل هذه الأشكال «**بِحَسَبِ**» تَكرار «**الحَدِّ الوَسَطْ**».

الشكل الأول

حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى * يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى**

«**حَمْلُهُ**» حمل الحد الأوسط «**بـ**» في المقدمة الـ «**صغرى**» و«**وضعه بـ**» في المقدمة «**الكبرى**» يعني: أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى، نحو: "**الإنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق**" فهذه الهيئة الحاصلة من اجتماع المقدمتين بحسب تكرار الحد الوسط فيهما بهذه الصورة المخصوصة «**يُدْعَى**» يُسمى «**بِشَكْلٍ أَوَّلٍ**» عند المناطقة «**وَيُدْرَى**» عندهم بشكل أول.

الشكل الثاني

وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ * ....**

«**وَحَمْلُهُ**» وحمل الحد الأوسط «**فِي الكُلِّ**» أي: في المقدمتين الصغرى والكبرى «**ثَانِيًا عُرِفْ**» يعني: عُرِفَ عند المناطقة شكلا ثانيا، **فالشكل الثاني**: أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى والكبرى معًا، نحو: "**كل إنسان حيوان، ولا شيءَ من الجماد بحيوان**" إذن: لا شيء من الإنسان بجماد.

فهذا الشكل الحاصل من اجتماع المقدمتين بحسب تكرار الحد الأوسط فيما "**الذي هو حيوان**" بهذه الصورة المخصوصة «**عُرِف**» سُمِّـيَ بالشكل الثاني.

الشكل الثالث

.... * وَوَضْعُهُ فِي الكُلِ ثَالِثًا أُلِفْ**

«**وَوَضْعُهُ**» ووضع الحد الأوسط «**فِي الكُـلِّ**» في المقدمتين معا «**ثَالِثًـا أُلِفْ**» أي: ألف عندهم ويسمى شكلا ثالثا.

فالشكل الثالث: أن يكون الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين، نحو: "**كل حيوان حساس، وبعض الحيوان ناطق**".

الشكل الرابع

وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ * وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ**

يعني: ضابط الشكل الرابع أن يكون عكس الشكل الأول، **وقد كان الأول**: «**حَمْـلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى**» فيكون الرابع: «**وَضْعُهُ بِصُغْرَى وحَمْلُهُ بِكُبْرَى**» نحو: "**كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان**".

فأحوال الحد الوسط إذن أربعة:

١- أن يكون محمولا في الصغرى، وموضوعا في الكبرى.

٢- أن يكون محمولا فيهما.

٣- أن يكون موضوعا فيهما.

٤- أن يكون موضوعا في الصغرى، ومحمولا في الكبرى.

وقوله: «وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَـمُّلِ».

يعني به: أن هذه الأشكال مرتبة بحسب الكمال قوة وضعفا على النحو المتقدم من الأعلى إلى الأدنى، فالأول أقواها، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع.

قال الملوي في "شرحه على السلم" (ص٨٠):

" فالشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل؛ لأنه المنتج للمطالب الأربعة: الموجبة الكلية، والجزئية، والسالبة الكلية، والجزئية، ولأنه على النظم الطبيعي، وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط، ثم منه إلى المحمول، حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول، لكونه فردا من أفراد الوسط. ثم الثاني؛ لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه، لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين، لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من محمول، لأن المحمول إنما يُطلب لأجله إيجابا وسلبا. ثم الثالث؛ لأن له قربا ما إليه، لمشاركته إياه في أخس المقدمتين. بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا، لمخالفته إياه فيهما، وبعده عن الطبع جدا".

ثم قال:

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ * فَفَاسِدُ النِّظَامِ ....**

يعني: إذا عُدل عن هذا النظام المذكور على النحو المتقدم بحيث لا يتكرر الحد الأوسط بالصورة المخصوصة في الأشكال الأربعة فالقياس فاسد النظام، **أي**: نظمه فاسد لا يُنتج، نحو: " **كل إنسان حيوان، وكل حمار ناهق**" فلا نتيجة.

ولأن هذه الأشكال الأربع لا تُنتج مطلقا، بل بشروطٍ، ولذلك شرع في ذكرها.

المبحث الثالث : الضروب المنتجة لكل شكل من الأشكال

أولا : شروط إنتاج الشكل الأول

قال:

أَمَّا الأَوَّلُ .... * ....**

فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ* وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ**

قوله: «**أَمَّا**» الشكل «**الأَوَّلُ**» **الذي هو**: أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى «**فَشَرْطُهُ**» شرط إنتاجه بحسب الكيف «**الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ**» أن تكون المقدمة الصغرى فيه موجبةً، سواءٌ كانت كليةً أو جزئية «**وَ**» بحسب الكم «**أَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ**» وأن تكون المقدمة الكبرى فيه كليةً، سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً.

فلإنتاج الشكل الأول شرطان، وأربع حالات؛ فالشرطان هما:

الأول: أن تكون صغراه موجبةً، سواءٌ كانت كليةً أو جزئية.

الثاني: أن تكون كبراه كليةً، سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً.

فتكون الحالات (الأضرُب) المنتجة للشكل الأول أربعًا:

الأولى: صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق**" فيُنتج ذلك: "**كل إنسان مخلوق**" فالنتيجة موجبة كلية.

الثانية: صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر**" فيُنتج ذلك: "**لا شيء من الإنسان بحجر**" فالنتيجة سالبة كلية.

الثالثة: صغراه موجبة جزئية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان مخلوق**" فيُنتج ذلك: "**بعض الإنسان مخلوق**" فالنتيجة موجبة جزئية.

الرابعة: صغراه موجبة جزئية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بجماد**" فيُنتج ذلك: "**بعض الإنسان ليس بجماد**" فالنتيجة سالبة جزئية.

فمتى توفر الشرطان في مقدمتي الشكل الأول من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى أنتج مطلقا، ولذلك أنتج هذا الشكل المطالبَ الأربعة: «**الإيجاب الكلي، والسلب الكلي، والإيجاب الجزئي، والسلب الجزئي**»، ومتى تخلف الشرطان، أو تخلف أحدهما كان الضرب عقيما لا يطرد إنتاجه ولو أنتج في بعض المواد.

ثانيا: شروط إنتاج الشكل الثاني

قال:

وَالثَّانِ أنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ * كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ**

قوله: «**والثانِ**» حذف الياء للوزن، وهي لغة، **يعني**: والشكل الثاني شرطُ إنتاجه «**أنْ يَخْتَلِفَا**» المقدمتان الصغرى والكبرى «**فِي الكَيْفِ**» في الإيجاب والسلب «**مَعْ**» بمصاحبة «**كُلِّيَّةِ الكُبْـرَى له**» أي: للشكل الثاني «**شرط وقع**» حَصَلَ.

فمعنى البيت: والشكل الثاني الذي يكون فيه الحد الأوسط محمولا في المقدمتين له شرط حاصل وهو اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى.

إذن: الشكل الثاني لا يُنتج إلا بشرطين:

الأول: أن تختلف المقدمتان إيجابا وسلبا، فإن كانت الصغرى موجبة فلا بد من أن تكون الكبرى سالبة، وإن كانت الصغرى سالبة فلا بد من أن تكون الكبرى موجبة.

الثاني: أن تكون الكبرى كلية، سواء كانت الصغرى كلية أو جزئية، فإن كانت الكبرى جزئية فإنه لا يُنتج.

فتكون الأضْـرُبُ المنتجة للشكل الثاني أيضا أربعًا:

الأول: صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، ولا شيء من الجماد بحيوان**" فيُنتج ذلك: "**لا شيء من الإنسان بجماد**".

الثاني: صغراه سالبة كلية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**لا شيء من الجماد بحيوان، وكل إنسان حيوان**" فيُنتج ذلك: "**لا شيء من الجماد بإنسان**". فنتيجة هذين الضربين سالبة كلية.

الثالث: صغراه موجبة جزئية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان**" فيُنتج ذلك: "**بعض الإنسان ليس بحجر**".

الرابع: صغراه سالبة جزئية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**بعض الجماد ليس بحيوان، وكل إنسان حيوان**" فيُنتج ذلك: "**بعض الجماد ليس بإنسان**". فنتيجة هذين الضربين سالبة جزئية.

فالحاصل أن هذا الشكل أنتج السلبَ في الأضرب الأربعة، فأنتج السلبَ كليا في الضربين الأولين، والسلبَ جزئيا في الآخَرَيْنِ.

ثالثا: شروط إنتاج الشكل الثالث

قال:

وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا * وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْـدَاهُمَـا**

قوله: «**و**» الشكل «**الثالث**» الذي يكون الحد الأوسط فيه موضوعا في المقدمتين، شرط إنتاجه بحسب الكيف «**الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا**» في المقدمة الصغرى، «**وَ**» بحسب الكم «**أَنْ تُرَى كُلِّـيَّةً إِحْدَاهُمَا**».

إذن: يُشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

الأول: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة، سواء كانت كلية أو جزئية.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين الكبرى أو الصغرى كليةً، سواء كانت الثانية منهما كليةً أو جزئية، فإن كانتا جزئيتين لا تُنتج.

فإن كانت الصغرى كليةً أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية الموجبة والسالبة.

فتكون الأَضْـرُبُ المنتجة للشكل الثالث ستة:

الأول: صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق**" فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ناطق**".

الثاني: صغراه موجبة جزئية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق**" فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ناطق**".

الثالث: صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة جزئية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق**" فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ناطق**".

فأنتجت هذه الأضربُ الثلاثةُ موجبةً جزئيةً.

الرابع: صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بجماد**" فيُنتج ذلك: "**بعض الإنسان ليس بجماد**".

الخامس: صغراه موجبة جزئية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بجماد**" فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ليس بجماد**".

السادس: صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة جزئية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بجماد**" فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ليس بجماد**".

فأنتجت هذه الأضربُ الثلاثةُ سالبةً جزئيةً.

رابعا : شروط إنتاج الشكل الرابع

قال:

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ * إلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ**

صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيِّهْ * كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ**

قوله: «**وَ**» الشكل الـ «**رابع**» الذي يكون الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى شرط إنتاجه «**عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ**» اللذين هما السلبُ والجزئية، بحيث لا تكون إحداهما جزئية، والأخرى سالبة، سواء كانتا من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين، أو من جنسين جنسِ الكم والكيف، كأن تكون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة، إلا في صورة واحدة مستثناة، وهذا معنى قوله: «**إلَّا بِصُورَةٍ**» واحدة «**فَفِيهَا يَسْتَبِينْ**» يظهر جمع الخستين، وهي التي ذكرها في قوله: **صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيِّهْ *** كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ**

فتكون الأَضْـرُبُ المنتجة للشكل الرابع أربعة، ويُزاد عليها الصورة المستثناة فتصير خمسة:

الأول: صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان** " فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ناطق**".

الثاني: صغراه موجبة كلية، وكبراه موجبة جزئية، نحو: "**كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان** " فيُنتج ذلك: "**بعض الحيوان ناطق**".

فأنتج هذان الضربان موجبةً جزئيةً.

الثالث: صغراه سالبة كلية، وكبراه موجبة كلية، نحو: "**لا شيء من الإنسان بجماد، وكل ناطق إنسان** " فيُنتج ذلك: "**لا شيء من الجماد بناطق**". فأنتج سالبةً كليةً.

الرابع: صغراه موجبة كلية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**كل إنسان ناطق، ولا شيء من الجماد بإنسان** " فيُنتج ذلك: "**بعض الناطق ليس بجماد**".

الخامس: صغراه موجبة جزئية، وكبراه سالبة كلية، نحو: "**بعض الإنسان ناطق، ولا شيء من الجماد بإنسان** " فيُنتج ذلك: "**بعض الناطق ليس بجماد**".

فأنتج هذان الضربان الأخيران جزئيةً سالبةً.

إذن: أنتج الأولان الإيجاب الجزئي، والثالث السلب الكلي، والأخيران السلب الجزئي.

وقوله: «وَرَابِعٌ عَـدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ * إلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَـا يَسْتَبِينْ»**

حصل تذيل في العروضة: «**عِلْ خِسْ سَتَيْـنْ**»، والضربِ: «**هَا يَسْ تَبِيْـنْ**»، وهي من علل الزيادة، يُزاد فيها حَرْفٌ سَاكِنٌ آخِرَ كُلِّ تَفْعِيلَةٍ تنتهي بِوَتِدٍ مَجْمُوعٍ، لكن علة التذييل تدخل بحري البَسَيطِ والكَامِلِ لا غير، أما في الرجز فلا أعلم عن أحد ممن يُحتج بشعرهم أنها تدخله، لكنه قد شاع عند المولدين إدخالها في عروض الرجز وضربه، وهو ما سار الناظم عليه.

ثم قال:

فَمُنْـتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَـعَةُ * كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ**
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا * وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا**

قوله: «**فَمُنْـتِجٌ لِـ**» الشكل الـ «**أَوَّلٍ أَرْبَعَةُ**» أَضْـرُبٍ، **يعني**: أن الذي يُنتج من الشكل الأول أربعة أضرب، وهي:

الأول: موجبتان كليتان. **ونتيجتهما**: موجبة كلية.

الثاني: كليتان والكبرى سالبة، **ونتيجتهما**: سالبة كلية.

الثالث: موجبتان والكبرى كلية، **ونتيجتهما**: موجبة جزئية.

الرابع: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، **ونتيجتهما**: سالبة جزئية.

فأنتج هذا الشكل المطالبَ الأربعة: «**الإيجاب الكلي، والسلب الكلي، والإيجاب الجزئي، والسلب الجزئي**» كما سبق بيانه.

وقوله: «كالثان».

أي: والشكل الأول كالثاني في عدد الأضرب المنتجة؛ إذ كل منهما يُنتج أربعة أضرب، وهي:

الأول: كليتان والكبرى سالبة.

الثاني: كليتان والكبرى موجبة.

ونتيجة هذين الضربين سالبة كلية.

الثالث: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية.

الرابع: الصغرى سالبة جزئية، والكبرى موجبة كلية.

ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية.

فأنتج الشكلُ الثاني السلبَ في الأضرب الأربعة، فأنتج السلبَ كليا في الضربين الأولين، والسلبَ جزئيا في الآخَرَيْنِ.

وقوله: «ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ».

يعني: «**ثُمَّ**» شكل «**ثَالِـثٌ**» بجر ثالثٍ ورفعه «**فَـ**» الذي يُنتج منه «**سِـتَّةُ**» أضربٍ، **وهي**:

الأول: كليتان موجبتان.

الثاني: موجبتان والكبرى كلية.

الثالث: موجبتان والصغرى كلية.

ونتيجة هذه الأضرب الثلاثة موجبة جزئية.

الرابع: كليتان والكبرى سالبة.

الخامس: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية.

السادس: الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة جزئية.

ونتيجة هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية.

وقوله : «وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا».

يعني: والشكل الرابع قد أنتج خمسةَ أضربٍ، وهي:

الأول: موجبتان كليتان.

الثاني: موجبتان والصغرى كلية.

فأنتج هذان الضربان موجبةً جزئيةً.

الثالث: كليتان والكبرى موجبة، **ونتيجة هذا الضرب**: سالبة كلية.

الرابع: كليتان والكبرى سالبة.

الخامس: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية.

ونتيجة هذين الضربين الأخيرين جزئية سالبة.

ثم قال: «وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا»

يعني: غير ما ذكره من الضروب عقيم لا يُنتج لعدم توفر شروط الإنتاج فيها، وعددها (٤٥) ضربا على مذهب المتقدمين؛ لأن القسمة العقلية تقتضي أن يكون عدد الضروب (٦٤) أربعة وستين ضربا، من حاصل ضرب عدد أربعة أشكال في ستة عشر ضربا (٤ × ١٦) = ٦٤ ضربا. الذي يُنتج منها باطراد كما تقدم (١٩) تسعة عشر ضربا على مذهب المتقدمين، وما سواها عقيم لا يُنتج.

كيفية إخراج النتيجة

قال:

وَتَتْبَعُ النَّتِيْجَةُ الأَخَسَّ مِنْ * تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ**

أراد أن يبين لك كيف تكون النتيجة، فبين أن نتيجة القياس في جميع الأشكال تتبع الخسيس من تلك المقدمات، والخسة هي: «**السلب والجزئية**»، فإذا كان في كل منهما خسة تبعتهما النتيجة، وإذا كانتا موجبتين كانت النتيجة موجبة، وإلا فسالبة، وإذا كانت إحداهما جزئية كانت النتيجة جزئية.

مثلا: أضرب الشكل الأول:

الثاني منها -كما تقدم بيانه-: كليتان والكبرى سالبة، فوُجدت خسة السلب في الكبرى، **ولذلك كانت النتيجة**: سالبة كلية.

والرابع: اجتمع فيه الخستان؛ إذ وُجدت في صغراه خسة الجزئية، وفي كبراه خسة السلب، **ولذلك كانت النتيجة**: سالبة جزئية.

وكذا تفعل في باقي الأضرب، فإذا كان في إحدى المقدمتين جزئية أو سلب كانت النتيجة كذلك كما تقدم بيانه.

قال الملوي (ص٩٢):

"وإن كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية، إلا إن كان الأصغر مسورا بسور كلي في الصغرى، أو في عكسها، فمن ذلك يُعلم: أن الشكل الثالث لا ينتج كلية؛ لأن الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لأنه محمول في الصغرى، ولو عكست قضيته

انعكست جزئية؛ لأنها لا تكون إلا موجبة. وكذا الشكل الرابع، إلا الضرب الثالث منه فإنه ينتج كلية سالبة؛ لأن صغراه كلية سالبة تنعكس إلى كنفسها، وأما الشكل الأول والثاني فالأمر فيهما ظاهر".

وقوله: «هكذا زُكِنْ».

أي: هكذا عُلِمَ، **والعرب تقول**: زَكِنْتُ مِنْكَ كَذَا، أَيْ عَلِمْتُهُ. **قال قعنب ابن أم صاحب:**

وَلَنْ يُراجُعَ قَلْبِي حُبُّها أَبَدًا *** زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الذي زكِنُوا

أي: علمتُ.

ثم قال الأخضري:

وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ * مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ**

يعني أن هذه الأشكال الأربعة التي سبق ذكرها مختصة بالقياس الحملي، وليست تختص بالقياس الشرطي، وهذا مذهب المتقدمين.

وقال:

وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ * أَوِ النَّتِـيْجَةِ لِعِـلْمٍ آتٍ**

يعني: أنه يصح الحذف في المقدمات أو النتيجة إذا كان المحذوف معلوما؛ لأن حذف ما يُعلم جائز.

فمثال حذف الصغرى: «**كل زانٍ محصنٍ يُرجم، فزيدٌ يُرجم**».

فالصغرى محذوفة للعلم بها، وهي: «**زيدٌ زانٍ**».

ومثال حذف الكبرى: «**أبو لهب مشرك، فأبو لهب في النار**» فالكبرى محذوفة للعلم بها، وهي: «**كل مشرك في النار**».

ومثال حذف النتيجة: «**أبو لهب مشرك، وكل مشرك في النار**» فالنتيجة محذوفة، وهي: «**أبو لهب في النار**».

وربما حُذفت النتيجة والكبرى، كما لو قلتَ: «**أبو لهب مشرك**» وقد ثبت ذلك بيقين، فحُذفت الكبرى والنتيجة للعلم بهما.

وقوله:

وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا * مِنْ دَوْرٍ اوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا**

أي: «**وَتَنْتَـهِي**» المقدمات «**إِلَى ضَـرُورَةٍ لِمَا قَـدْ لَزِمَا مِـنْ دَوْرٍ اوْ تَسَلْـسُلٍ**» القياس يُسمى بالحجة والبرهان؛ لأنه يُحج به الخصم، فالخصم إذا سلم بالمقدمات وكانت المقدمات صحيحة في نفسها، لزمه فرضا أن يُسلم بالنتيجة.

فلا بد من أن تنتهي المقدمات إن لم تكن ضرورية إلى ضرورة؛ لأنه إذا لم تفد النتيجةُ العلمَ الضروريَّ للزم الدور أو التسلسل.

فالدور: توقف معرفة الحَدِّ على معرفة المَحْدُودِ، وقد سبق بيانه في الحدود.

والتسلسل: ترتب أمر على أمر إلى غير نهاية، وله أقسام أربعة لا تأتينا في مثل هذا المختصر.

مثال تقريبي: "**مجيء زيد متوقف على مجيء عمرو، ومجيء عمرو متوقف على مجيء خالد، ومجيء خالد متوقف على مجيء بكر**" وهكذا إلى غير نهاية، وهذا يؤدي قطعا إلى عدم مجيء أحدهم.

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ

١٠٠.	وَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَى بِالِاسْـتِثْنَائِي	***	يُعْـــرَفُ بِالشَّـــرْطِي بِـــلَا امْتِـــرَاءِ
١٠١.	وَهْـوَ الَّذِي دَلَّ عَـلَى النَّتِيجَـةِ	***	أَوْ ضِـدِّهَـــا بِالفِـــعْلِ لَا بِالقُـــوَّةِ
١٠٢.	فَـإِنْ يَكُ الشَّــرْطِيُّ ذَا اتِّصَـالِ	***	أَنْتَـــجَ وَضْـــعُ ذَاكَ وَضْـــعَ التَّـــالِي
١٠٣.	وَرَفْــعُ تَــالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلَا	***	يَلْـــزَمُ فِي عَكْسِـــهِمَا لِمَـــا انْجَـــلَى
١٠٤.	وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِـلًا فَوَضْـعُ ذَا	***	يُنْـــتِجُ رَفْـــعَ ذَاكَ وَالعَكْـــسُ كَـــذَا
١٠٥.	وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُـنْ	***	مَـــانِعَ جَمْـــعٍ فَبِوَضْـــعِ ذَا زُكِـــنْ
١٠٦.	رَفْـعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْـسٍ وَإِذَا	***	مَـــانِعَ رَفْـــعٍ كَانَ فَهْـــوَ عَكْـــسُ ذَا

بعد فرغ الأخضري من بيان القياس الاقتراني وأشكاله شرع في ذكر النوع الثاني من أنواع القياس، وهو القياس الاستثنائي الشرطي، **ووضع في هذا الفصل مبحثين**:

الأول: **تعريف القياس الاستثنائي.**

الثاني: **نوعا القياس الاستثنائي وطريقة إنتاج كل منهما.**

المبحث الأول: تعريف القياس الاستثنائي

قال:

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي * يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي بِلاَ امْتِـرَاءِ**

وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ* أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لاَ بِالقُوَّةِ**

قوله: «ومنه» معطوف على قوله: "**فمنه ما يدعي بالاقتراني**"، أي: من أنواع القياس «**ما يُدْعَى**» يُعرف «**بِـ**» القياس «**الاسْتِثْنَائِي**» لاشتمال المقدمة الصغرى على حرف استثناء وهو لكن، و «**يُعرف**» أيضا عند المناطقة «**بالشرطي**» لاشتمال المقدمة الكبرى على شرط «**بلا امتراء**» بِغَيْـرِ شَكٍّ.

إذن القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين:

الأولى: استثنائية، وهي المقدمة الصغرى.

والثانية: شرطية، وهي المقدمة الكبرى.

وحده: هو ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل.

والمراد بأنه يدل على النتيجة أو ضدها بالفعل: أنها تُذكر فيه بهيئتها المجتمعة وصورتها.

فخرج بقولنا: "**بالفعل**" القياس الاقتراني؛ لأنه يدل على النتيجة بالقوة.

مثال على القياس الاستثنائي: «**كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، لكنَّ الشمسَ طالعةٌ**». فنتيجة ذلك: «**النهار موجود**». هذه النتيجة هي نفسها التالي المذكور في الشرطية الكبرى؛ فقد ذُكرت فيه النتيجة بصورتها المجتمعة.

وهو في هذا المثال دل على النتيجة بالفعل؛ لأننا استثنينا المقدمَ.

وقد يدل على ضدها بالفعل إذا استثنينا نقيضَ التالي، نحو: **كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا**» فنستثني نقيض التالي بتبديل الكيف فنقول: «**لكنَّ النهارَ ليس بموجود**». فنتيجة ذلك: «**الشمس ليست طالعة**»، فضد هذه النتيجة مذكور في مقدم الشرطية الذي هو «**الشمس طالعة**»، فقد دل القياس عليها القياس أيضا بالفعل.

ونحو: «**لو لم يكن هذا حيوانا لم يكن إنسانا**»، فنستثني نقيض التالي بتبديل الكيف فنقول: «**لكنه إنسان**» فنتيجة ذلك: «**فهو حيوان**».

المبحث الثاني : نوعا القياس الاستثنائي وطريقة إنتاج كل منهما

أولا : الشرطية المتصلة

قال:

فَـإِنْ يَكُ الشَّـرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ * أَنْتَـجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّالِي**

وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا * يَلْـزَمُ فِي عَكْسِـهِمَا لِمَا انْجَلَى**

القياس الاستثنائي نوعان: «**متصل، ومنفصل**».

فالمتصل:

قول مركبٌ من قضيتين حمليتين، إحداهما تتألف من جملتين مقرونٍ بهما شرط، والأخرى قضيةٌ واحدةٌ مقرونٌ بها أداة الاستثناء.

والمنفصل:

قول مركبٌ من قضيتين، إحداهما قضية شرطية منفصلة، والأخرى قضيةٌ استثنائية.

وقد سبق بيان ذلك تفصيلا عند الكلام على أنواع القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة.

ثم أراد المؤلف أن يبين في هذه الأبيات نوعي القياس الاستثنائي من حيث الإنتاج، وهما ضربان منتجان، قال:

«**فَـإِنْ يَكُ**» أي تكنِ القضيةُ «**الشَّـرْطِيُّ**» الشرطيةُ، ذَكَّرَها باعتبار أنها قول «**ذَا اتِّصَالِ**» متصلة «**أَنْتَـجَ وَضْـعُ**» إثباتُ «**ذَاك**» المقدَّمِ «**وَضْـعَ التَّالِي**» إثباتَ التالي في النتيجة، نحو: «**كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان**» ينتج ذلك: «**فهو حيوان**».

فالمقدم: كلما كان إنسانا، **والتالي**: كان حيوانا.

فنستثني المقدم: لكنه إنسان.

فالنتيجة: فهو حيوان.

فأَنْتَـجَ إثباتُ المقدمِ "أي: **استثناؤه**" إثباتَ التالي، فاستثناء المقدم أنتج إثباتَ التالي الذي هو "**حيوان**"؛ ذلك أن التالي يكون أعمَّ من المقدم، والمقدم ملزوم للتالي، والتالي لازم له، وسبق أن بينا أن إثبات الملزوم يستلزم إثبات اللازم، وإثبات الأخص كالإنسان يستلزم إثبات الأعم كالحيوان، لكن لا يلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص كما سيأتي، **إذن**: يلزم من إثبات المقدم إثبات التالي، فيلزم من أنه إنسان أن يكون حيوانا.

وقوله:

«وَ» أنتج أيضا «**رَفْـعُ تَالٍ**» أي: نفيهُ «**رَفْعَ أَوَّلٍ**» الذي هو المقدم؛ فتقول في المثال: «**كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه ليس بحيوان**» فينتج ذلك: «**ليس بإنسان**». لأن انتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص.

فالتالي: "**حيوان**"، والمقدم: "**إنسان**"، فنقيض التالي -أي نفيه- يُنتج نقيضَ المقدم، أي: نفيَ المقدم؛ لأن التالي -كما سبق بيانه- لازم للمقدم وهو أعم من المقدم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاءَ الملزوم.

وقوله: «وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى»

يعني: أنه لا يلزم الإنتاج في عكس وضع المقدم، الذي هو وضع التالي، ولا في عكس رفع تالٍ الذي رفع المقدم، فنفيُ المقدم لا يلزم منه نفيُ التالي، وإثبات التالي لا يلزم منه إثباتُ المقدم.

فوضع التالي لا يكون منتجا، ففي المثال المتقدم: «**كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا**»، إذا أثبتنا التالي قلنا: «**لكنه حيوان**» فلا ينتج: «**أنه إنسان**» أو: «**ليس بإنسان**»؛ لأنه لا يلزم من إثبات الأعم إثباتُ الأخص أو نفيه؛ لأنه قد يكون حيوانا غيرَ إنسان، فقد يكون فرسا، قد يكون طيرا، **إذن**: إثباتُ التالي لا يلزم منه إثباتُ المقدم.

وكذلك رفع المقدم لا يكون منتجا، كما في لو قلنا: «**كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه ليس بإنسان**» فلا ينتج «**ليس بحيوان**، ولا: «**أنه حيوان**». فنفيُ المقدم لا يلزم منه نفيُ التالي؛ لأن المقدم أخص من التالي، ونفي الأخص لا يستلزم رفعَ الأعم، فلا يلزم من أنه ليس بإنسان أن يكون ليس بحيوان.

إذن:

ضربان منتجان، هما: «**إثبات المقدم، ورفع التالي**».

وضربان غير منتجين، هما: «**إثبات التالي، ورفع المقدم**».

ثانيا: الشرطية المنفصلة

قال:

وَإنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فوَضْعُ ذَا * يُنْـتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا**
وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إنْ يَكُنْ * مَـانِعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْعِ ذَا رُكِنْ**
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا * مَـانِعَ رَفْـعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا**

سبق وأن بينا أن الشرطية المنفصلة لها ثلاثة أنواع: «**مَانِعَةُ جَمْعٍ، ومَانِعَةُ خُلُوٍّ، وحَقِيقَيَّةٌ**» والقياس الشرطي المنفصل إذا تركب منها لا يخرج عن هذه الأنواع.

أولا: أضربُ الشرطية الحقيقة «مانعة الجمع والخلو معا»

وَإنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فوَضْعُ ذَا * يُنْـتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا**
وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ...... * ....**

«**وَإِنْ يَكُنْ**» تكن القضية الشرطية الحقيقية «**مُنْفَصِلًا**» منفصلةً «**فَوَضْعُ ذَا**» أي إثباتُ أحدِ طرفيها سواء كان مقدما أم تاليا «**يُنْتِجُ رَفْعَ ذاك**» أي نفيَ الطرف الآخرَ، فلا يجتمعان لأن جمعهما ممتنع «**وَالعَكْسُ كَذَا**» أي نفي أحد الطرفين يُنتج إثباتَ الطرفِ الآخرَ؛ لأنهما لا ينتفيان «**وَذَاكَ**» أي: إثبات أحد الطرفين يُنتج رفع الآخر والعكس «**فِي الأَخَصِّ**» من غيره، وهي الحقيقية مانعةُ الجمع والخلو، فهي أخص من مانعة الجمع، ومن مانعة الخلو؛ إذ هي ما حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي صدقا وكذبا، **أي**: لا يجتمعان ولا يرتفعان.

إذن: إثبات أحد الطرفين يُنتج رفعَ الطرف الآخر، ونفي أحدهما يُنتج إثبات الطرف الآخر، فتكون أضرب الإنتاج حينئذ أربعة: «**اثنين من حيث الإثبات، واثنين من حيث النفي**»:

الأول: إثبات المقدم يُنتج رفعَ التالي.

الثاني: إثبات التالي يُنتج رفعَ المقدم.

الثالث: نفي المقدم يُنتج إثباتَ التالي.

الرابع: نفي التالي يُنتج إثباتَ المقدم.

مثال ذلك: "**الاسم إما معرب وإما مبني**".

فالمقدم: معرب، **والتالي**: مبني.

الضرب الأول: «**إثبات المقدم يُنتج رفعَ التالي**».

إذا أثبتنا المقدم قلنا: «**لكنه معرب**»، فتكون النتيجة: «**ليس مبنيا**».

الضرب الثاني: «**إثبات التالي يُنتج رفعَ المقدم**».

«**لكنه مبني**»، فتكون النتيجة: «**ليس معربا**».

الضرب الثالث: «**نفي المقدم يُنتج إثباتَ التالي**».

«**لكنه ليس معربا**»، فتكون النتيجة: «**هو مبني**».

الضرب الرابع: «**نفي التالي يُنتج إثباتَ المقدم**».

«**لكنه ليس مبنيا**»، فتكون النتيجة: «**هو معرب**».

ثانيا : أضربُ الشرطية «مانعة الجمع»

.... ثُمَّ إِنْ يَكُنْ *** مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ ..... *** ....

«**ثُمَّ**» عاطفة بمعنى الواو «**إِنْ يَكُنْ**» تكن القضية الشرطية المنفصلة «**مَانِعَ جَمْعٍ**» مانعةَ جمع، وهي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي صدقا فقط، بحيث إنهما لا يجتمعان «**فَبِوَضْعِ ذَا**» أحد الطرفين «**زُكِنْ**» عُلَمَ «**رَفْعٌ لِذَاكَ**» للطرف الآخر «**دُونَ عَكْسٍ**» أي إذا أُثبت الطرف الأول أنتج نفيَ الطرف الثاني من غير عكس، أي إذا انتفى أحدهما لا يُنتج إثباتَ الآخر، فتكون أضرب الإنتاج اثنين من حيث الإثبات فقط، أما النفي فلا ينتج.

فالأول: إثبات المقدم يُنتج رفعَ التالي.

والثاني: إثبات التالي يُنتج رفعَ المقدم.

مثال ذلك: «**هذا إما حيوان وإما شجر**».

فالمقدم: حيوان، **والتالي**: شجر.

الضرب الأول: «**إثبات المقدم يُنتج رفعَ التالي**».

إذا أثبتنا المقدم قلنا: «**لكنه حيوان**»، فتكون النتيجة: «**ليس بشجر**».

الضرب الثاني: «**إثبات التالي يُنتج رفعَ المقدم**».

«**لكنه شجر**»، فتكون النتيجة: «**ليس بحيوان**».

فيمتنع اجتماع الحيوان والشجر، ويمكن أن يخلو عنهما؛ كأن يكون جمادا أو مَعْدِنًا.

ولذلك الضربان الآخران عقيمان لا ينتجان، فلو قلت: «**لكنه ليس بحيوان**»، فلا ينتج النتيجة: «**هو شجر**» أو قلتَ: «**لكنه ليس بشجر**»، لا يُنتج: «**هو حيوان**» لاحتمال أن يكون غيرهما.

ثالثا: أضربُ الشرطية «مانعة الخلو»

.... وَإِذَا * مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا**

يعني: «**وإذا كَانَ**» كانت القضية الشرطية «**مانعَ رفعٍ**» مانعةَ خُلُوٍّ «**فهو عكس ذا**» أي عكس مانعة الجمع، وهي ما حُكِمَ فيها بالتنافي بين المقدم والتالي كذبا فقط، بحيث إنهما لا يرتفعان، فإذا انتفى أحد الطرفين أنتجَ إثبات الآخر، فتكون أضرب الإنتاج اثنين من حيث النفي فقط، أما الإثبات فلا ينتج.

فالأول: نفي المقدم يُنتج إثباتَ التالي.

والثاني: نفي التالي يُنتج إثباتَ المقدم.

مثال ذلك: «**هذا الشيء ليس بأبيض وليس بأسود**».

فالمقدم: أبيض، **والتالي**: أسود.

الضرب الأول: «**نفي المقدم يُنتج إثبات التالي**».

إذا استثنينا نقيض المقدم قلنا: «**لكنه أبيض**»، أنتج: «**ليس بأسود**»، فقد أنتج عين التالي.

الضرب الثاني: «نفي التالي يُنتج إثباتَ المقدم».

إذا استثنينا نقيض التالي قلنا: «**لكنه أسود**»، أنتج: «**ليس بأبيض**»، فقد أنتج عين المقدم.

أما الضربان الآخران فعقيمان لا ينتجان، فلو قلت: «**لكنه ليس بأسود**»، لا ينتج: «**هو أبيض**» أو قلتَ: «**لكنه ليس بأبيض**»، لا يُنتج: «**هو أسود**» لاحتمال أن يكون غيرهما.

فَصْلٌ فِي لَوَاحِقِ القِيَاسِ

١٠٧.	وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُرَكَّبَـا	***	لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَـا
١٠٨.	فَرَكِّبَـــنْهُ إِنْ تُـــرِدْ أَنْ تَعْلَمَـــهْ	***	وَاقْـلِبْ نَتِيـ ـجَةً بِـهِ مُقَدِّمَـهْ
١٠٩.	يَلْـــزَمُ مِـــنْ تَرْكِيبِهَـا بِـأُخْرَى	***	نَتِيْـــجَةٌ إِلَـــى هَلُـــمَّ جَـ ـــرًّا
١١٠.	مُتَّصِــلَ النَّتَـــائِجِ الَّذِي حَـــوَى	***	يَكُـــونُ أَوْ مَفْصُـــولَهَا كُلٌّ سَـــوَا
١١١.	وَإِنْ بِجُــزْئِيٍّ عَلَى كُلِّـــيْ اسْتُـــدِلْ	***	فَـذَا بِالِاسْتِقْـرَاءِ عِنْدَهُــمْ عُقِـلْ
١١٢.	وَعَكْسُـهُ يُـدْعَى القِيَـاسَ المَـنْطِقِي	***	وَهْـــوَ الَّــذِي قَدَّمْـــتُهُ فَحَقِّـــقِ
١١٣.	وَحَيْــثُ جُــزْئِيٌّ عَلَى جُــزْئِيْ حُمِـلْ	***	لِجَـــامِعٍ فَــذَاكَ تَمْثِــيلٌ جُعِـــلْ
١١٤.	وَلَا يُفِيــ ـــدُ القَطْـــعَ بِالدَّلِـــيلِ	***	قِيَـــاسُ الِاسْتِقْـــرَاءِ وَالتَّمْـــثِيلِ

قوله: «فَصْلٌ فِي لَوَاحِقَ القِيَاسِ».

أي هذا فاصل بين ما سبق وبين ما هو آتٍ فيما يُلحق بالقياس البسيط في الاستدلال.

فقد عرفتَ فيما مضى أن القياس قولٌ مؤلف من قضيتين -مقدمتين- فأكثر يلزم من التسليم بهما قضيةٌ أخرى، فإن تركب من مقدمتين فقط يُسمى عندهم قياسا بسيطا، وهو ما سبق بيانه فيما تقدم، وإن تركب من أكثر من مقدمتين يسمى قياسا مركبا.

فأراد الأخضري في هذا الفصل أن يبين لك ما يُلحق بالقياس البسيط في الاستدلال، ووضع في هذا الفصل ثلاثةَ مباحث: «**تعريف القياس المركب، أنواعه، الاستقراء والتمثيل**».

المبحث الأول: تعريف القياس المركب

وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا * لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا**
فَرَكِّبَـنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ * وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِـهِ مُقَدِّمَـهْ**
يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى * نَتِيْجَةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـرَّا**

قوله: «**ومنه**» ومن أنواع القياس «**مَا**» قياسٌ «**يَدْعُونَهُ**» يسمونه «**مُرَكَّبَا لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَـجٍ**» مِنْ قياسين بسيطين فأكثر «**قد رُكِّبَ**» ولو بالقوة.

وقوله: «**فَرَكِّبَـنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ**».

كما لو قلتَ: "**كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نامٍ، وكل نامٍ جسم، وكل جسم مركب**".

وقوله: «**وَاقْـلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَـدِّمَهْ**».

أي اقلب نتيجةَ المقدمتين الأوليين فاجعلها في مقدمة صغرى لقياس ثانٍ، وهي في المثال المتقدم "**كل إنسان حساس**" نتيجةُ المقدمتين: "**كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس**" فتجعل هذه النتيجة مقدمةً صغرى كي «**يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِـ**» مع مقدمة «**أُخْرَى نَتِيْـجَةٌ**» فتقول: «**كل إنسان حساس، وكل حساسٍ نامٍ**» فينتج ذلك: «**كل إنسان نامٍ**». وكذا تفعل «**إِلَـى**» داخلة على مجرور محذوف، تقديره "حالةٍ مقولٍ فيها": «**هَـلُـمَّ**» فعل أمر بمعنى تَعَالَ أو أَحْضِـرْ، أو أَقْبِلْ، وقيل: اسم فعل أمر «**جَـرًّا**» ومعنى "**هلم جرا**" داوم على ذلك، وهذا يعني أنه قد يتركب القياس المركب من جملة من الأقيسة البسيطة.

وقول: «هَلُمَّ جَرًّا» معناه كما قال المفضل بن سلمة في "الفاخر" (٣٢):

"أي تَعَالوا على هِينِتِكُم كما يسهلُ عليكم، وأصل ذلك من الجر في السَّوْق، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في سيرها، **قال الراجز:**

لطالما جَرَرْتُكُنَّ جَرًّا *** حتى نَوَى الأَعْجَفُ وَاسْتَمَرَّا"

ثم استُعمل مَثَلًا في المداومة والمواصلة على الشيء، وهو عربي فصيح خلافا لابن هشام، **قال عائذ بن يزيد:**

وإنْ جَاوَزْتُ مُقْفِرَةً رَمَتْ بي *** إلى أخْرَى كَتِلْكَ هَلُمَّ جَرًّا

المبحث الثاني : أنواع القياس المركب

مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حوَى* يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا**

قوله: «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يكونُ».

أي: ومن القياس المركب ما يدعونه متصلَ النتائج، وهو الذي حوى النتائجَ.

فـ «متصلَ»: بدلٌ مفصل من مجمل من قوله: "**مركبا**"، الذي هو مفعول "**يدعونه**"، **ومفصولَهَا**: بالنصب معطوف عليه، **ومتصل**: مضاف، **والنتائج**: مضاف إليه، **والذي**: خبر مبتدإ محذوف تقديره هو، **ويكون**: فعل مضارع تام لأنه اكتفى بمرفوعه.

أو «متصلَ»: خبر يكون مقدم عليه إذا اعتبرناه ناقصا، ومفعول حوى محذوف دلت عليه الجملة من يكون واسمها وخبرها، **والذي**: مبتدأ، **خبره**: جملة يكون، و "**أَوْ مَفْصُولَهَا**" ويكون مفصولَ النتائج إذا لم يَحْوِ النتائجَ، **فيكون المعنى**: "القياس المركب الذي حوى النتائجَ يكونُ متصلَ النتائجِ، والذي لم يحوها منفصل النتائج"، ويجوز في البيت أوجه إعرابية كثيرة تركتها خشيةَ الإطالة.

وقوله: «كُلٌّ سَوَا».

أي كُلٌّ من النوعين متصلِ النتاجِ ومفصولِهَا سواءٌ في إفادة المطلوب التصديقي.

ويعني بهذا أن للقياس المركب نوعين: «**متصل النتائج، ومفصول النتائج**».

فمتصل النتائج: ما حوى النتائجَ، بحيث إنه تُذكر فيه النتيجةُ بالفعل مرتين، فتُذكر أولا: نتيجةً، وثانيا: مقدمةً لقياس آخر، **نحو**: "كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس" **فيُنتج ذلك**:" كل إنسان حساس"، **ثم تأخذ هذه النتيجة وتجعلها مقدمةً لقياس آخر، فتقول**: "كل إنسان حساس، وكل حساس نامٍ" **فيُنتج ذلك**: "كل إنسان نامٍ" **ثم تقول**: "كل إنسان نامٍ، وكل نامٍ جسم" **فينتج ذلك**: "كل إنسان جسم". فهذا يُسمى متصل النتائج؛ لأن النتيجة متصلة بالمقدمة، وقد ذُكرت فيه بالفعل مرتين.

ومفصول النتائج: ما لم تُذكر فيه النتائج، بل حُذِفَتْ منه، فهو عكس الموصول، **نحو**: "كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نامٍ، وكل نامٍ جسم". **يُنتج ذلك**: " كل إنسان جسم"، وحقيقة هذا القياس أنه يُرد إلى البسيط؛ لأن النتيجةَ مطويةٌ مرادةٌ في المعنى.

المبحث الثالث : تعريف الاستقراء والتمثيل

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ * فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ**
وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاس المَنْطِقِي* وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّق**
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ * لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ**
وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ * قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ**

أراد أن يبين ما يفيد فائدةَ القياسِ المنطقي في تحصيل المطلوب التصديقي، وهما نوعان: «**الاستقراء، والتمثيل**».

قوله :

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ * فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ**

الاستقراء: تتبع الجزئيات لِيُحْكَمَ بحكمها على أمر كلي، أو: الحكم على الكلي بما في بعض أجزائه، أو: الاستدلال بحكم جزئي على حكم كلي.

وهو نوعان: «**تام، وناقص**»، فإن كان التتبع لجميع الجزئيات فهو استقراء تام، وإن كان لأكثرها، أو لبعضها، على خلاف بينهم، فهو استقراء ناقص.

مثال الاستقراء التام: الموت لجميع الحيوانات، فإذا تتبعنا جميع أجزاء الحيوان وجدنا الموتَ لازم لها جميعا، فنحكم بهذا على الحيوان بأنه سيموت؛ لأنه ما من فرد من أفراده إلا وهو سيموت، **ومنه على الصحيح**: الاسم معرب أو مبني، ولا واسطة بينهما؛ إذ مَنْ تتبع جميعَ أفرادِ الاسم وجده لا يخرج عن الإعراب والبناء، وهذا النوع من الاستقراء يفيد اليقين، وهو حجة.

ومثال الناقص:

أقل سن تحيض فيه المرأة تسعُ سنين، فهذا استقراء، ولا شك أن هذا الحكم لم يُتتبع فيه جميعُ الأجزاء، ولكن حكم به الإمامُ الشافعي رحمه الله بناء على ما رأى من نساءٍ؛ لأنه بغير شك لم يستقرأ جميعَ النساء.، وهذا النوع من الاستقراء لا يفيد اليقين، بل الظن.

قال صاحب المراقي:

ومِنْهُ الاسْتِقْرَاءُ بالجُزْئِـيّ *** على ثُبُوتِ الحُكْمِ للكُلِـيّ

فإن يَعُمَّ غَيْـرَ ذِي الشِّقَاقِ *** فَهُوَ حُجَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ

وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إلى الظَّن انْتَسَبْ *** يُسْمَى لُحُوقَ الفَرْدِ بالَّذِي غَلَبْ

وقوله:

وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِي* وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ**

يعني: وعكس الاستقراء هو القياس المنطقي الذي تقدم بيانه عند قوله: "**إن القياس من قضايا صورا...**"؛ إذ نستدل فيه بإثبات حكم الكلي للجزئي.

وقوله:

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ * لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ**

التمثيل: تَشْبِيهُ جُزْئِـيٍّ بجزئي لعلة جامعة بينهما لإثباتِ حُكْمِ المُشَبَّهِ به للمُشَبَّهِ، **أو نقول**: حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه لاشتراكهما في علة واحدة، كالاستدلال على تحريم النبيذ بحرمة الخمر؛ إذ العلة الجامعة بينهما هي الإسكار، وهما جزئيان من مطلق المسكر.

وقوله:

وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ * قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ**

أي: لا يفيد قياسُ الاستقراء الناقص، ولا قياسُ التمثيلِ القطعَ بنتيجة الدليل، فالاستقراء الناقص لا يفيد القطعَ لاحتمال خروج فرد من أفراد المُسْتَقْرَاِ، فقد تحيض امرأة قبل التاسعة، والتمثيل أيضا لا يفيده لأنه لا يلزم من تشابه جزئيين في شيء تشابههما في جميع الأشياء، ولأنه قد تكون العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول.

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الحُجَّةِ

١١٥.	وَحُجَّـــةٌ نَقْلِـــيَّةٌ عَقْلِـــيَّهْ	***	أَقْسَـــامُ هَـــذِي خَمْـــسَةٌ جَلِـــيَّهْ
١١٦.	خَطَـــابَةٌ شِعْـــرٌ وَبُرْهَـــانٌ جَـــدَلْ	***	وَخَـــامِسٌ سَفْسَـــطَةٌ نِلْـــتَ الأَمَـــلْ
١١٧.	أَجَلُّهَـــا البُرْهَـــانُ مَـــا أُلِّـــفَ مِـــنْ	***	مُقَـــدِّمَـــاتٍ بِـــاليَقِـــينِ تَقْـــتَرِنْ
١١٨.	مِـــنْ أَوَّلِيَّـــاتٍ مُشَاهَـــدَاتِ	***	مُجَـــرَّبَـــاتٍ مُتَـــوَاتِـــرَاتِ
١١٩.	وَحَـــدَسِيَّـــاتٍ وَمَحْسُوسَـــاتِ	***	فَتِلْـــكَ جُمْـــلَةُ اليَقِيـــنِيَّاتِ
١٢٠.	وَفِـــي دَلَالَـــةِ المُقَـــدِّمَـــاتِ	***	عَـــلَى النَّتِـــيجَـــةِ خِـــلَافٌ آتِ
١٢١.	عَقْـــلِيٌّ اوْ عَـــادِيٌّ اوْ تَوَلُّـــدُ	***	أَوْ وَاجِـــبٌ وَالأَوَّلُ المُـــؤَيَّـــدُ

قوله: «فَصْلٌ فِي أقسام الحجة».

أي فصل في أقسام القياس المسمى بالحجة باعتبار مادته، وقد سُمِّـيَ حجةً لأن من تمسك به -مع مراعاة الشروط المتقدمة- حَاجَّ خصمَه وظهر عليه، وقد وضع الناظم في هذا الفصلِ ثلاثةَ مباحث: «**أقسام الحجة، والبرهان وجملة اليقينيات، والربط بين الدليل ونتيجة الدليل**».

المبحث الأول: أقسام الحجة

قال:

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِـيَّهْ *** ....

يعني أن القياس والحجة باعتبار مادته ينقسم إلى قسمين: «**حجة نقلية، وحجة عقلية**».

فالنقلية: هي الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، بحيث تكون جميع مقدماتها أو إحداها مأخوذ من الكتاب والسنة، كما في المثال «**زيدٌ زانٍ، وكل زانٍ يُحَدُّ، فزيدٌ يُحَدُّ**».

والعقلية: ما أنشأها العقل من غير توقف على نقل، وهي خمسة أقسام باعتبار موادها.

فإن كانت مادته يقينية فهو البُـرْهَان وهو أجلها، وإن كانت مشهورةً مسلمًا بها فهو الجَدَلِـيُّ، وإن كانت مقبولةً فهو الخَطَابِـيُّ، وإن كانت مُـخَـيَّـلَةً فهو الشعري، وإن كانت مُمَوَّهَةً فهو السُّوفِسْطَائِـيُّ، **وقد ذكرها في قوله:**

.... *** **أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ**

خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ * وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ**

يعني أقسام العقلية خمسةٌ، وهي ظاهرة وواضحة عند أهل المنطق.

الأول: الخَطَابَةُ.

والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم، كما يفعل الخطباء، وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة كالتي تصدر من شخص يُظن فيه الصلاح، نحو: «**العَمَلُ بالعلم يوجب الفوزَ والنجاة، وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله، فالعمل بالعلم لا ينبغي إهماله**».

أو مؤلف من مقدمات مظنونةٍ ظنا راجحا مع تجويز النقيض، نحو: «**فلان يسير في الليل خُفْيَةً، وكل سائر في الليل خُفْيَةً فهو مُتَلَصِّصٌ، ففلان مُتَلَصِّصٌ**». فنتيجة هذا القياس مظنونة.

والثاني: الشعر.

والغرض منه انفعال النفس ترغيبا أو ترهيبا، وهو قياس مؤلف من مقدمات مُـخَـيَّـلَـةٍ تنبسط منها النفس أو تنقبض، صادقةً كانت تلك المقدمات أو كاذبةً، فمثال الذي تنبسط منها النفس غير السوية: «**هذه خَـمْـرٌ، وَكُلُّ خَـمْـرٍ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ، فهذه يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ**».

ومثال الذي تنقبض منه النفس: «**هذا دَوَاءٌ، وكل دواءٍ مِرَّةٌ مَقِيئَةٌ، فهذا مِرَّةٌ مَقِيئَةٌ**» فتنفر النفس منه.

والثالث: البرهان

يأتي بيانه في البيت القادم.

والرابع: الجدل.

والغرض منه الظهور على الخصم وقهره، وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورةٍ أو مُسَلَّمٍ بها عند الناس أو عند الخصم، صادقةً كانت أو كاذبةً.

فمثال المشهورة: «**هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح**».

ومثال المسلمِ بها عند الناس: «**الإحسان خير، وكل خير يَزِينُ، فالإحسان يزينُ**».

ومثال المسلمِ بها عند الخصم: «**هذا خَبَـرُ عَدْلٍ، وكل خَبَـرِ عَدْلٍ يُعْمَلُ به، فهذا يُعمل به**».

والخامس: السفسطة.

والغرض منها المغالطة والتمويه والتلبيس على الخصم، وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة، أو من مقدمات شبيهةٍ بالحق، أو بالمشهورة.

فمثال الكاذبة «**زيدٌ مَيِّتٌ، وكل مَيِّتٍ جماد، فزيد جماد**».

ومثال الشبيهة بالحق القولُ في حمار ميت، أو في صورة حمار: «**هذا حمار، وكل حمار ناهق، فهذا ناهق**». وتُمسى مغالطة.

ومثال الشبيهة بالمشهورة القول في رجل يخبط في البحث: «**هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، فهذا عالم**» وتُسمى مشاغبة.

ومن أقبح المشاغبات أن يَشْغَلَ المُنَاظِرُ الذي ينافح عن الباطل، ولا ينقاد للحق فهمَ خصمِهِ بكلام قبيح يشوش به ذهنَه؛ ليظهر للناس أنه غلبه، كما يفعل الأشاعرة وعبادة القبور ومَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ من الكذب والبهتان على أهل السنة، وتلفيق التهم الكاذبة لهم، ووصفهم بأوصاف هم منها براء ليظهروا لمريديهم أنهم على حق وهدى.

فالسفسطة في العقليات: هي الحِكْمَةُ المُمَوِّهَةُ، وهي كلمة يونانية مركبة من جزئين "سوفيا" بمعنى الحكمة، و "اسطس"، بمعنى المموهة، فلما عُربت قيل: سفسطة.

ومن السفسطة قول المتكلمين: "**الله لا تقوم به الحوادث**" ليس بمعنى أنه -سبحانه- لا يكون محلا لمخلوقاته، فلا يحل بذاته في شيء من خلقه، ولا يحدث له وصف مكتسب من خلقه، وهو مباين لخلقه، فلا يريدون ذلك لأن ذلك لا يجادل فيه مسلم، بل يريدون بذلك نفيَ الصفات الاختيارية، وهذه سفسطة؛ لأنه من المعلوم من دين الله بالاضطرار أن كل ما سوى الله حادث مخلوق، والله -جل وعلا- لم يزل فعالا لما يريد، يُحدث من أمره ما يشاء سبحانه، فنفي أنه -سبحانه- لا يحدث من أمره ما يشاء تعطيل لكونه فعالا لما يريد، فقد أراد -سبحانه- وشاء أن ينزل إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، وشاء أن يستوي على عرشه، وشاء أن يأتي يوم القيامة للفصل بين العباد، فهو-سبحانه- لم يزل فعالا لما يريد.

ومن السفسطة قول الجهمية ومن لف لفهم: "**إن الصفة عين الموصوف، وإن كلَّ صفةٍ عينُ الصفةِ الأخرى**" وهذه مكابرة في المعقولات، وسفسطة في البدهيات؛ إذ من المعلوم عقلا وحسا أن الصفة ليست عينَ الموصوف، وأن كل صفةٍ مفردةٍ غيرُ الصفة الأخرى، فالسمع غير السميع، والقدرة غير القادر، والعلم غير العالم، والتكليم والكلام غير المتكلم، كما أن السمع والقدرة والعلم والكلام صفات متغايرة لذات واحدة.

وبالجملة: فكل مَنْ توهم أن إثبات الأسماء والصفات لزم أن يكون منه مماثلة الباري -جل وعلا- للحوادث، وأن صفاتِه -سبحانه- مماثلة لصفات المخلوقين كان من أشد الناس جهلا، ولا يعدو كلامه أن يكون سفسطة تؤدي إلى الزندقة؛ لأن كلامه حينئذ يقتضي نفيَ جميعَ الأسماء والصفات.

وكذلك مَنْ فرق بين صفة وصفة، أو أثبت بعض الصفات دون بعض مع إقراره أن الوصف يناسب الموصوف، وأن الباري -جل وعلا- ليس كمثله شيء كان متناقضا في قوله، مُتَهَافِتًا فِي مذهبه.

المبحث الثاني: البرهان وجملة اليقينيات

قال:

أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ * مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ**

مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ * مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ**

وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ * فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ**

يعني: أن أجل أقسام الحجة العقلية هو البرهان، ثم الجدل، ثم الخطابة، ثم الشعر، ثم السفسطة.

فالبرهان: ما تركب من مقدمات يقينية، تُنتج نتيجة يقينية بحيث يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا لا يتغير، سواء كانت المقدمات يقينية حقيقيةً، أم كانت نظريةً انتهت إلى ضرورية.

إذن اليقينيات نوعان: «**نظريات، وضروريات**» ثم لا بد من أن ينتهي كل منهما إلى نتيجة يقينية.

وجملة النظريات ستة على ما ذكر: «**أوليات، ومشاهدات، ومجربات، ومتواترات، وحَدْسِيَّات، ومحسوسات**».

الأول: الأوليات.

وهي البَدَهِيَّاتُ، وهي القضايا التي يحكم فيها العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل، كـ «**السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والواحد نصف الاثنين**»، ونحو ذلك.

وعلة نسبتها إلى الأول أن العقل يحكم عليها دفعة واحدة من أول وهلة.

الثاني: المشاهدات.

وتُسمى الوُجْدَانِيَّات، وهي القضايا التي يُدركها العقلُ بالحواس الباطنة، كـ «**عطش الإنسان، وألمه، وجوعه**».

الثالث: المجربات.

وهي القضايا التي يُدركها العقلُ بواسطة تكرار يفيد اليقين، نحو: «**النار محرقة، والخمر مسكرة**».

ومن عجائب الأشاعرة -وهي كثيرة- أنهم يقررون في كتب المنطق أن نتيجة البرهان يقينية، **ثم يقولون في كتب الاعتقاد متناقضين**: "**النار ليست محرقة**" بل يحصل الإحراق عندها "**والخمر ليست مسكرة**" بل يحصل الإسكار عند شربها، فينفون أن الأسباب تؤثر بجعل الله ذلك لها، **ونسوا أو تناسوا أنهم كانوا يقولون في كتب المنطق**: "نتيجة البرهان يقينية!!" فيخالفون ما دل عليه الشرع والعقل، وإلى الله المشتكى، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الرابع: المتواترات.

وهي القضايا التي يُدركها العقلُ بواسطة السماع عن جمع من الناس يمتنع تواطؤهم على الكذب، نحو: «**العلم بوجود الإمام أحمد والشافعي**».

الخامس: الحَدْسِيَّات.

جمع حَدْسٍ، وهو الظَّنُّ والتَّخْمينُ، وهي القضايا التي يُدركها العقلُ بواسطة حدس ظاهر يفيد اليقين، ويمثل بعضهم لذلك بقول: «**كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس**». وهذا مثال فاسد، بل الصحيح أن القمر مضيء في نفسه، خلقه الله على هذه الصفة، ولا يستمد نوره من الشمس.

والمثال الصحيح أن يقال: «الحكم بدوران الشمس حول الأرض» وذلك لاختلاف أوضاعُ الشمس نسبةً إلى الأرض، على وجه يثير عندنا الحدس به.

السادس: المحسوسات.

وهي القضايا التي يُدركها العقلُ بالحواس الخمس الظاهرة؛ «**السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس**».

فهذه جملة اليقينيات، وفي بعضها خلاف لا يتسع المقام لبسطه.

المبحث الثالث : الربط بين الدليل ونتيجة الدليل

قال:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ * عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ**

عَقْلِيٌّ اوْ عَادِيٌّ اوْ تَوَلُّدُ * أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ**

يعني: أنه حصل خلاف بينهم على أربعة أقوال في إفادة المقدمات للنتيجة، فهل الارتباط الحاصل بين المقدمات والنتيجة عقلي، أو عادي، أو متولد، أو واجب؟، هي أقوال أربعة.

فالأول: أن العلم بالنتيجة عقلي، أي لا يصح عقلا أن تتخلف النتيجة عن المقدمات، ولا أن تنفك عنها، إذا كانت الشروط مستوفاة، فالعلم بالنتيجة حينئذ يكون لازما للمقدمات، وبه قال الجويني.

والثاني: أن العلم بالنتيجة عادي، فيمكن أن تتخلف النتيجة عن المقدمات، كما يحصل من خرق للعادات، **مثلا**: النار محرقة، ثم قد يحصل خرق للعادة فتكون غير محرقة، وهذا القول منسوب للأشعري.

والثالث: أن العلم بالنتيجة مُتَوَلِّدٌ عن النظر والقياس بجعل النظر مقدورا للناظر مباشرة، وهذا قول المعتزلة؛ لأنهم يرون أن العبد يخلق فعلَه الاختياري، أي يخلق فهمَ المقدمات، فيتولد منه فهم النتيجة.

والربع: أن العلم بالنتيجة واجب، كتأثير العلة في المعلول، بمعنى أن النتيجة معلول للنظر، وهو علة لها، وهو قول الفلاسفة، وهو أبطل من القول السابق.

ثم قال: «**والأول المؤيد**».

يعني: أن القول الأول هو المختار والمؤيد، كذا قال، وفي هذا نظر لا يتسع المقام لبسطه.

ولم يذكر أن البرهان ينقسم إلى «**لِمِّـيٍّ، وإِنِّـيٍّ**».

فإن كان الحد الأوسط علة وسببًا لثبوت الحد الأصغر في الذهن والخارجِ سمي لميا، وإن كان علة وسببا له في الذهن فقط سمي إنيا.

فمثال اللِّمِّيِّ:

«**زيدٌ انتقض وضوؤه، وكل من انتقض وضوؤه أحدث، فزيد مُحْدِث**».

وسُمي لميا لأنه يفيد العلة، ويُجاب به السؤال بلم.

ومثال الإِنِّيُّ: «**زيد مُحْدِث، وكل محدث انتقض وضوؤه، فزيد انتقض وضوؤه**».

وسُمي إنيا لاقتصاره على إنية الحكم وثبوته دون لميته.

خَاتِمَةٌ

١٢٢.	وَخَـــطَأُ البُرْهَـــانِ حَيْــثُ وُجِــدَا	***	فِـــي مَـــادَةٍ أَوْ صُـــورَةٍ فَالمُبْتَـــدَا
١٢٣.	فِي اللَّفْـظِ كَاشْـتِرَاكٍ اوْ كَجَعْـلِ ذَا	***	تَبَـــايُنٍ مِثْـــلَ الرَّدِيـ ـــفِ مَأْخَـــذَا
١٢٤.	وَفِي المَعَــانِي لِالتِبَــاسِ الكَاذِبَــهْ	***	بِـــذَاتِ صِـــدْقٍ فَافْهَـــمِ المُخَاطَبَــهْ
١٢٥.	كَمِثْـلِ جَعْـلِ العَـرَضِي كَالـ ـذَّاتِي	***	أَوْ نَـــاتِجٍ إِحْـــدَى المُقَـدِّمَـــاتِ
١٢٦.	وَالحُكْـمُ لِلْجِـنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ	***	وَجَعْـــلُ كَالقَطْـــعِيِّ غَـــيْرِ القَطْـعِي
١٢٧.	وَالثَّـانِ كَالخُـــرُوجِ عَـــنْ أَشْـكَالِهِ	***	وَتَـرْكِ شَـــرْطِ النَّتْــجِ مِــنْ إِكْمَــالِهِ
١٢٨.	هَـــذَا تَمَـــامُ الغَـــرَضِ المَقْصُـودِ	***	مِـــنْ أُمَّهَـــاتِ المَنْـــطِقِ المَحْمُـــودِ
١٢٩.	قَـــدِ انْـتَهَى بِحَمْـــدِ رَبِّ الفَـــلَقِ	***	مَـــا رُمْـــتُهُ مِـــنْ فَـــنِّ عِـــلْمِ المَنْطِـقِ
١٣٠.	نَظَمَـــهُ العَبْـــدُ الذَّلِيـــلُ المُفْتَـــقِرْ	***	لِرَحْمَـــةِ المَـــوْلَى العَظِـيمِ المُقْتَــدِرْ
١٣١.	الأَخْضَـــرِيُّ عَابِـــدُ الرَّحْمَـــنِ	***	المُـرْتَجِـــي مِـــنْ رَبِّـــهِ المَنَّـــانِ
١٣٢.	مَغْفِـــرَةً تُحِيـ ـــطُ بِـالذُّنُـــوبِ	***	وَتَكْشِــفُ الغِـطَا عَـنِ القُلُـوبِ
١٣٣.	وَأَنْ يُثِيـ ـــبَنَا بِجَنَّـــةِ العُـ ـــلَا	***	فَإِنَّـــهُ أَكْـ ـــرَمُ مِـــنْ تَفَـــضَّلَا
١٣٤.	وَكُـــنْ أَخِي لِلْمُبْتَــدِي مُسَامِـــحَا	***	وَكُـــنْ لِإِصْـلَاحِ الفَسَـادِ نَاصِـحَا
١٣٥.	وَأَصْلِـــحِ الفَسَـــادَ بِالتَّـأَمُّـــلِ	***	وَإِنْ بَـدِيهَـــةً فَـــلَا تُبَــدِّلِ



١٣٦.	إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا	***	لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
١٣٧.	وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي	***	العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي
١٣٨.	وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ	***	مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
١٣٩.	لَاسِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ	***	ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
١٤٠.	وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ	***	تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
١٤١.	مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ	***	مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ
١٤٢.	ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا	***	عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
١٤٣.	وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ	***	السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
١٤٤.	مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا	***	وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى

أي هذا ختام ما قصده من أبواب المنطق، وقد أراد أن يبين في هذه الخاتمة شيئين: «**الخطأ في البرهان، وختام النظم بنصيحة لمن ينظر في كتابه، ثم بالصلاة على رسوله**».

أولا : خاتمة في بيان الخطأ في البرهان

قال:

وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا * فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا**
فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ اوْ كَجَعْلِ ذَا * تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا**
وَفِي المَعَانِي لِالتِبَاسِ الكَاذِبَهْ * بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ**
كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي كَالذَّاتِي * أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ**
وَالحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ * وَجَعْلُ كَالقَطْعِي غَيْرِ القَطْعِي**
وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ * وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ**

قوله: «**وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ**».

وقوله: «**في مادة**» بتخفيف الدال، وكان الأصل أن يقول: «**في مادَّة**» بتشديدها، لكنه حذف الأولى لأنها ساكنة وقعت عقب حرف مد.

فالمعنى أن الخطأ في القياس متى وُجد، سواء كان في مادة، أي في كلا المقدمتين، أو في صورة، أي في هيئتها، «**فَالمُبْتَدَا**» أي الخطأ في المادة إما أن يكون «**فِي اللَّفْظِ**» وذلك «**كَاشْتِرَاكٍ اوْ كَجَعْلِ ذَي تَبَايُنٍ**». أي أن الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس؛ لأنه حينئذ يكون القياس فاسدا.

وهذا الخطأ إما أن يكون في مادة القياس، وإما أن يكون في صورته.

أولا: الخطأ في مادة القياس، وهو نوعان: «**خطأ في اللفظ، وخطأ في المعنى**».

فالخطأ في اللفظ له حالتان على ما ذكره المصنف:

الأولى: استعمال اللفظ المشترك في القياس، نحو: «**هذه عين**»، أي شمس، «**وكل عين سيالة**»، ينتج «**هذه سيالة**». وهذا فاسد لعدم تكرار الحد الأوسط.

الثانية: استعمال اللفظ المتباين على أنه لفظ مترادف، نحو: «**هذا سيف**» يريد به سيفا غيرَ قاطع، «**وكل سيف صارم**» أي قاطع، فجعلُ السيفِ هو الصارم غيرُ صحيح؛ لأن السيف لا يُرادف الصارمَ، بل يباينه؛ إذ حقيقة الصارم تباين حقيقة السيف؛ لأن السيف قد يكون قاطعا، وقد يكون غير قاطع، **وهذا معنى قوله**: «فَالمُبْتَدَا فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكِ اوْ كَجَعْلِ ذَا *** تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا»

والخطأ في المعنى له أربع حالات، ذكرها في قوله:

وَفِي المَعَـانِي لِالتِبَاسِ الكَاذِبَهْ * بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَافْهَـمِ المُخَاطَبَهْ**

كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي كَالـذَّاتِي * أَوْ نَـاتِجٍ إِحْـدَى المُقَـدِّمَـاتِ**

وَالحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّـوْعِ * وَجَعْـلُ كَالقَطْـعِيِّ غَيْرِ القَطْعِي**

الأولى: التباس قضية كاذبة بقضية صادقة، مثلُ جعلِ العرضي كالذاتي، نحو: «**الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد**» يُنتج: «**الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد**» وهذه نتيجة باطلة لأن إحدى المقدمتين كاذبة؛ لأن المتحرك بحركة السفينة لا تكون هذه الحركة صادرة منه، فلا ينتج حينئذ؛ إذ جَعَلَ الحركةَ العرضية التي هي التحرك بحركة السفينة، وهي محمول القضية الأولى كالحركة الذاتية التي هي التحرك بذاته، وهي موضوع الثانية.

الثانية: أن يُنتج القياسُ إحدى المقدمات، بحيث تكون النتيجة إحدى المقدمتين بتغييرها، نحو: «**هذه نُقْلَةٌ، وكل نُقْلَةٍ حركة**» ينتج: «**هذه حركة**» أي هذه نُقْلَةٌ، وهذه النتيجة بعينها هي المقدمة الصغرى؛ لأن الحركة تُرادف النقلة.

الثالثة: الحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع، نحو: «**الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق**»، ينتج: «**الفرس ناطق**» وهذا باطل من جهة الحكم على الحيوان بأنه ناطق؛ لأنه ليس كل حيوان ناطقا؛ إذ الحكم بالناطقية يكون للإنسان الذي هو النوع لا للجنس.

الرابعة: جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالأمر القطعي، نحو القول في رجل يخبط في البحث: «**هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، فهذا عالم**»، وهذه نتيجة باطلة؛ لأنها تُوهم القطعَ بأنه عالم، وتُسمى مشاغبة كما سبق بيانها.

ثانيا: الخطأ في صورة القياس، وله حالتان، ذكرهما في قوله:

وَالثَّانِ كَالخُـرُوجِ عَـنْ أَشْكَالِهِ * وَتَرْكِ شَـرْطِ النَّتْـجِ مِنْ إِكْمَالِهِ**

الأولى: ألا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة، **نحو**: «**كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال**»، فهذا خطأ لعدم تكرار الحد الأوسط.

الثانية: أن يكون قد انتفى منه شرط من شرط الإنتاج التي سبق بيانها، كجعل الصغرى سالبة في الشكل الأول، نحو: «**لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس جسم**». أو جعل الكبرى جزئية فيه، نحو: «**كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان صهال**». وشرطه الإنتاج أن تكون الصغرى موجبة، والكبرى كلية.

خاتمة النظم

هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ *** مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ *** مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ *** لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ *** المُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا *** فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مِنْ تَفَضَّلَا

قوله: «**هَذَا**» الخطأ في القياس هو «**تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ**» أي من قواعد وأصول المنطق، فأمهات جمع أم، وأم كل شيء أصله، «**المَنْطِقِ المَحْمُودِ**» الخالصِ من كلام الفلاسفة، احترازا عن المنطق المشوب بضلالات الفلاسفة.

«**قَدِ انْتَهَى**» الذي رمتُه وقصدتُه «**بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ**» خالقِ الصبحِ «**مِنْ فَنِّ عِلْمُ المَنْطِقِ**» من فنٍّ هو علمُ المنطق.

وقوله: «نظمه».

النظم اصطلاحا: ما يكون على بحر من بحور الشعر الستة عشر، **والشعر:** الكلامُ المَوْزُونُ قَصْدًا.

وقوله: «**العَبْدُ**» من العبودية التي هي غاية الخضوع والتذلل، «**الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ**».

الرَّحْمَةُ في اللغة: التعطف، وهي صفةُ كمالٍ تَليق بالله-جل جلاله-، وتفسيرُ الرحمةِ بإرادة المغفرة، أو الثواب، أو الإنعام، والإكرام، أو النعمة كما تقول الأشاعرة تحريفٌ لصفة الرحمة عن معناها، فأهل السنة والجماعة يُثبتون لله-جل وعلا-صفةَ الرحمة على الوجه اللائق بالله-جل جلاله-، ولا يحرفون الصفات عن معناها، فالله-جل وعلا- له رحمة يرحم بها، وهو رحيم، ورحمان، ورحمته وَسِعَتْ كلَّ شيء، وليست كرحمة المخلوقين؛ لأنَّ الله-جل جلاله- ليس كمثله شيء، وأهل السنة والجماعة يثبتون أيضا آثارَ تلك الرحمة؛ **فيقولون**: إرادةُ الإحسان والإحسان والإنعام من آثار تلك الرحمة، **كما يقولون**: هي رحمة من الله لمن يستحقها، كما قال -تعالى-: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ﴾ [العنكبوت:٢١].

والمَوْلَـى: المتولي أمور عباده، وهو نصير المؤمنين، وظهيرهم، ومعينهم، ومن كان الله مُتَوَلِّيَه أحبه وأعانه وسدده وهداه إلى التوحيد والاتباع، وأخرجه من الظلمات إلى النور، كما قال -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [آل عمران:٦٨].

وقوله: «**الأَخْضَـرِيُّ**» نسبة للأخضر «**عَابِـدُ الرَّحْمَـنِ**» إشارةً إلى اسمه، وزاد الألف في "عبد" للوزن. «**المُـرْتَجِـي**» الذي يُؤَمِّلُ ويرجو «**مِـنْ رَبِّـهِ المَنَّـانِ**» كثيـر المَنِّ على عباده بإحسانه إليهم «**مَغْفِـرَةً**» مفعول المرتجي، حالة كون المغفرة

«تُحِيـطُ بِـالذُّنُـوبِ» يُغفر معها جميعُ الذنوب. «وَتَكْشِـفُ» وتزيلُ المغفرةُ «الغِـطَا عَنِ القُلُوبِ» الغطاءَ الحائلَ بين القلب وبين علام الغيوب. كذا قال في شرحه، والمرتجي «أن يثيبنا» إثابةً، أي جزاءً «بِجَنَّـةِ العُـلَا» بالدرجات العلا في الجنة. «فَإِنَّـهُ» سبحانه «أَكْـرَمُ مِـنْ تَفَضَّلَا».

ثم قال ناصحا:

وَكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسَامِحَا * وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا**

أي وكن يا أخي مسامحا للمبتدئ، بأن تلتمس له الأعذار، والمبتدئ هو الذي لا يقدر على تصور المسائل ولا التدليلِ عليها، يريد بذلك نفسَه! وهذا من تواضعه رحمه الله. «وَكُـنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ» في إصلاح الفساد إن وقع مني «نَاصِحَا» بأدب وحكمة.

وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ * وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ**

وأصلح الفسادَ -إن كنتَ أهلا له- بالتأمل فيما كتبتُه ونظمتُه، فلا تتعجل في تخطئتي حتى تتثبت أنني أخطأتُ، «وَإِنْ» كان الإصلاح «بَـدِيهَـةً» يُعرف ببداهة الرأي من غير تأمل وإمعان نظر «فَـلَا تُبَـدِّلِ» الخطأَ وتكتبه في هامش الكتاب لأنه معروف بالبداهة.

إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا * لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا**

«إِذْ قِيـلَ» في المثل «كَـمْ مُزَيِّفٍ» قولا «صَحِيحَا لِأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْـمِهِ قَبِيحَـا» يشير إلى المثل الذي نُظم في بيت شعر:

وكم من عائب قولًا صحيحًا * وآفته من الفهم السقيم**

وَقُلْ لِمنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي * العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي**

«**وَقُلْ**» أيها اللبيب «**لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ**» لمن لم يكن منصفا «**لِمَقْصِدِي**» في مقصدي من جمع تلك المسائل، بل سلك مَسْلَكَ اللَّوْمِ، قل لمن كان هذا حاله: «**العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي**» ولغيره.

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ * مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ**

هذا تأكيد لقوله العذر حق واجب للمبتدي، وقد بين أنه نظم هذا النظم وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ومن كان هذا حاله فالعذر له مقبول مستحسن.

لَاسِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ * ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ**

«**لَاسِيَّمَا**» خصوصا لمن يعيش «**فِي عَاشِرِ القُرُونِ**» في القرن العاشر من هجرة النبي ﷺ، فالعذر يتأكد لمن كان يكابد العلمَ في عاشر القرون «**ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ**» فكيف بمن يعيش في القرن الخامس عشر الهجري؟

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ * تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ**
مِنْ سَنَةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ * مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ**

أي وكان تأليف هذه المنظومة التي هي على بحر الرجز في أوائل المحرم سنة إحدى وأربعين وتسعمئة (٩٤١) من هجرة النبي ﷺ، وهذه المنظومة على مشطور الرجز المزدوج، **والرَّجَزُ في اللغة**: مصدر «**رَجَزَ يَرْجُزُ**»، وهو داء يُصيب الإبل في أَعجازها فَتَضْطَرِبُ رِجْلُ البعير أَو فَخِذَاهُ إِذا أَرَادَ القِيَامَ، ومنه سُمِّيَ بحر الرجز لاضطرابه.

وعند العروضيين: بحر يتكون من تفعيلة «مُسْتَفْعِلُنْ» بِتَكْرَارِها ثلاث مرات في كل شطر.

ووزنه بحسب الدائرة العروضية:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

ومفتاحُهُ:

فِيْ أَبْحُرِ الأَرْجازِ بَحْرٌ يَسْهُلُ ** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُ

والرجز المشطور له عروض واحدة سالمة، وهي بعينها الضرب؛ لأنه لا يُقفَّى له، **ويقال**: "إن الخليل يرى الرجز المزدوج المشطور ليس بشعر"؛ لأن كل بيتين فيه يتفقان في حرف الروي، يصيرا كأنهما قصيدة مستقلة، يختلفان في رويهما عن غيرهما أو يتفقان، لكنه لا يحصل الاتفاق في كل أبيات القصيدة، وعلى هذا النوع تأتي أكثر المنظومات العلمية، ومن ذلك هذه المنظومة، ويجوز للشاعر حينئذ أن يجمع بين الضرب التام والمقطوع في قصيدة واحدة.

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا * عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى**

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ * السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ**

مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا * وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى**

«**ثُمَّ الصَّلَاةُ**» أطلب من الله -جل وعلا- الصلاةَ على النبي ﷺ بأن يثني عليه في الملأ الأعلى، «**وَالسَّلَامُ**» وأطلب منه -سبحانه- السلامَ عليه ﷺ بأن يزيد في تحيته، وأن يسلمه في الآخرة من مخاوف يوم القيامة وأهواله، «**سَرْمَدَا**» صلاةً وسلامًا دائما لا ينقطع «**عَلَى رَسُولِ اللهِ**» ﷺ «**خَيْرِ مَنْ هَدَى**» الناسَ إلى صراط الله المستقيم.

والرَّسُولُ: صَارَ عَلَمًا بالغَلَبَةِ على نبينا محمد ﷺ، **وهو في اللُّغَةِ**: اسم من «**أَرْسَلَ**» بمعنى «**بَعَثَ وَوَجَّهَ**»، وهو فَعَوْلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أي: «**مُرْسَلٍ**»، وقد يأتي بمعنى «**الرِّسَالَةِ**»، والرَّسُولُ مُفْرَدٌ يُجمع على «**رُسُلٍ، وأَرْسُلٍ، ورُسْلٍ**»، وسُمِّيَ «**رَسُولًا**» لأنه ذو رِسالة.

والرَّسُولُ: ذَكَرٌ حُرٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ اصْطَفَاهُ اللهُ فَأَوْحَى إِلَيْهِ بِتَبْلِيغِ شَرْعٍ جَدِيدٍ لِقَوْمٍ كَفَرُوا.

وقوله:

وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الثِّقَـاتِ * السَّـالِكِينَ سُبُـلَ النَّجَـاةِ**

مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا * وَطَلَـعَ البَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الـدُّجَى**

أي وأصلي وأسلم على أهل بيته وأصحابِه العدولِ الموثوقِ بهم، السالكين طرقَ النجاة، هو طريق واحد لكنه جُمع لتعدد أعمال الخير، لامتثالهم للمأمورات، واجتنابهم للمحظورات، «**مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا**» مدةَ قطعِ شمسِ النهار برجا بعد برج، «**وَطَلَـعَ البَدْرُ**» ومدةَ طلوعِ البدر «**المُنِيرُ**» ليلة تمامه «**فِي الدُّجَى**» جمع دُجْيَةٍ، وهي سَوادُ الليلِ مَعَ غَيْمٍ.

تَمَّ، والحمد لله رب العالمين وحده، واللهَ أسأل الإخلاصَ في القولِ والعمل

وأن يكون هذا الشرح مباركا، وأن يَنْفَعَ به كما نفع بأصله

وأن يَكْتُبَ لي الأجرَ والثوابَ، وأن يَغْفِرَ لي التقصيرَ والجهلَ والخطأ

إنه ولي ذلك ومولاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ

غَفَرَ اللهُ له ولوالديه ولمشايخه وللمؤمنين

كتب رجعت إليها عند إعداد الدروس

القرءان الكريم.

آداب البحث والمناظرة لمحمد الأمين الشنقيطي – دار عالم الفوائد.

شرح السلم للملوي – مطبعة السعادة.

إيضاح المبهم من معاني السلم – دار البصائر.

شرح السلم للقويسني – دار الأمان.

رسالة في المنطق للفاداني- دار الرواق الأزهري.

احمرار عبد السلام على السلم.

رفع الأعلام على سلم الأخضري وتوشيح عبد السلام.

الشمسية في القواعد المنطقية – المركز الثقافي العربي.

شرح التفتازاني والقطب الرازي على الشمسية – المطبعة الأميرية.

الطيبية مع توشيح محمد سعيد بن محمدي الشنقيطي – دار المذهب.

المرقاة في علم المنطق – نسخة مصورة.

تهذي المنطق والكلام لسعد الدين التفتازاني – مطبعة السعادة.

حاشية الصبان على شرح الملوي – مصطفى الحلبي.

معجم العين - دار الهلال.

مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - دار الفكر.

لسان العرب لابن منظور – دار المعارف.

القاموس المحيط للفيروز أبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت.

فهرس الموضوعات

سوف يَصْدُرُ للكَاتِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

في علم النحو:

المُبْهِرُ في شرح نظم الآجرومية لعبيد ربه.

وفي علم التصريف:

- خُلَاصَةُ الأَقْوَالِ فِي شَرْحِ لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ «**مجلد**».

- مَتْنُ التَّلْخِيصِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيـفِ «**متن مختصر**».

- نَظْمُ مَتْنِ البِنَاءِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيـفِ.

- المقنع في علم التصريف «**متن دون الشافية**».

وفي علم البلاغة:

-المقدمة البلاغية «**متن مختصر في علم البلاغة**».

- تشنيف الآذان بشرح مئة المعاني والبيان

وفي علم أصول الفقه:

- الشرح الكبير على نظم الورقات، والمسمى " بقَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ" «**في مجلدين كبيرين**».

وفي علم الإعراب:

-إِمْتَاعُ الطُّلَّابِ بِشَرْحِ نَظْمِ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ «**مجلد**».

وفي علم العَرُوضِ:

-تسهيل علمي الخليل العروض والقافية.

وفي علم الفقه:

- الإِلْمَامُ بِأَحْكَامِ الصِّيَامِ «**موسوعة في خمسة أجزاء**».
- فقه التيمم «**مجلد صغير**».
- حكم تـكرار العمرة «**رسالة**».
- رسالة في شرح البسملة، وإعرابها.

وفي علم آداب الطلب:

- المَنْهَجِيَّةُ الصَّحِيحَةُ في طَلَبِ العِلْمِ «**رسالة**».
- تباديد الغيوم بمعرفة مبادئ العلوم.

وفي علم أصول الحديث:

- التَّعْلِيقَاتُ البَهِيَّةُ على المنظومة البيقونية «**مجلد**».

وفي التخريج:

- هِدَايَةُ النُّبَلَاءِ إلى الصَّحِيحِ مِنْ أَذْكَارِ الصَّبَاحِ والمَسَاءِ «**الجزء الأول**».
- بيان المقصود بتحقيق أحاديث كيفية النزول إلى السجود.
- تخريج حديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**».
- تنبيه الرواة بضعف حديث قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة.
- المشروع في كيفية وضع اليدين بين السجدتين وبعد القيام من الركوع.
- بيان ضعف حديث عشرة من الفطرة.
- رسالة في تخريج حديث «**إن الماء لا يجنب**».

وفي المنطق:

- حَاشِيَةُ البُحَيْـرِيِّ على شَرْحِ الدَّمَنْهُورِيِّ على السُّلَّمِ المُنَوْرَقِ.
- المختصر الوجيز في شرح سلم الأخضري.

كتب لم أنته منها

- الجَامِعُ لِعَقِيدَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ.

-الجَامِعُ لِعُلُومِ الحَدِيثِ والأَثَرِ «**انتهيت من المجلد الأول**».

- غنية الفقير في شرح المختصر الصغير «**في الفقه الشافعي**».

- حاشية على كشف النقاب للفاكهي «**مكتوبة**».

- القول الجميل على شرح ابن عقيل "**حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**" «**انتهيت من المجلد الأول**».

- كتاب العلل.

- المِنَحُ الوفية في الأسانيد البحيرية «**ثبت جمعتُ فيه مسموعاتي، ومقروءاتي، وإجازاتي**».

- إسعاد الطالب بتنزيل نظام الماكنتوش على أجهزة الحاسب.